# التقرير السنوي 2018

بنك الخليج
GULF BANK

e-gulfbank.com • 1 805 805

صاحب السمو الشيخ

**صباح الأحمد الجابر الصباح**

(أمير دولة الكويت)

سمو الشيخ

**نواف الأحمد الجابر الصباح**

(ولي العهد)

سمو الشيخ

**جابر المبارك الحمد الصباح**

(رئيس مجلس الوزراء)

# المحتويات


- أبرز المؤشرات 2018 ..... 07
- كلمة رئيس مجلس الإدارة ..... 11
- الاستدامة ..... 15
- الجوائز ..... 18
- مجلس الإدارة ..... 21
- الإدارة التنفيذية ..... 31
- دراسة وتحليل الإدارة ..... 40
- الحوكمة ..... 44
- إدارة وتوزيع رأس المال ..... 60
- إدارة المخاطر ..... 64
- البيانات المالية ..... 85
- قائمة الفروع ..... 140

# عن بنك الخليج

يعتبر بنك الخليج أحد أكبر البنوك في الكويت ويقدّم سلسلة واسعة من الخدمات المصرفية الشخصية والخدمات المصرفية للشركات بالاضافة الى خدمات الخزينة وخدمات المالية الأخرى. تأسس بنك الخليج عام 1960 و تمّ ادراجه في سوق الكويت للأوراق المالية عام 1984.

لبنك الخليج شبكة كبيرة تضمّ 58 فرعاً في جميع أنحاء الكويت، وبإجمالي موجودات تفوق 6 مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2018. هذا و صنف بنك الخليج في المرتبة A من قبل أربع وكالات عالمية رائدة في التصنيف الائتماني.

حصل بنك الخليج على العديد من الجوائز الكبرى على أنشطته في مختلف المجالات بما في ذلك الخدمات المصرفية الفردية والخدمات المصرفية للشركات والمنتجات والأداء والتسويق والموارد البشرية، بالإضافة إلى برنامج البنك للمسؤولية الاجتماعية. وشمل ذلك جوائز من مطبوعات دولية مرموقة من بينها The Asian Banker و International Finance Magazine (IFM) و International Banker و Banker Middle East و Arabian Business Magazine وغيرها.

يلتزم بنك الخليج بمسؤليته تجاه الكويت و المجتمع من خلال برنامجه للمسؤولية الاجتماعية، حيث يقوم البنك برعاية العديد من الفعاليات الاجتماعية التي تركز على الشباب والتعليم والصحة واللياقة البدنية ومساعدة المحتاجين وتمكين المرأة وتعزيز الثقافة والتراث الكويتي.

# أبـــــرز
# المـؤشرات 2018

# أبرز المؤشرات 2018

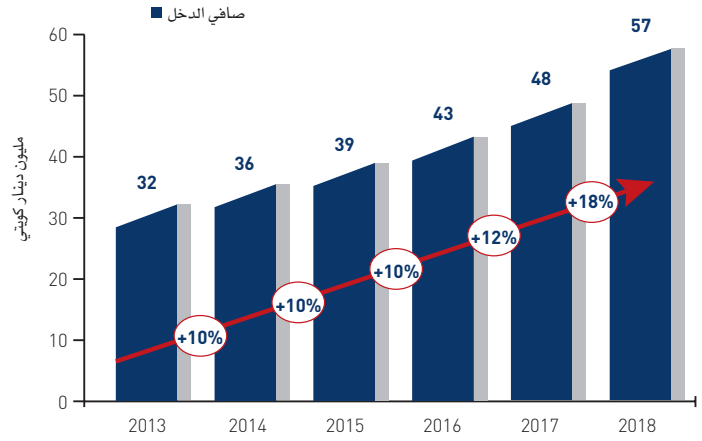


1. ارتفاع صافي الربح بنسبة 18%، بنمو مضاعف للسنة الخامسة على التوالي.

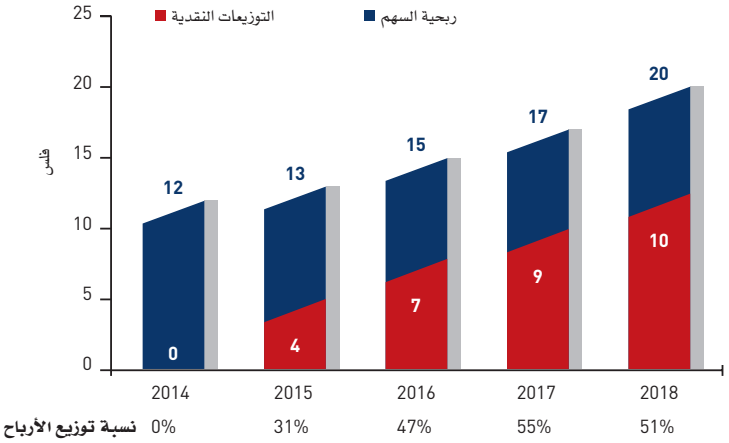


2. ارتفاع ربحية السهم إلى 20 فلس، والتوصية بتوزيع أرباح نقدية بواقع 10 فلس للسهم الواحد (بنسبة 51% من الأرباح)*.

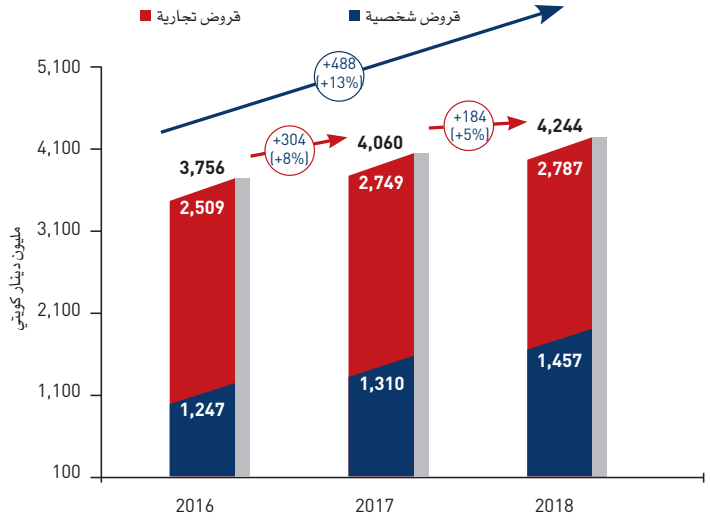


3. ارتفاع تاريخي لقروض العملاء (4.2 مليار د.ك.).

* تخضع توزيعات 2018 لموافقة الجمعية العامة

4. انخفاض تاريخي لنسبة القروض غير المنتظمة لمستوى 1%.

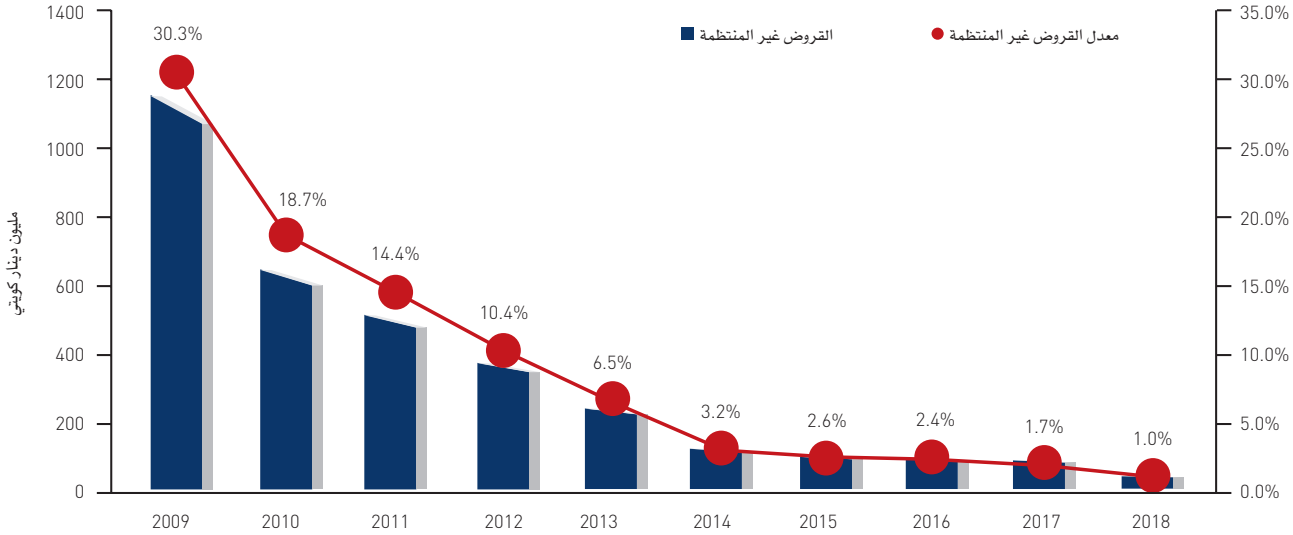


5. الحصول على التصنيف الائتماني في المرتبة "A" من قبل أكبر أربع شركات عالمية للتصنيف الائتماني

| وكالة التصنيف | التصنيف | 2018 |
|---|---|---|
| MOODY'S | تصنيف طويل الأجل<br>نظرة مستقبلية | A3<br>إيجابية |
| S&P Global Ratings | تصنيف طويل الأجل<br>نظرة مستقبلية | A-<br>مستقرة |
| Fitch Ratings | تصنيف طويل الأجل<br>نظرة مستقبلية | A+<br>مستقرة |
| CAPITAL INTELLIGENCE | تصنيف طويل الأجل<br>نظرة مستقبلية | A-<br>مستقرة |

# كلمة رئيس مجلس الإدارة

**عمر قتيبة الغانم**

رئيس مجلس الإدارة

# كلمة رئيس مجلس الإدارة

عمر قتيبة الغانم
رئيس مجلس الإدارة

**السادة المساهمين الأعزاء،**

يسرني بالنيابة عن مجلس الإدارة أن أقدم إليكم التقرير السنوي لبنك الخليج لعام 2018. لقد تابع البنك التزامه بالتوجه الاستراتيجي الأساسي نحو تقديم الخدمة المميزة إلى العملاء في السوق الكويتي، وذلك من خلال مواصلة الأداء القوي والربحية لبنك الخليج.

**زيادة الربحية**

ارتفع صافي الربح من 48 مليون د.ك. في 2017 إلى 57 مليون د.ك. في 2018، بزيادة 18%، وهي السنة الخامسة على التوالي التي يحقق فيها البنك نمواً مضاعفاً في صافي الربح.

وازدادت ربحية السهم إلى 20 فلس للسهم الواحد، ويوصي مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بمقدار 10 فلس للسهم، على أن تعرض التوصية على الجمعية العامة السنوية لمساهمي البنك للموافقة عليها، وذلك في مارس 2019.

**قاعدة أصول قوية**

وسجلت القروض والسلف للعملاء ارتفاعاً تاريخياً، حيث بلغت 4.2 مليار د.ك. في نهاية 2018، أي بزيادة تقارب 0.5 مليار د.ك. أو 13%، على مدى السنتين الماضيتين. وجاء ذلك النمو متوازناً، حيث كان نصيب شريحة الخدمات المصرفية للشركات منه 57%، بينما كانت نسبة شريحة الخدمات المصرفية الشخصية 43%.

انخفضت القروض غير المنتظمة إلى نسبة تاريخية وهي 1%، مدفوعةً بصفة أساسية بتسوية اثنين من قروض الشركات الموروثة خلال النصف الثاني من 2018، كان من نتيجة أحدهما استرداد مبلغ 36 مليون د.ك. في الربع الرابع من العام.

وقد قام بنك الكويت المركزي بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 9 (IFRS9) على التسهيلات الائتمانية في 2018، وبلغ إجمالي مخصصات البنك الائتمانية 312 مليون د.ك. كما في نهاية 2018، أي بزيادة مقدارها 112 مليون د.ك. عن القيمة المطلوبة بموجب هذا المعيار.

أما نسب البنك لرأس المال الرقابي فقد ظلت قويةً، حيث جاءت الشريحة الأولى لرأس المال بنسبة 14.1%، أي بنسبة 2.1% أعلى من الحد الأدنى الرقابي المحدد بنسبة 12%، وبلغ معدل كفاية رأس المال 17.5% أي أعلى بنسبة 3.5% من الحد الأدنى الرقابي البالغة نسبته 14%.

**الأداء والنمو**

شهد بنك الخليج نمواً في شريحتي الخدمات المصرفية الشخصية والخدمات المصرفية للشركات، واستطاع الحفاظ على حصته منهما في السوق، وذلك بفضل تركيزه المتواصل على تقديم خدمة مصرفية متميزة ومبتكرة إلى العملاء في الشريحتين.

ووصولاً إلى هدف البنك في تقديم خدمة أفضل لعملائه الأفراد، ازداد حجم شبكة فروعه لتضم 58 فرعاً في أنحاء الكويت، كما أن هناك خططاً لإضافة المزيد من الفروع خلال عام 2019 وما بعده. وبالإضافة إلى ذلك، قام البنك بتحديث نظام بطاقات الائتمان لديه بطرح مجموعة جديدة من البطاقات ذات المزايا المصممة لتلبية متطلبات كل شريحة من العملاء، فضلاً عن إطلاق بطاقة بخاصية الاسترداد النقدي لاستكمال برنامج مكافآت الخليج المعروف على نطاق واسع. كذلك، قام البنك بتوقيع اتفاقيات مع عدة منافذ بيع بالتجزئة في الكويت تم من خلالها طرح برنامج بدون فوائد لعملاء تلك المنافذ بهدف زيادة المبيعات واستقطاب المزيد من العملاء للبنك. كما قام بنك الخليج بإطلاق منصة "وايز" للاستثمار لعملائه من شريحة خدمة إدارة الثروات والخدمة المصرفية المميزة، بالإضافة إلى موقع إلكتروني جديد يتوافق مع أحدث المعايير العالمية.

وفي جانب الخدمات المصرفية للشركات، واصل بنك الخليج تحقيق النمو في القروض على الرغم من التحديات التي شهدها السوق في عام 2018. حيث يقوم البنك بتقديم التمويل للمشروعات الحكومية خاصةً في قطاعي النفط والغاز والإنشاءات. ومن أمثلة ذلك مشاركة بنك الخليج في تمويل مشروع الوقود النظيف والمصفاة الجديدة، بالإضافة إلى جسر جابر الأحمد البحري ومشروع صباح الأحمد السكني، ناهيك عن العديد من المشروعات الأخرى. كما قام البنك بتمويل بعض من المشروعات الرئيسية في الكويت، مثل مركز جابر الأحمد الثقافي ومتحف عبد الله السالم. وفيما يتعلق بالتركيز على تجربة العملاء من الشركات، قام بنك الخليج بإطلاق مبادرة الشراكة مع الشركات، التي تلبي متطلبات العملاء بأسلوب شامل، من خلال خاصية النافذة الواحدة. وتهدف هذه المبادرة إلى بناء

علاقات قوية مستدامة من خلال زيادة رضاء العملاء وتعزيز تجربتهم الشاملة بتحسين المنتجات والخدمات المقدمة إليهم.

**تطورات سوق المال الكويتي**

شهدت الكويت خلال عام 2018 علامات بارزة على طريق تطور أسواقها المالية. فقد استكملت بورصة الكويت مرحلتها الثانية من تطوير السوق بتقسيمه إلى ثلاث فئات: السوق الأول، السوق الرئيسي وسوق المزادات. ويعتبر بنك الخليج مصنفاً ضمن فئة السوق الأول، وهي فئة النخبة، التي تسودها كبار الشركات من حيث السيولة والرسملة السوقية. ونظراً إلى وقوعه في هذه الفئة، يتيح البنك لمساهميه ومستثمريه درجةً عاليةً من الشفافية والإفصاح، بما في ذلك اللقاء ربع السنوي عبر الهاتف مع المحللين وتقديم الإفصاحات الرقابية ثنائية اللغة.

ومن المعالم الأخرى إدراج أسهم بنك الخليج في مؤشر "إم إس سي آي" للأسواق شبه الناشئة خلال المراجعات نصف السنوية التي أجريت في شهر مايو 2018. ومن شأن هذا الحدث، بالإضافة إلى عمليات الإدراج المماثلة في المؤشرات الدولية، استقطاب المستثمرين الإقليميين والدوليين، تعزيزاً للسيولة والجاذبية لأسهم بنك الخليج.

وخلال عام 2018، قام اثنان من دور الأبحاث الخاصة بتقييم الأسهم بإطلاق تغطية لبنك الخليج. وبالإضافة إلى أرقام كابيتال، تمت تغطية بنك الخليج من قبل "إي إف جي هيرميس" و"بنك قطر الوطني للخدمات المالية"، وكلاهما يعتبر من دور الأبحاث المرموقة التي تقدم خدماتها إلى جهات الاستثمار الإقليمية والدولية ذات السمعة الطيبة. ولأول مرة في تاريخه، حصد بنك الخليج توصيات "شراء" من جميع تلك الجهات البحثية الثلاث، التي قامت بتغطية بنك الخليج خلال عام 2018.

**التصنيف في المرتبة "A" من وكالات التصنيف الائتماني الأربع الكبرى**

وقد حقق البنك تصنيف إئتماني في المرتبة "A" من وكالات التصنيف الائتماني الأربع الكبرى. فقد قامت وكالة موديز إنفستور سيرفس بتثبيت التصنيف في المرتبة "A3" ورفع تصنيف النظرة المستقبلية للبنك من "مستقرة" إلى "إيجابية"، بينما قامت وكالة كابيتال إنتليجنس برفع تصيف البنك من المرتبة "BBB+" إلى المرتبة "A-". كما قامت وكالة فيتش بتثبيت التصنيف عند المرتبة "A+" مع نظرة مستقبلية "مستقرة"، في حين قامت وكالة ستاندارد آند بورز بتثبيت تصنيف البنك عند المرتبة "A-" مع نظرة مستقبلية "مستقرة" أيضاً.

**الاستدامة**

وقد احتلت الاستدامة موقعها ضمن أهم عناصر تحقيق النجاح لبنك الخليج، حيث شكلت جزءاً لا يتجزأ من مبادرات البنك المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية. فقد شهد البنك زيادةً في الطلب من المستثمرين والعملاء والجهات الرقابية وموظفيه بناءً على الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية. ويدعم برنامج المسؤولية الاجتماعية لبنك الخليج العديد من الفعاليات التي تركز على الشباب والتعليم، تمكين المرأة، الصحة واللياقة البدنية، والتراث الكويتي. ويهدف البنك إلى المشاركة مع عدة أطراف في تعزيز الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك تحفيزاً للنمو المستدام والاستثمار في المجتمعات.

**رسالة شكر وتقدير**

وبالنيابة عن مجلس الإدارة، أود أن أعبر عن عظيم الشكر والإمتنان إلى صاحب السمو أمير البلاد المفدى، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وسمو ولي العهد الأمين، الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، وسمو رئيس مجلس الوزراء، الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، على قيادتهم الحكيمة ورؤيتهم للكويت. كما أود أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال على جهودهما الحثيثة في دعم وتعزيز القطاع المصرفي الكويتي.

وأود أيضاً أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى عملائنا الكرام على ثقتهم الغالية، حيث إن ولاءهم يقع في جوهر أسباب النجاح لبنك الخليج. وأخيراً، أود أن أتقدم بالشكر إلى جميع موظفي البنك على جهودهم المخلصة وانتمائهم لأسرة بنك الخليج.

عمر قتيبة الغانم

رئيس مجلس الإدارة

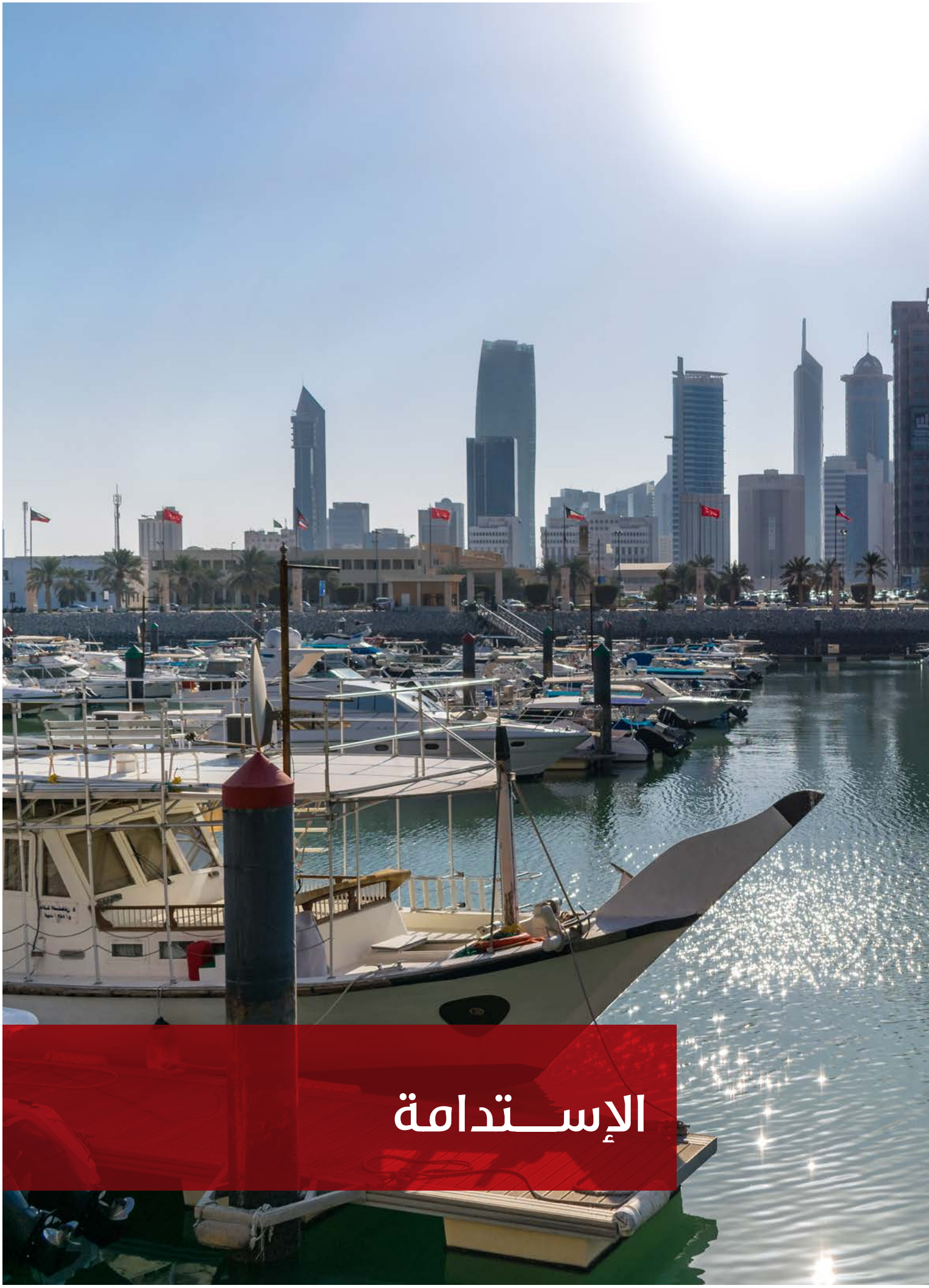

# الإســـتدامة

# الإستدامة

تمثل الاستدامة ركيزة أساسية لنجاح أعمال بنك الخليج، كما تلعب دورًا محوريًا في مبادرات المسؤولية الاجتماعية التي يتبناها البنك كل عام. وفي الأعوام الأخيرة أصبحت الاستدامة أيضًا حجر الأساس لدعم أعمال الشركات على الصعيد العالمي والإقليمي ما يعني أننا بحاجة مستمرة إلى مبادرات تهدف إلى مواصلة التركيز على المسار البعيد للإستدامة. ولهذا فإن الهدف الأسمى للبرنامج الفعال الذي يتبناه بنك الخليج في مجال المسؤولية الاجتماعية هو التأثير بصورة إيجابية دائمة ومستدامة في بلدنا الحبيب الكويت وشعبه وذلك بما يتماشى مع تحقيق أهداف رؤية "كويت جديدة 2035". وما زالت المسؤولية الاجتماعية تشكل عنصرًا محوريًا في رسالة بنك الخليج وأهدافه منذ أن تأسس في عام 1960، ما يجسد التزامه بازدهار وتنمية بلادنا.

ويقدم البنك، في إطار برنامج المسؤولية الاجتماعية الذي يتبناه، الدعم للعديد من الفعاليات التي تركز على دعم وتمكين الشباب، والتعليم، وتمكين المرأة، والصحة واللياقة البدنية، ونشر ثقافة الكويت وتراثها وتنمية شعبها.

## الشباب والتعليم

### إنجاز

إنجاز الكويت جمعية غير حكومية وغير ربحية هدفها تطوير المواهب الشابة وتعزيز دورهم الفعال على مستوى قطاع الأعمال. ولمواجهة أحد التحديات الاستراتيجية الكبرى التي تواجه بلدنا بشكل خاص والمنطقة بشكل عام، يقوم بنك الخليج برعاية العديد من البرامج التعليمية ودورات ريادة الأعمال الموجهة للشباب. وتمثل شراكتنا مع إنجاز الكويت القوة الدافعة لتحقيق التطور في هذا المجال، من خلال إقامة دورات تدريبية تسلط الضوء على ريادة الأعمال، بين طلاب المدارس الثانوية (العامة والخاصة) وطلاب الجامعات.

ويواصل البنك رعاية مؤسسة إنجاز الكويت كجزء من التزامه بتشجيع وتطوير مهارات العمل الاحترافية بين الشباب. وحتى الآن، شارك بنك الخليج في أربعة برامج لمؤسسة إنجاز العرب، و47 يوم عمل تدريبي مع إنجاز الكويت، و69 مخيم إبداعي مع إنجاز الكويت، و120 ورشة عمل حول ريادة الأعمال في إنجاز الكويت. وقد تطوع اكثر من 230 موظف من بنك الخليج في عدة مدارس في ارجاء الكويت، و قد تمكن متطوعو البنك من التأثير بشكل ايجابي على أكثر من 1800 طالب.

### برنامج فكرة

يقدم البنك أيضًا رعايته لبرنامج «فكرة» بهدف دعم الجيل الجديد من رواد الأعمال في الكويت وتطوير الأعمال والمساهمة في دعم الاقتصاد المحلي وتنويعه. إن الهدف الأساسي لبرنامج «فكرة» هو تسليح رواد الأعمال الطموحين بالمهارات اللازمة للنجاح وتزويدهم بالدعم الكافي والإرشاد لتطوير أفكارهم في مجال الأعمال التجارية. ويشارك بنك الخليج في لجنة تحكيم البرنامج لاختيار الأفضل من رواد الأعمال وتقديم التدريبات و الاستشارات لهم خلال فترة البرنامج. وقد ساهم البنك حتى الآن في برنامج فكرة من خلال تدريب 73 مشاركًا وعقد 50 دورة تدريبية.

## تمكين المرأة

يدرك بنك الخليج أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يشكلان تحديات رئيسة على الصعيد المحلي والعالمي. ولهذا السبب، يواصل البنك جهوده في سبيل المحافظة على التوازن بين نسبة الرجال والنساء العاملين لديه، إذ تبلغ نسبة الموظفات في البنك 42.8%، والموظفين 57.2% . ويعمل البنك، في مختلف قطاعاته، على ترقية الرجال والنساء في المناصب بناءً على معايير الكفاءة والأداء لديهم.

كما يقوم البنك أيضاً برعاية الجمعيات النسائية والفعاليات المختلفة التي تعمل على دعم أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات من مختلف الأعمار، ويعقد في سبيل ذلك شراكات مع المنظمات المحلية غير الحكومية والمؤسسات التعليمية.

### مبادرة GB WOW

أطلق بنك الخليج في العام 2017 مبادرة داخلية تحت اسم GB WOW، وهو اختصار لـ Gulf Bank's Women of Wisdom. وانبثقت المبادرة من رؤية إدارة البنك فيما يخص تمكين المرأة وتعزيز دورها في قطاع الأعمال مع التركيز على التحديات التي تواجه النساء العاملات في مختلف مراحل حياتهن المهنية.

توفر مبادرة GB WOW للنساء العاملات في البنك فرصة للتفاعل والتحاور، من خلال لقاءات شهرية تعقدها مجموعات تتألف من 10 إلى 12 امرأة عاملة . وتقود النقاشات مدير عام إدارة الموارد البشرية في البنك، السيدة سلمى الحجاج، بهدف التركيز على تبادل الخبرات حول مواضيع تتعلق بتحقيق التوازن بين العمل والحياة واحتياجات النساء في مختلف مراحل حياتهن المهنية ودورات حياتهن بالإضافة إلى التعامل مع توقعاتهن الاجتماعية، والتغلب على التحديات التي تواجهنها، وغيرها من المواضيع الأخرى. والهدف الأسمى للبنك من تلك المبادرة هو دعم المسيرة المهنية لعدد أكبر من النساء للوصول إلى مناصب قيادية في المستقبل. ويأمل البنك من خلال مبادرة GB WOW في التواصل والتعاون مع مبادرات أخرى في هذا المجال. الجدير بالذكر أن خلال العام 2018 ، قام البنك بالتوقيع على مبادرة »المبادئ العالمية لتمكين المرأة (WEPs)» التابعة للأمم المتحدة، من أجل دعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصاديًا.

## الصحة واللياقة البدنية

### ماراثون بنك الخليج 642

تشكل الصحة واللياقة البدنية أهم العناصر الرئيسة في برامج البنك للمسؤولية الاجتماعية. ولأن نسبة السمنة والسكري مرتفعة بين سكان الكويت، يضاعف بنك الخليج التزامه برفع مستوى الوعي العام بينهم بهذه المسألة مع تعزيز ثقافتهم الرياضية واستقطاب أعداد أكبر من المشاركين في مبادراته الرياضية، ومنها «ماراثون بنك الخليج 642» الذي أصبح أحد أبرز الفعاليات في الكويت التي وضعت على خريطة الرياضة العالمية. ويسعى هذا الحدث إلى اجتذاب المشاركين من جميع الأعمار ومستويات اللياقة البدنية وهو الوحيد المعتمد دوليًا في البلاد. في عام 2018، شارك في الماراثون عدد كبير من العدائين وصل إلى 7500 شخصًا من 66 جنسية مختلفة، وجاء 1500 عداء من خارج البلاد خصيصًا للمشاركة في السباق. ولهذا الماراثون جانباً إنسانياً بالإضافة إلى طابعه الرياضي، ففي كل عام يتعاون الماراثون مع إحدى الجهات الرائدة لرفع مستوى الوعي بشأن قضية مهمة. ففي عام 2018، تعاون «ماراثون بنك الخليج 642» مع جمعية الهلال الأحمر الكويتي لتقديم المساعدة الطبية للأشخاص الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف علاجاتهم. وتذهب جميع التبرعات لشراء الأجهزة الطبية اللازمة للمرضى مثل أجهزة ضبط نبضات القلب وأجهزة المساعدة السمعية والكراسي المتحركة الكهربائية والعكازات. ويمثل «ماراثون بنك الخليج 642» أكبر حدث رياضي في الكويت، حيث شارك في نسخته الأخيرة حوالي 400 من موظفي البنك، وتطوع عدداً منهم في تنظيم الحدث ليبلغ إجمالي عدد المتطوعين أكثر من 245 متطوعًا من الموظفين وعامة الشعب.

## تراث الكويت

### رحلة إحياء ذكرى الغوص للبحث عن اللؤلؤ

يهتم البنك بشكل كبير في إحياء تراث الكويت وتقاليدها، والحث على الاعتزاز بها في نفوس أبنائها، وذلك في إطار مسؤوليته الاجتماعية. وتمثل رحلة إحياء ذكرى الغوص للبحث عن اللؤلؤ إحدى المبادرات التي يرعاها بنك الخليج سنويًا، وهي إحدى الفعاليات الأساسية التي تجسد التزامه الدائم بالحفاظ على التراث والاعتزاز بالتقاليد العريقة الفريدة للكويت. وتذكر هذه الرحلة الأجيال الكويتية الشابة بالصعوبات والتحديات التي كان يتعرض لها أجدادهم لكسب لقمة العيش بالإضافة إلى أنها تمثل رسالة تحثّ الأجيال الجديدة على المحافظة على التقاليد والقيم التي توارثوها عن أجدادهم. ويؤكد بنك الخليج من خلال ذلك مكانته البارزة ودوره الإيجابي وسط المجتمع الكويتي، فهو يدعم الهوية الكويتية الأصيلة ويؤكد على أهمية التمسك بالتقاليد والعادات الفريدة التي تمثل هوية البلاد، من خلال رعاية الأنشطة والفعاليات الاجتماعية المختلفة في هذا المجال.

## الموارد البشرية

تركز مبادرات البنك في مجال تطوير الموارد البشرية على تعليم وتدريب أجيال المستقبل بهدف تطوير مهاراتهم وترسيخ دورهم في تحقيق رؤية تهدف إلى إنشاء اقتصاد يرتكز على تطور المعرفة.

### أجيال

يركز البنك بشكل كبير على استقطاب المواهب الكويتية وتوظيفها وتدريبها وتطويرها. ولهذا قدم في مجال الموارد البشرية مبادرة «أجيال» بهدف تطوير الخريجين، وهي مبادرة مشهورة على نطاق واسع بأنها تتضمن تدريبات مكثفة حول فرص العمل في مجال الخدمات المصرفية في الكويت. ويحتضن برنامج أجيال بالتعاون مع معهد الدراسات المصرفية الشباب الكويتي في المراحل المبكرة من حياتهم المهنية ويرشدهم نحو الطريق الصحيح لتطوير خبراتهم ومعارفهم لتبوأ مناصب قيادية في المستقبل. ويساعد برنامج أجيال في بناء كادر كبير ومتطور من المصرفيين الكويتيين ليعودوا بالفائدة على البنك بشكل خاص والكويت بشكل عام. ففي العام 2018، أعلنت «الجمعية العربية لإدارة الموارد البشرية (ASHRM)» عن فوز بنك الخليج بجائزة «تمكين الشباب» للعام 2018، تكريمًا منها لجهود البنك البارزة في تدريب الشباب من خلال برنامج أجيال. وتجدر الإشارة إلى أن البرنامج الذي انطلق في العام 2014، ساعد في تخريج خمسة أجيال من الموظفين المتدربين حتى الآن بلغ عددهم 82 موظفًا.

### التدريب والتطوير

عقد البنك في العام 2018 أكثر من 12 جلسة تعريفية بالبنك وقام بتدريب 204 من الموظفين الجدد. كما عقد البنك 6 دورات داخلية لمنح الشهادات لـ 132 موظفًا. وشارك 172 موظفًا في 47 برنامجًا تدريبياً في معهد الدراسات المصرفية، وحصل 44 موظفًا على شهادات من المعهد. واجتاز 56 موظفًا دورات في اللغة الإنجليزية، واستفاد 35 موظفًا من دورات متخصصة مختلفة. وأطلق البنك خلال هذا العام أيضاً العديد من المبادرات المصرفية على نطاق واسع، تضمنت التدريب الإلزامي على خدمة العملاء والذي يشمل جميع الموظفين الذين يتعاملون مع العملاء بشكل مباشر على الانتهاء منه قبل نهاية العام 2019، إلى برنامج جديد لإدارة الأداء شارك فيه جميع المدراء لمدة يومين يهدف إلى مساعدتهم في فهم كيفية تعزيز فعالية الفريق.

كما شهد الربع الرابع من العام دورتين متخصصتين للإدارة، كانت إحداهما معدة لتطوير فهم الإدارة العليا للبنك لتهديدات الأمن الإلكتروني المختلفة، أما الأخرى فكانت جلسة لتعزيز المعرفة بأساليب التوعية بالعلامة التجارية قدمها الخبير الشهير عالميًا ستيف برازيل. ويتعاون البنك أيضًا مع المؤسسة الكويتية للتقدم العلمي من أجل تقديم دورات مبتكرة للقطاع الخاص.

### تقدير

يعتبر بنك الخليج من أحد كبار الداعمين للكويت من خلال برامجه المختلفة، إذ يمضي بخطوات واسعة نحو مجتمع أكثر استدامة. ويود البنك أن يعرب عن شكره لشركائه الكرام الذين تعاون معهم في سبيل إقامة تلك الفعاليات، وكذلك اسرة بنك الخليج المستعدة دائمًا للتطوع والمساهمة بجزء من وقتهم لإنجاح مبادرات البنك التي تركز على الاستدامة. فمن خلال العمل معاً، يمكننا بناء مستقبلاً مشرقاً ومزدهراً للأجيال القادمة في الكويت.

# الجوائز

جائزة الولاء والالتزام
أفايا العالمية

جائزة التميز في مركز الاتصال
سي سي دبليو

أفضل بنك للخدمات المصرفية للأفراد
مجلة إنترناشونال فاينانس

أفضل تطبيق للخدمات المصرفية عبر
الهواتف الذكية
مجلة إنترناشونال فاينانس

أفضل بنك للخدمات المصرفية للأفراد في
الكويت
مجلة بانكر ميدل إيست

جائزة "تمكين الشباب" لعام 2018
الجمعية العربية لإدارة الموارد البشرية

# مجلس الإدارة

**عمر قتيبة الغانم**

رئيس مجلس الإدارة

**علي مراد بهبهاني**
نائب رئيس مجلس الإدارة

**ساير بدر الساير**
عضو مجلس إدارة

**باسل الرشيد البدر**
عضو مجلس إدارة

**عمر حمد العيسى**
عضو مجلس إدارة

**جاسم مصطفى بودي**
عضو مجلس إدارة

**خالد فيصل المطوع**
عضو مجلس إدارة

**بدر ناصر الخرافي**
عضو مجلس إدارة

**بدر عبد المحسن الجيعان**
عضو مجلس إدارة

## عمر قتيبة الغانم

**رئيس مجلس الإدارة**
**رئيس لجنة الحوكمة**
**رئيس لجنة الإئتمان و الإستثمار**

### تاريخ التعيين:

- رئيس مجلس الإدارة، 16 مارس 2013 إلى الوقت الحاضر
- نائب رئيس مجلس الإدارة: 17 مارس 2012 إلى 15 مارس 2013
- عضو مجلس الإدارة: 11 إبريل 2009 إلى 16 مارس 2012

### المؤهلات العلمية:

- بكالوريوس إدارة الأعمال، يونيو 1997، كلية ستيرن لإدارة الأعمال، جامعة نيويورك، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية
- ماجستير إدارة الأعمال، يونيو 2002، كلية هارفارد لإدارة الأعمال، جامعة هارفارد، بوسطن، ماساتشوستس، الولايات المتحدة الأمريكية

### الخبرة العملية:

- **شركة صناعات الغانم، الكويت**
  الرئيس التنفيذي، 2005 إلى الوقت الحاضر
  المدير التنفيذي، 2003 إلى 2005
  المدير العام، 2002 إلى 2003
- **آسيا للاستثمار، الكويت**
  رئيس مجلس الإدارة، 2009 إلى 2013
- **إي آي إنترناشيونال، نيويورك**
  عضو مجلس الإدارة، 2002 إلى الوقت الحاضر
- **بيريلا واينبيرغ بارتنرز، نيويورك**
  عضو مؤسس، 2006 إلى الوقت الحاضر
- **مورغان ستانلي، لندن**
  محلل مالي، تغطية الشرق الأوسط، 1999 إلى 2000
  محلل مالي، الدمج والاستحواذ، 1998 إلى 1999
- **مجلس الشركات العائلية الخليجية**
  رئيس مجلس الإدارة، 2018 إلى الوقت الحاضر
  عضو مجلس إدارة مؤسس، 2014 إلى 2018
- **إنجاز، الكويت**
  المؤسس ورئيس مجلس الإدارة، 2005 إلى الوقت الحاضر
- **إنجاز، العرب، الأردن**
  عضو مجلس الإدارة، 2009 إلى الوقت الحاضر
  شريك مؤسس و أول رئيس مجلس إدارة، 2005 إلى 2008
- **كلية هارفارد لإدارة الأعمال**
  عضو في مجلس مستشاري العميد، 2018 إلى الوقت الحاضر
  عضو في المجلس الاستشاري للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2015 إلى الوقت الحاضر.
- **كلية هارفارد كينيدي**
  عضو مجلس القيادة في مركز القيادة العامة، 2018 إلى الوقت الحاضر.
  المفوضية السامية لشؤون اللاجئين
  عضو المجلس الاستشاري لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2016–2018.
- **المنتدى الاقتصادي العالمي**
  عضو في مبادرة "مجلس الإشراف على التعليم، النوع، ونظام العمل" لعام 2017 إلى الوقت الحاضر.
  رئيس مبادرة "رؤية جديدة للتوظيف العربي" ، 2014 إلى الوقت الحاضر.
  رئيس مجلس الأعمال الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، 2014 – 2015.
  عضواً في مجلس الأعمال العالمي

## علي مراد بهبهاني

نائب رئيس مجلس الإدارة
نائب رئيس لجنة المخاطر

**تاريخ التعيين:**

نائب رئيس مجلس الإدارة، 15 مارس 2013
عضو مجلس الإدارة، 11 إبريل 2009

**المؤهلات العلمية:**

بكالوريوس أدب إنجليزي، جامعة الكويت

**الخبرة العملية:**

- رئيس مجلس الإدارة، شركة الكويت للتأمين
- عضو مجلس الإدارة، شركة الصناعات الوطنية
- رئيس مجموعة مراد يوسف بهبهاني
- عضو مجلس الإدارة – شركة الألبان الكويتية الدنماركية
- عضو مجلس إدارة سابقاً في شركة السينما الوطنية الكويتية (ش.م.ك.)
- عضو مجلس إدارة سابقاً في الشركة الكويتية لصناعة الأنابيب

## ساير بدر الساير

عضو مجلس الإدارة
عضو لجنة الحوكمة
عضو لجنة التدقيق

**تاريخ التعيين:**

17 مارس 2012

**المؤهلات العلمية:**

درجة في الهندسة، اسكتلندا

**الخبرة العملية:**

- مساعد نائب رئيس مجلس الادارة التنفيذي لمجموعة شركات الساير، الكويت، 1978 إلى الوقت الحاضر
- عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت، الكويت، 2010 إلى الوقت الحاضر
- عضو مجلس إدارة ميامي إنترناشيونال هولدنغز، إنك، ميامي، الولايات المتحدة الأمريكية، 2012 إلى الوقت الحاضر
- عضو مجلس الإدارة سابقاً في بنك إف آي إم، مالطة، 1994–2002
- عضو مجلس الإدارة سابقاً في لبنان إنفست، لبنان، 1994–2002
- عضو مجلس الإدارة سابقاً في بنك الكويت والشرق الأوسط، الكويت، 2002–2003
- مستشار مجلس الإدارة سابقاً في بنك عوده، لبنان، 2003–2013

## باسل الرشيد البدر

**عضو مجلس الإدارة**
**نائب رئيس لجنة التدقيق**

**تاريخ التعيين:**

11 سبتمبر 2017

**المؤهلات العلمية:**

- بكالوريوس المحاسبة، كلية العلوم الإدارية – جامعه الكويت
- محاسب إدارة معتمد CMA – معهد محاسبي الإدارة، الولايات المتحدة الأمريكية
- مدير مالي معتمد CFM – معهد محاسبي الإدارة، الولايات المتحدة الأمريكية
- مدقق استثمار ومشتقات مالية معتمد CIDA، معهد تدريب واستشارات الإستثمار، الولايات المتحدة الأمريكية
- دبلوم المعايير الدولية لإعداد التقارير الدولية IFRS، أكاديمية إرنست آند يونغ للأعمال E&Y
- مدقق معتمد – وزارة التجارة والصناعة، الكويت (غير ممارس)

**الخبرة العملية:**

**الهيئة العامة للإستثمار:**

- مدير قسم حسابات صندوق الأجيال القادمة، إدارة حسابات الاستثمار (ديسمبر 2018 – إلى الوقت الحاضر)
- رئيس حسابات الاستثمار، رئيس المطابقة والمراقبة. إدارة حسابات الاستثمار (يناير 2015 – نوفمبر 2018)

**الشركة الكويتية للإتصالات – فيفا**

- مدير أول التدقيق الداخلي، مسؤولاً عن إدارة الرقابة المالية (مارس 2013 إلى ديسمبر 2014)

**بيت الإستثمار الخليجي**

- تدرج من وظيفة محاسب إلى منصب مدير أول، إدارة الرقابة المالية (مايو 2003 – فبراير 2013)

## عمر حمد العيسى

**عضو مجلس الإدارة**
**عضو لجنة الترشيحات والمكافآت**
**عضو لجنة الإئتمان و الإستثمار**

**تاريخ التعيين:**

11 إبريل 2009

**المؤهلات العلمية:**

- ليسانس الحقوق، كلية الحقوق، جامعة الكويت، الكويت

**الخبرة العملية:**

- رئيس جمعية المحامين الكويتية سابقا
- الرئيس سابقاً للجنة القبول بجمعية المحامين الكويتية
- الرئيس سابقاً لمركز التحكيم بجمعية المحامين الكويتية
- الرئيس سابقا للجنة التطوير والتدريب بجمعية المحامين الكويتية
- نائب رئيس مجلس الإدارة سابقاً لجمعية المحامين الكويتية
- أمين السر سابقاً لجمعية المحامين الكويتية
- صاحب مكتب العيسى وشركاه للمحاماة
- رئيس مجموعة التكويت في برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة
- رئيس مجلس إدارة شركة المشروعات السياحية الكويتية، مصر
- عضو سابقاً في مجلس إدارة شركة عربي
- مستشار فى الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي
- عضو مجلس الادارة فى الجمعية الكويتية لاختلافات التعلم – 2015
- عضو مؤسس فى جمعية الشفافية الكويتية
- عضو مؤسس فى جمعية حماية المال العام

## جاسم مصطفى بودي

**عضو مجلس الإدارة**
**رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت**

**تاريخ التعيين:**

17 مارس 2012

**الخبرة العملية:**

- نائب رئيس مجلس الإدارة و المدير التنفيذي، الشركة المتكاملة القابضة، ش.م.ك.م.، الكويت
- عضو مجلس الإدارة سابقاً، شركة الكويت للتأمين، الكويت
- نائب رئيس مجلس الإدارة سابقاً، الشركة الكويتية الصينية للاستثمار، الكويت
- رئيس مدراء العمليات سابقاً، مجموعة شركات بودي ، الكويت
- نائب رئيس مجلس الإدارة سابقاً، شركة أسمنت الهلال، الكويت
- رئيس مجلس الإدارة سابقاً، شركة مجموعة النقل والتخزين، الكويت

## خالد فيصل المطوع

**عضو مجلس الإدارة**
**رئيس لجنة التدقيق**
**عضو لجنة المخاطر**

**تاريخ التعيين:**

9 مارس 2015

**المؤهلات العلمية:**

- بكالوريوس العلوم السياسية وإدارة الأعمال، جامعة نورث إيسترن، بوسطن، ماساتشوستس، الولايات المتحدة الأمريكية

**الخبرة العملية:**

- نائب الرئيس التنفيذي لشركة علي عبد الوهاب المطوع التجارية
- عضو فخري في إنجاز – الكويت (جزء من إنجاز العرب، جي إي وورلدوايد)
- نائب رئيس مجلس الإدارة سابقاً، المجلس الاستشاري العالمي للامتيازات في نيكسين للامتيازات
- رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب سابقاً، شركة بنيان العقارية
- عضو مجلس الإدارة سابقاً، شركة بيان للاستثمار
- عضو مجلس الإدارة سابقاً، شركة المعادن وإعادة التدوير
- عضو مجلس الإدارة سابقاً، فيلا مودا لايف ستايل
- رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب سابقاً، شركة دار الظبي القابضة

## بدر ناصر محمد الخرافي

**عضو مجلس الإدارة**
**رئيس لجنة المخاطر**
**نائب رئيس لجنة الحوكمة**

**تاريخ التعيين:**

17 **مارس** 2012

**المؤهلات العلمية:**

- درجة البكالوريوس في الهندسة الميكانيكية، جامعة الكويت، الكويت
- درجة الماجستير من كلية لندن لإدارة الأعمال، لندن، إنجلترا

**الخبرة العملية:**

- نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة، لشركة الإتصالات المتنقلة ش.م.ك (مجموعة زين، الكويت)
- عضو مجلس الإدارة، أثير للاتصالات العراق المحدودة ( زين العراق)، العراق
- العضو المنتدب، الخاتم (زين العراق)
- نائب رئيس مجلس الإدارة، الشركة السودانية للهواتف المتنقلة (زين السودان)، السودان
- رئيس مجلس الإدارة، موبايل إنتريم كوم (MIC2) إس إي إل، لبنان
- مدير اللجنة التنفيذية للمجموعة، محمد عبد المحسن الخرافي وأولاده ذ.م.م.، الكويت
- رئيس مجلس الإدارة ورئيس لجنة الاستثمار، شركة الخليج للكيبلات والصناعات الكهربائية، الكويت
- عضو مجلس الإدارة الاستشاري للشرق الأوسط، كوتس آند كومباني
- عضو مجلس الإدارة، شركة المرطبات التجارية(كوكا كولا)، الكويت
- عضو مجلس الإدارة، فولاذ القابضة ش.م.ب.، البحرين
- عضو مجلس الإدارة، شركة الصلب البحرينية، ش.م.ب.، البحرين
- عضو مجلس الإدارة، الشركة المتحدة للستينلس ستيل (أوسكو)، البحرين
- نائب رئيس مجلس الإدارة لشركة دياموند موتورز العالمية للسيارات ( سيارات متسوبيشي)، مصر
- رئيس مجلس الإدارة، إيماك للصناعات الورقية، مصر
- رئيس مجلس الإدارة، الشركة العربية للألمنيوم، ش.م.م.، مصر
- رئيس مجلس الإدارة، ماك القابضة للصناعات، مصر
- رئيس مجلس الإدارة، إيماك لنظم الفرامل، مصر
- رئيس مجلس الإدارة، الشركة الأهلية للورق، مصر
- عضو مجلس الإدارة، جمعية الصداقة الكويتية البريطانية
- نائب رئيس مجلس الإدارة، إنجاز الكويت، الكويت
- عضو المجلس الاستشاري الصناعي، الهندسة الميكانيكية، جامعة الكويت، الكويت

## بدر عبد المحسن الجيعان

**عضو مجلس الإدارة**
**نائب رئيس لجنة الإئتمان و الإستثمار**
**نائب رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت**

**تاريخ التعيين:**

16 **مارس** 2013

**المؤهلات العلمية:**

- بكالوريوس في الاقتصاد، جامعة هارفارد، الولايات المتحدة الأمريكية
- ماجستير في القانون، جامعة أكسفورد، المملكة المتحدة

**الخبرة العملية:**

- مؤسس وشريك أول، ميسان للمحاماة والاستشارات القانونية، الكويت
- عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار
- عضو مجلس إدارة الشركة الوطنية العقارية
- عضو مجلس الإدارة والمدير التنفيذي الأول سابقاً، كارليل مينا للاستشارات الاستثمارية – الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الإمارات العربية المتحدة
- المستشار العام للمجموعة وعضو مجلس الإدارة العليا سابقاً، أجيليتي للخدمات اللوجستية، الكويت
- محام سابقاً، شيرمان آند ستيرلنغ، نيويورك/أبو ظبي
- نائب الرئيس سابقاً، حقوق الملكية الخاصة، مكتب الاستثمار الكويتي، لندن

# الإدارة التنفيذية

# الإدارة التنفيذية

الصف الخلفي من اليسار لليمين: الآنسة منى منصور – المدير العام لخدمة العملاء، السيد فيكرام إيسار – المدير العام للخدمات المصرفية للعملاء، السيد أحمد الدويسان– المدير العام لمجموعة الخدمات المصرفية للشركات، السيد سامي محفوظ – المدير العام للخزينة، السيد حسام مصطفى – المدير العام للتدقيق الداخلي، السيد راغوناندان مينون – رئيس إدارة المخاطر.

الصف الأمامي من اليسار لليمين: السيد نبيل عبد الملك – المدير العام للشؤون القانونية والمجلس العام، السيد كيفن سميث – المدير العام والرئيس المالي، السيدة سلمى الحجاج – المدير العام للموارد البشرية، السيد أنطوان داهر – الرئيس التنفيذي، السيد وليد الحساوي – رئيس قطاع المعلومات والمدير العام لتكنولوجيا المعلومات

## بيان مسؤولية الإدارة التنفيذية

تتولى الإدارة التنفيذية لبنك الخليج مسؤولية التأكد من سريان أعمال البنك وأنشطته وفقاً للاستراتيجية العامة والنزعة للمخاطر والسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة لأداء المهام المناطة بكل منهمفي إدارة عمليات البنك.

ويعمل البنك على التأكد من حصول جميع أعضاء الإدارة التنفيذية على المؤهلات الأكاديمية والمهنية المناسبة، والخبرات ذات الصلة، والنزاهة الشخصية اللازمة لإدارة أعمال البنك، ويتم تزويد أعضاء الإدارة التنفيذية ببرامج تدريبية مستمرة للتأكد من مواكبتهم لأفضل الممارسات في الصناعة المصرفية والمالية.

ويتولى أعضاء الإدارة التنفيذية المسؤولية عن المساهمة في إرساء الحوكمة السليمة للبنك من خلال سلوكهم الشخصي ومن خلال العمل كمثال يحتذى في القيادة، كما يقوم أعضاء الإدارة التنفيذية بمساندة وتشجيع الثقافة المؤدية إلى ترسيخ قواعد الحوكمة وإدارة المخاطر.

كما تتولى الإدارة التنفيذية المسؤولية عن تكليف موظفي البنك بالمهام وترويج الهيكل التنظيمي، مما يعزز روح المساءلة والشفافية، كما يتعين على أعضاء الإدارة التنفيذية التأكد من كفاية صلاحيات وظائف الالتزام الرقابي والمخاطر في البنك ومن ممارسة فصل المهام دون وجود أي تعارض بينها.

ويعتمد المجلس على خبرات الإدارة التنفيذية في تنفيذ قراراته.

وتسعى الإدارة التنفيذية إلى التأكد من تلقي الموظفين للتوجيهات الكافية لتنفيذ المهام الموكلة إليهم في تنفيذ الأعمال اليومية للبنك بأمان وبأسلوب يتميز بالحصافة، ويتضمن ذلك التأكد من وجود السياسات والإجراءات المناسبة وتعميمها على جميع الموظفين المعنيين، وتوفيرها بصورة منتظمة، وفي ظل ممارسات الحوكمة فيالبنك، فقد قامت الإدارة التنفيذية باستحداث إطار للإدارة الفعالة للمستندات، وذلك للتأكد من أن الالتزام الرقابي وإدارة المخاطر يشكلان جزءاً لا يتجزأ من تقييم عملية اتخاذ القرار في البنك.

## أنطوان ضاهر

**الرئيس التنفيذي**

**تاريخ التعيين:**

7 **يوليو** 2013

**المؤهلات العلمية:**

- شهادة البكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة ولاية كليفلاند – الولايات المتحدة الأمريكية
- شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة كيس ويسترن ريزيرفز، أوهايو، الولايات المتحدة الأمريكية.

**الخبرة العملية:**

- يتمتع السيد/ أنطوان بما يزيد عن 20 عاماً من الخبرة في مجال الخدمات المصرفية المحلية والدولية.
- شغل منصب نائب الرئيس التنفيذي حيث كان مسؤول عن الخدمات المصرفية للشركات والإستثمار لبنك الخليج.
- ترأس في السابق مجموعة الخدمات المصرفية المحلية للشركات لدى كل من بنك الكويت الوطني وناشيونال سيتي بنك، أوهايو، حيث ركز على الخدمات المصرفية الإستثمارية والتمويل المنظم.

## كيفن سميث

**المدير العام - رئيس المدراء الماليين**

**تاريخ التعيين:**

12 **أغسطس** 2015

**المؤهلات العلمية:**

- شهادة البكالوريوس في العلوم المالية من جامعة ميريلاند الولايات المتحدة الأمريكية
- شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة بيرديو الولايات المتحدة الأمريكية

**الخبرة العملية:**

- يتمتع السيد/ كيفن سميث بما يزيد عن 30 عاماً من الخبرة في مجال العلوم المالية.
- شغل في السابق منصب رئيس المدراء الماليين لدى جنرال إلكتريك، ونوفارتيس، وسيتي بنك، وطوكيو ستار بنك، وستاندرد تشارترد بنك.

## أحمد الدويسان

**مدير عام - الخدمات المصرفية للشركات**

**تاريخ التعيين:**

1 سبتمبر 2001

**المؤهلات العلمية:**

- شهادة البكالوريوس في الهندسة الميكانيكية من جامعة نورث ايسترن في بوسطن، الولايات المتحدة الأمريكية
- شهادة الماجستير التنفيذي في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية في بيروت.

**الخبرة العملية:**

- يتمتع السيد/أحمد بما يزيد عن 17 عاماً من الخبرة في مجال الخدمات المصرفية للشركات.
- شغل في السابق منصب نائب رئيس إدارة معالجة المديونيات المتعثرة – وحدة هيكلة التمويل و نائب مدير عام الخدمات المصرفية للشركات لدى بنك الخليج.

## فيكرام إيسار

**مدير عام – الخدمات المصرفية الشخصية**

**تاريخ التعيين:**

24 مارس 2013

**المؤهلات العلمية:**

- شهادة البكالوريوس في التجارة (مع مرتبة الشرف) من كلية شري رام للتجارة في جامعة دلهي، ومحاسب قانوني من الهند
- برنامج القيادة من كلية سعيد لإدارة الأعمال من جامعة أوكسفورد، المملكة المتحدة

**الخبرة العملية:**

- يتمتع السيد/ فيكرام بما يزيد عن 27 عاماً من الخبرة في مجال الخدمات المصرفية الشخصية.
- شغل في السابق مناصب ادارية عليا في مجال الخدمات المصرفية الشخصية رئيس مدراء لدى ستاندارد تشارترد بنك في سنغافورة، تايلند، و الهند.

## راغوناندان س. مينون

**مدير عام - رئيس مدراء المخاطر**

**تاريخ التعيين:**

15 مايو 2016

**المؤهلات العلمية:**

- شهادة البكالوريوس في التجارة من جامعة مدراس
- شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية زافيير لإدارة الأعمال، الهند
- زميل معهد محاسب التكاليف في الهند
- زميل معتمد لدى المعهد الهندي للمصرفيين.

**الخبرة العملية:**

- يتمتع السيد/ راغوناندان بما يزيد عن 30 عاماً من الخبرة في مجال الخدمات المصرفية.
- شغل في السابق مناصب عليا في مجال المخاطر لدى ستاندارد تشارترد بنك في كل من لندن ونيويورك وسنغافورة ومومباي.

## حسام مصطفى

**مدير عام - رئيس المدققين الداخليين**

**تاريخ التعيين:**

10 أغسطس 2014

**المؤهلات العلمية:**

- شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة اليرموك، الأردن والعديد من شهادات التدقيق الداخلي المعتمدة.

**الخبرة العملية:**

- يتمتع السيد/ حسام مصطفى بما يزيد عن 24 عاماً من الخبرة في مجال التدقيق وإدارة المخاطر.
- شغل في السابق مناصب عدة في كل من البنك المركزي الأردني، والصندوق السيادي لدولة الإمارات العربية المتحدة وبنوك الدولة.

## منى منصور

**مدير عام - خدمة العملاء**

**تاريخ التعيين:**

15 أغسطس 2004

**المؤهلات العلمية:**

- شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الكويت
- شهادة برنامج القياديين الناشئين من كلية لندن للأعمال، المملكة المتحدة

**الخبرة العملية:**

- تتمتع السيدة/ منى بما يزيد عن 30 عاماً من الخبرة في مجال الخدمات المصرفية.
- شغلت في السابق مناصب عدة لدى بنك الكويت الوطني لمدة عشرين عاماً حصلت خلالها على خبرات متنوعة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والبطاقات وخدمة العملاء والعمليات.
- عضو في مجلس إدارة شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة (كي- نت).

## وليد الحساوي

**رئيس مدراء المعلومات**
**ومدير عام تكنولوجيا المعلومات**

**تاريخ التعيين:**

28 أكتوبر 2018

**المؤهلات العلمية:**

- شهادة البكالريوس في الهندسة الإلكترونية من جامعة ووستر بوليتيكنيك، ماساشوستش، الولايات المتحدة الأمريكية.
- شهادة الماجستير في هندسة الكمبيوتر من جامعة ليهاي، بنسلفانيا، الولايات المتحدة الأمريكية.
- شهادة الدكتوراه في هندسة الكمبيوتر من جامعة لفبرا، ليسترشير، المملكة المتحدة.

**الخبرة العملية:**

- يتمتع بخبرة عملية تمتد لأكثر من 25 عاماً، خاصةً في مجال العمل المصرفي وشركات التقنية المالية.
- وقبل التحاقه ببنك الخليج، تولى منصب مدير عام تكنولوجيا المعلومات لمجموعة بنك بوبيان.
- وقبل ذلك، تولى ايضاً منصب مساعد مدير عام قطاع تكنولوجيا المعلومات في بيت التمويل الكويتي.

## نبيل عبد الملك

**مدير عام الشؤون القانونية والمستشار العام**

**تاريخ التعيين:**

1 فبراير 2015

**المؤهلات العلمية:**

- شهادة البكالوريوس وشهادة الماجستير في الإقتصاد، وشهادة ماجستير تنفيذي في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية في بيروت،
- ماجستير الحقوق من الجامعة اللبنانية.
- أكمل البرنامج الدراسي لشهادة الدكتوراه في الإقتصاد من جامعة ولاية كارولينا الشمالية.

**الخبرة العملية:**

- يتمتع السيد/ نبيل بما يزيد عن 30 عاماً من الخبرة في مجال القانون.
- شغل في السابق منصب المستشار القانوني العام لدى شركة أجيليتي للمخازن العمومية، ولديه مكتب محاماة خاص في لبنان يتعامل مع البنوك العالمية، كما مثل الحكومة والبنوك اللبنانية في العديد من قضايا التحكيم الكبيرة.

## سلمى الحجاج

**مدير عام - الموارد البشرية**

**تاريخ التعيين:**

1 فبراير 2013

**المؤهلات العلمية:**

- شهادة البكالوريوس في الرياضيات من جامعة الكويت
- شهادة الماجستير في الإدارة التنظيمية من جامعة فينكس، أريزونا.

**الخبرة العملية:**

- تتمتع السيدة/ سلمى بما يزيد عن 30 عاماً من الخبرة في مجال الموارد البشرية.
- شغلت في السابق عدة مناصب رئيسية في مجال الموارد البشرية في القطاع النفطي في كل مؤسسة البترول الكويتية وشركة البترول العالمية بالاضافه الي عملها في مؤسسة الخليج للإستثمار.
- عضوة في مجلس أمناء الجمعية العربية للموارد البشرية (ASHRM).
- عضوا في المجلس الاستشاري لكلية الادارة والاعمال جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا .
- عضو في مجلس اداره انجاز – جمعية غير ربحية تهدف الى تطوير الشباب.
- اسست مبادرة "GB WOW Network" و هي مبادرة داخلية في بنك الخليج تهدف الى دعم و تمكين المرأة في عالم الشركات.
- فازت بجائزة "شخصية العام في مجال الموارد البشرية لمنطقة الشرق الاوسط خلال قمة التوسع في الأصول البشرية التي اقيمت في دبي 2014.

## سامي محفوظ

مدير عام الخزينة

**تاريخ التعيين:**

6 مارس 2018

**المؤهلات العلمية:**

- درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة الروح القدس في لبنان.
- أكمل برامج قيادية وتقنية مكثفة.

**الخبرة العملية:**

- يتمتع السيد/ سامي بما يزيد عن 25 عاماً من الخبرة المصرفية بعدة بنوك دولية رائدة في المنطقة.
- عمل سابقاً في بنك ستاندرد تشارترد ، مركز دبي المالي العالمي على رأس مجموعة تغطية القطاع العام للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتولى سابقاً مجموعة متنوعة من المناصب في الأسواق المالية في الإمارات العربية المتحدة والبحرين ولبنان، كان آخرها رئيساً للأسواق المالية في الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي. وكان قد بدأ مسيرته المهنية في بنك HSBC لبنان.

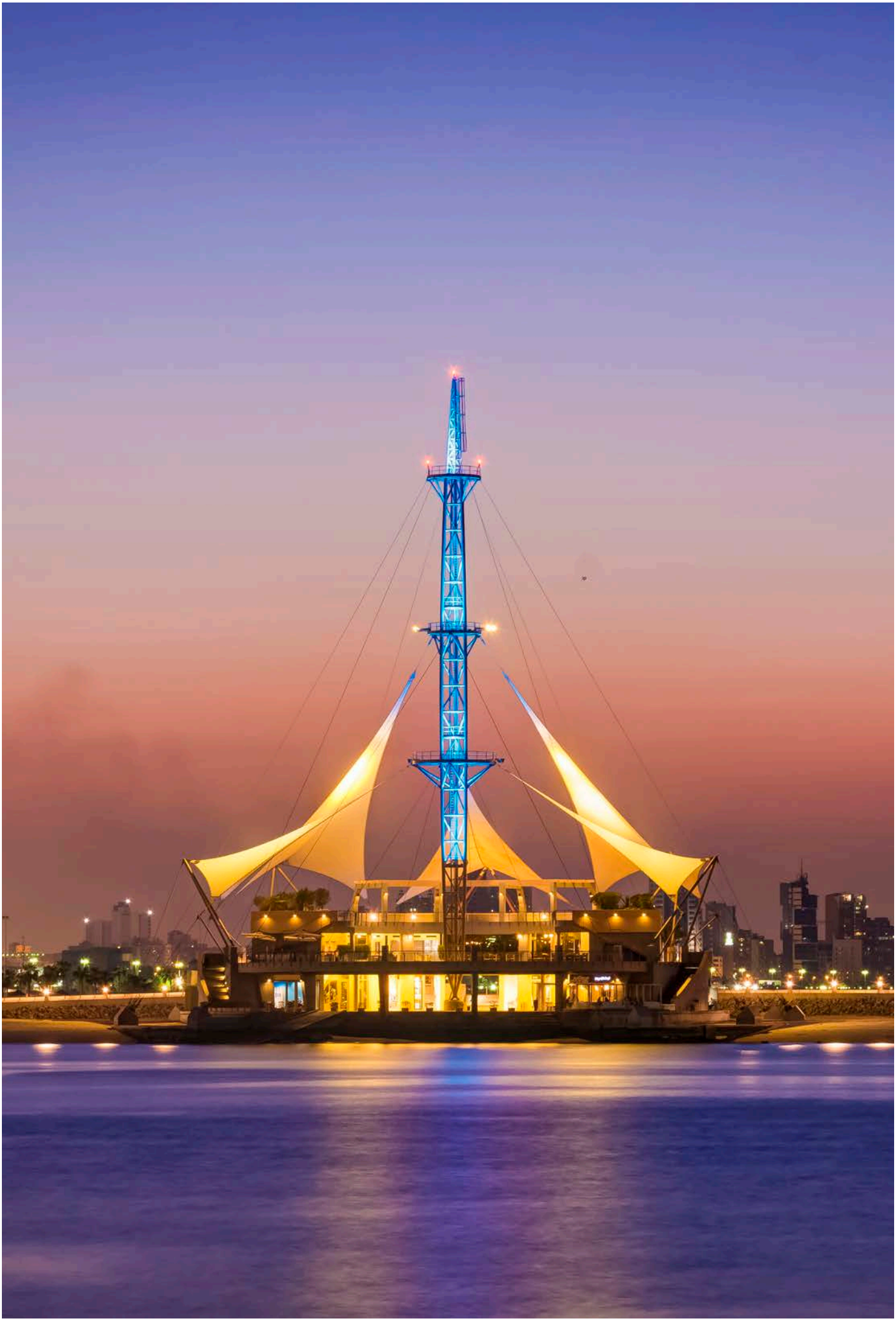

# دراسة وتحليل

**كما في السنة المنتهية في 31 ديسمبر (بالمليون د.ك.، باستثناء بيانات الأسهم والنسب)**

## أبرز المؤشرات

| | 2018 | 2017 | التغير % |
|---|---|---|---|
| صافي إيرادات الفوائد | **153** | 132 | 15% |
| الإيرادات التشغيلية | **194** | 181 | 7% |
| صافي الربح | **57** | 48 | 18% |
| إجمالي القروض والسلف للعملاء | **4,244** | 4,060 | 5% |
| المخصصات العامة | **247** | 198 | 25% |
| إجمال الموجودات | **6,016** | 5,683 | 6% |
| الودائع | **4,741** | 4,459 | 6% |
| إجمالي حقوق المساهمين | **629** | 601 | 5% |
| العدد الختامي لصافي الأسهم القائمة (بالمليون) | **2,898** | 2,910 | 0% |
| ربحية السهم (فلس) | **20** | 17 | 18% |
| توزيع أرباح السهم (فلس) | **10*** | 9 | 11% |
| نسبة التكلفة إلى الإيرادات | **34.5%** | 35.4% | -3% |
| العائد على حقوق المساهمين في بداية السنة قبل المخصصات | **21.2%** | 20.4% | 4% |
| العائد على متوسط حقوق المساهمين | **9.4%** | 8.3% | 13% |
| العائد على متوسط الموجودات | **0.97%** | 0.86% | 13% |
| صافي هامش الفوائد | **2.61%** | 2.36% | 11% |
| نسبة القروض غير المنتظمة | **1.0%** | 1.7% | -41% |
| معدل رأس المال من الشريحة الأولى | **14.1%** | 14.2% | -1% |
| معدل كفاية رأس المال | **17.5%** | 17.8% | -1% |

* يخضع لموافقة الجمعية العامة للمساهمين

## المؤشرات المالية الرئيسية

ارتفع **صافي الربح** من 48.0 مليون د.ك. في 2017 إلى 56.7 مليون د.ك. في 2018، أي بزيادة نسبتها 18%، وهي السنة الخامسة على التوالي التي يحقق البنك فيها نمواً مضاعفاً في صافي الربح.

وارتفعت **ربحية السهم** إلى 20 فلس للسهم وأوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بمقدار 10 فلوس للسهم الواحد، ويخضع ذلك لموافقة الجمعية العامة لمساهمي البنك، المزمع عقدها في مارس 2019.

وبلغت **القروض والسلف للعملاء** أعلى مستوى تاريخي لها وقدره 4.2 مليار د.ك. في نهاية 2018، بما يقارب 0.2 مليار د.ك.، أو 5%، أعلى من نهاية 2017، وبزيادة تقارب 0.5 مليار د.ك.، أو 13%، عن السنتين الماضيتين. وجاء النمو مقارنةً بالسنتين الماضيتين متوازناً تماماً، حيث تأتي نسبة 57% منه من شريحة العملاء من الشركات، و43% من شريحة الأفراد.

ويوضح الجدول التالي التغيرات الرئيسية في صافي الربح من 2017 إلى 2018 (بالمليون د.ك.)

| | |
|---|---|
| **صافي الربح 2018** | **56.7** |
| صافي الربح 2017 | **48.0** |
| **الزيادة في صافي الربح** | **8.7** |

| **الزيادة / (النقصان) في 2018 مقابل 2017** | |
|---|---|
| صافي إيرادات الفوائد | 20.4 |
| صافي الرسوم والعمولات | (0.8) |
| الإيرادات الأخرى | (6.5) |
| الإيرادات التشغيلية | 13.1 |
| المصروفات التشغيلية | (2.7) |
| **الربح التشغيلي** | **10.3** |
| **المخصصات/خسائر انخفاض القيمة** | **(1.2)** |
| **أخرى** | **10.4** |
| **الزيادة في صافي الربح** | **8.7** |

وقد جاء نمو صافي ربح البنك لسنة 2018 بمقدار 8.7 مليون د.ك. مدفوعاً بارتفاع صافي إيرادات الفوائد بمبلغ 20.4 مليون د.ك. (15+%)، والذي قوبل جزئياً بالإيرادات الأخرى غير المتكررة التي تم تحقيقها في 2017، وارتفاع المصروفات التشغيلية، والارتفاع الطفيف في المخصصات/خسائر انخفاض القيمة، والانخفاض الطفيف في صافي الرسوم والعمولات.

وقد تحسن صافي هامش الفوائد بمقدار 25 نقطة أساس، من 2.36% في 2017 إلى 2.61% في 2018.

أما العائد على متوسط الموجودات فقد تحسن بمقدار 11 نقطة أساس ليصل إلى 0.97%، بينما تحسن العائد على حقوق المساهمين من 8.3% إلى 6.4%.

وتحسنت نسبة التكلفة إلى الإيرادات في البنك إلى 34.5% في 2018، مقارنةً بنسبة 35.4% في 2017.

وظلت معدلات رأس المال الرقابي للبنك قويةً، على النحو التالي:

- معدل الشريحة الأولى 14.1%، أي أعلى بنسبة 2.1% من الحد الأدنى الرقابي البالغ معدله 12%.
- بلغ معدل كفاية رأس المال 17.5%، أي أعلى بنسبة 3.5% من الحد الأدنى الرقابي البالغ معدله 14%.

## القروض غير المنتظمة

حققت **القروض غير المنتظمة** أدنى نسبة تاريخية لها، أي 1%. وجاء ذلك مدفوعاً بشكل أساسي بتسوية اثنين من قروض الشركات في النصف الثاني من 2018، حيث أدى أحدهما إلى استرداد مبلغ 36.5 مليون د.ك.، تم إدراجه في الربع الرابع من 2018، ومبلغ 19.7 مليون د.ك. عبارة عن إيرادات محتملة من الفوائد انتظاراً لحكم المحكمة النهائي.

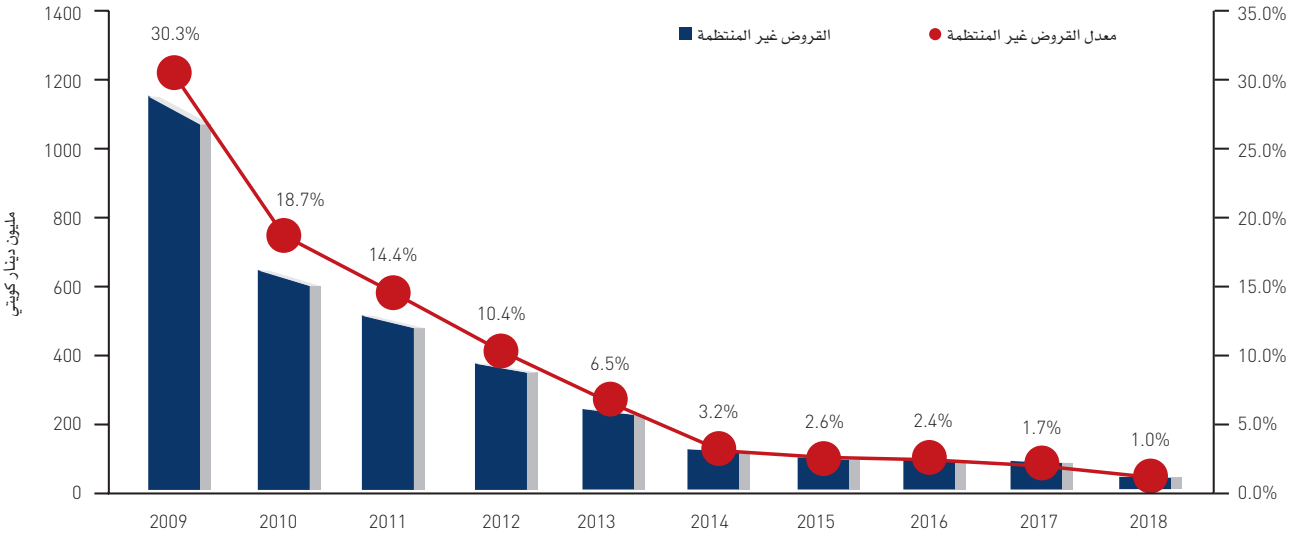


## تطبيق المعيار المحاسبي رقم 9 (IFRS9)

قام بنك الكويت المركزي بتطبيق **المعيار المحاسبي رقم** 9 (IFRS9) في سنة 2018، وكما في نهاية تلك السنة، بلغ إجمالي المخصصات الائتمانية للبنك 312 مليون د.ك.، أي أعلى من متطلبات المعيار رقم 9 بمقدار 112 مليون د.ك.

بالمليون د.ك.

| مقارنة بين إجمالي المخصصات والخسائر الائتمانية المتوقعة من التسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار المحاسبي رقم 9 | 2018 |
|---|---|
| مخصص التسهيلات النقدية | 296 |
| مخصص التسهيلات غير النقدية | 16 |
| إجمالي المخصصات للتسهيلات الائتمانية (أ) | 312 |
| | |
| الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار المحاسبي رقم 9 من التسهيلات الائتمانية (ب) | 200 |
| الزيادة في إجمالي المخصصات عن الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار المحاسبي رقم 9 من التسهيلات الائتمانية (أ-ب) | 112 |

### جودة الأصول

بلغ إجمالي تكاليف الائتمان في 2018، والتي تعرّف على أنها المخصصات المحددة مضافاً إليها المبالغ المشطوبة، 17 مليون د.ك.، أي أقل بنسبة 19% من 2017.

وبلغ إجمالي تكاليف الائتمان مضافاً إليها انخفاض القيمة 18 مليون د.ك. في 2018، أي أقل بمبلغ 67 مليون د.ك. أو 79% من القيمة البالغة 86 مليون د.ك. المتكبدة في 2017.

وبلغ إجمالي المخصصات وخسائر انخفاض القيمة المتكبدة 68 مليون د.ك. في 2018، والتي تمثل 1.2% من متوسط إجمالي الموجودات، وهي نفس النسبة لعام 2017.

وبلغ إجمالي المخصصات العامة للبنك في الميزانية العمومية 247 مليون د.ك. في نهاية 2018، أي بزيادة 50 مليون د.ك.، أو 25% مقارنةً بنهاية 2017. ويمثل ذلك 5.8% من المجموع الكلي لقروض العملاء (4.9% في نهاية 2017) و39% من إجمالي حقوق المساهمين الدفترية (33% من إجمالي حقوق المساهمين الدفترية في نهاية 2017).

| المخصصات/خسائر انخفاض القيمة (بالمليون د.ك.) | 2018 | 2017 | التغير |
|---|---|---|---|
| المخصصات المحددة | **59** | 89 | (30) |
| المبالغ المشطوبة | **13** | 0 | 12 |
| إجمالي تكاليف الائتمان | **72** | 89 | (17) |
| المبالغ المستردة | **(71)** | (7) | (64) |
| خسائر انخفاض القيمة | **17** | 3 | 13 |
| إجمالي تكاليف الائتمان/خسائر انخفاض القيمة | **18** | 86 | (67) |
| النسبة المئوية لمتوسط الموجودات | **0.31%** | 1.53% | |
| المخصصات العامة | **50** | (19) | 69 |
| إجمالي المخصصات/خسائر انخفاض القيمة | **68** | 67 | 1 |
| المخصصات/خسائر انخفاض القيمة (كنسبة مئوية من متوسط إجمالي الموجودات) | **1.2%** | 1.2% | |

# الحوكمة

يـدرك بنـك الخليـج أن الهيـكل القـوي والصريـح للحوكمـة يمثـل أحـد العوامـل الأساسـية لتحقيـق الفعاليـة في عمليـة اتخاذ القرار. كمـا أنه يعـزز العلاقات بين البنك والجهات المعنية المرتبطة به (أصحاب المصالح) من خلال توخي عناصر الشفافية والمراجعة والموازنة.

ويلتـزم البنـك بالمعاييـر الصارمة والمسـتدامة للحوكمة والنزاهة فـي العمل على مسـتويات أنشـطته كافـةً. ويتسـم هيـكل الحوكمة المعمـول به في البنـك بالفاعلية والتناغـم مـع أهـداف البنك الاسـتراتيجية. ويرتكز الهكيل علـى القوانين واللوائح السـائدة والصـادرة عـن بنك الكويت المركـزي وغيره من الجهـات الرقابية، ويتم اسـتخدام هـذا الهكيـل جنباً إلى جنب مع آلية راسـخة وقويـة لإدارة المخاطر، بما يفضـي إلـى قوة وصلابة عملية اتخاذ القرار. وفي هذا الصدد، يحرص البنك على حماية مصالح الجهات المعنية ويعمل على تعزيز الثقة في سلامة وجودة عملياته.

ويؤكـد هيـكل إدارة الحوكمـة فـي البنـك علـى المشـاركة المرنة من جانب مجلس الإدارة فـي مراقبـة أداء الإدارة التنفيذيـة ونشـاط البنـك بصفـة عامـة. كذلـك، يؤكـد هيـكل الحوكمة على الفصـل الواضح بين صلاحيات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، ويرسخ المراجعات والموازنات اللازمة في هذا الشأن.

وينبع هيكل الحوكمة في البنك من السياسـات الاسـتباقية لإدارة المخاطر وآليات التفويض السليم للصلاحيات والمقاييس الواضحة للمساءلة.

ولتعزيز ثقافة الحوكمة في جميع وحدات العمل، يقوم البنك بتنظيم حملات توعية وتدريب مستمرة لتعريف الإدارة والموظفين أولاً بأول بمحاور الحوكمة وممارستها وفقاً لأفضل الممارسات العالمية والمتطلبات الرقابية المحلية.

ويوضـح هيـكل الحوكمـة المعمول به في البنك حدود المسـؤوليات في عمل مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه والإدارة التنفيذية ولجان الإدارة المساندة.

### الالتزام بتعليمات الحوكمة الصادرة عن بنك الكويت المركزي:

أصـدر بنـك الكويت المركزي في يونيو 2012 تعليمات حول الحوكمة. وقد تضمنت التعليمات تسعة محاور أساسية لمبادئ الحوكمة السليمة، وتشمل ما يلي:

1. مجلس الإدارة
2. القيم السلوكية وتعارض المصالح وهيكل المجموعة
3. الإدارة التنفيذية
4. إدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية
5. نظم وسياسة منح المكافآت
6. الإفصاح والشفافية
7. البنوك ذات الهياكل المعقدة
8. حماية حقوق المساهمين
9. حماية حقوق الأطراف أصحاب المصالح

وقـد قام البنـك بوضع السياسـات والأدلة والإرشـادات اللازمة التي تتوافق بشـكل كامـل مـع المحـاور التسـعة. وقـد قـام البنك بإنشـاء هيـكل قـوي وسـليم للحوكمة وبإرسـاء عمليات وأجراءات شـفافة للحوكمة تحت اشـراف رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.

ومـن خـلال تطبيـق ما ورد أعـلاه، يضمن البنـك مواصلة التزامه بجميـع القوانين والأنظمة المعمول بها وتعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بالحوكمة.

كمـا يسـعى البنـك إلى تبنـي وتطبيق أفضـل الممارسـات العالمية في هـذا المجال والتي يرى بأنها أساسية لأدائه المالي ودوره في المجتمع الذي يعمل من خلاله.

وعلاوة على ذلك، يتم تعزيز مبادئ الحوكمة مع مختلف أصحاب المصالح بما في ذلك الجهاز الرقابي، والمساهمين ومجتمع الأعمال.

### تعريف أصحاب المصالح:

تماشـياً مـع أفضل الممارسـات، يتضمـن تعريف بنـك الخليج لأصحـاب المصالح الرئيسيين الأطراف التالية:

1. العملاء والمودعين
2. المساهمين
3. السلطات الرقابية
4. مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية
5. الموظفين
6. الموردين وجهات تقديم الخدمات
7. البنوك المحلية والمراسلة
8. المجتمع الذي يعمل فيه

### سياسات وإجراءات الحوكمة:

تبنى بنك الخليج إطاراً شاملاً للحوكمة يهدف إلى الموازنة بين أهدافه الطموحة، مـن جهة، وبيـن الالتزام بالحوكمة الداخلية والخارجيـة وأنظمة الالتزام، من جهة أخرى. ويؤمن كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بأن الحوكمة يجب أن تخضع دائماً للمراجعة والتقييم المستمرين بغية رفع مستوى المعايير المعتمدة للحوكمة.

ويقـوم البنـك بتنفيـذ مجموعـة مـن السياسـات والإجـراءات الواضحـة وسـهلة الاسـتخدام والتـي ترسـخ وتعـزز الحوكمـة السـليمة. وتتضمـن هـذه السياسـات والإجراءات، ضمن أشياء أخرى، ما يلي:

1. دليل الحوكمة
2. سياسة الإفصاح والشفافية
3. وثيقة النزعة للمخاطر
4. دليل سياسة وإجراءات الإبلاغ عن المخالفات
5. سياسة تعارض المصالح
6. سياسة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة
7. سياسة وإجراءات التعامل مع شكاوى العملاء
8. ميثاق التدقيق الداخلي
9. دليل الموارد البشرية
10. معايير السياسات والإجراءات
11. دليل الالتزام الرقابي
12. سياسة السرية
13. سياسة حقوق المساهمين والأطراف أصحاب المصالح

### دليل الحوكمة في بنك الخليج - المهام والمسؤوليات:

يحدد دليل الحوكمة المهام الملقاة على كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، بحيث لا يسمح بالتداخل بين تلك المهام. ويتضمن الدليل وصفاً واضحاً لمهام كل من رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي ورئيس مدراء المخاطر والمستشار العام وشؤون مجلس الإدارة ورئيس التدقيق ورئيس المدراء الماليين. ويتم التأكد من استقلالية كل من المهام التنفيذية الأساسية داخل البنك من خلال وضع التسلسل الإداري المناسب والمحدد بوضوح. ويقوم المجلس بالإشراف على الوظائف التنفيذية الرئيسية في البنك، كما يقوم بنك الكويت المركزي بحماية ومراقبة تلك المناصب لضمان استقلاليتها.

### هيكل الحوكمة

قام البنك بوضع هيكل تنظيمي واسع النطاق للحوكمة يهدف إلى توفير ممارسات سليمة تنعكس في التسلسل الإداري، مع ضمان الفصل الواضح بين المهام، والاستقلالية في الرأي واتخاذ الإجراءات في إدارات معينة مثل وحدة مكافحة غسل الأموال والشؤون القانونية والالتزام الرقابي والتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر. كما يخضع الهيكل التنظيمي للوائح والتعليمات الرقابية الصادرة عن بنك الكويت المركزي.

ويُتبع في الهيكل التنظيمي للحوكمة أسلوب واضح ينقسم إلى ثلاثة مستويات للحوكمة: أ) على مستوى مجلس الإدارة. ب) على مستوى اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة. ج) على مستوى الإدارة التنفيذية، من خلال عدة لجان.

## أ- الهيكل التنظيمي للحوكمة - مجلس الإدارة

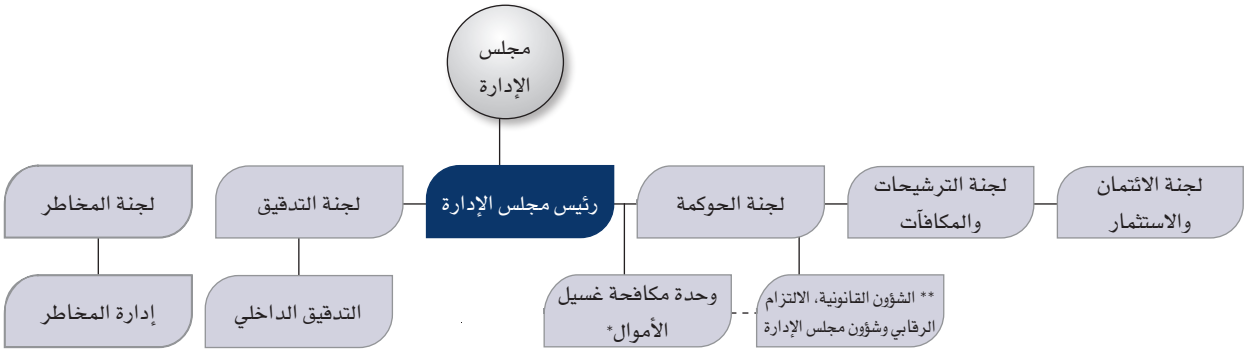


* تتبع إدارياً لمدير عام إدارة الشؤون القانونية والالتزام الرقابي وشؤون مجلس الإدارة

** تبعية للرئيس التنفيذي في المسائل القانونية

في عام 2018، انتخبت الجمعية العامة السنوية لمساهمي البنك ثمانيةً أعضاء لمجلس الإدارة، وقامت الهيئة العامة للاستثمار بتعيين ممثلها في المجلس لمدة ثلاث سنوات (من 2018 إلى 2020). ويمتلك أعضاء مجلس الإدارة مؤهلات أكاديمية وخبرات مهنية متنوعة. وينطوي دور مجلس الإدارة على المراقبة البناءة لأداء الإدارة والمساعدة في تطوير المقترحات المتعلقة بالاستراتيجية.

ويهدف مجلس الإدارة إلى تعزيز النجاح المتواصل للبنك، وإضافة القيمة المستدامة للمساهمين وترويج ثقافة الانفتاح وتبادل الآراء.

ويتم تقديم الدورات التدريبية المناسبة بصفة مستمرة لأعضاء مجلس الإدارة لمواجهة التحديات التي قد يتعرض لها البنك، كما يتلقى أعضاء مجلس الإدارة إرشادات شاملة من أمين سر المجلس حول إطار الحوكمة للبنك وما يتصل به من سياسات. وخلال العام، أكمل مجلس الإدارة البرنامج التعريفي الداخلي وشارك أعضاء المجلس في عدة مؤتمرات وندوات حول الأعمال المصرفية والأنشطة المالية.

### تقييم الأداء

يتم تقييم أداء مجلس الإدارة بصورة شاملة كل عام، ويتم تعيين استشاري خارجي لإجراء تقييم أداء المجلس، ومدى فاعلية اللجان المنبثقة عن المجلس. وقد قام الاستشاري الخارجي بإجراء عملية تقييم الأداء وقام بتنفيذ مراجعة فردية مع أعضاء المجلس لهذا الغرض. وجاءت نتائج التقييم إيجابيةً للغاية فيما يتعلق بتكوين وأداء المجلس.

### المسؤوليات الشاملة لمجلس الإدارة:

يتولى مجلس الإدارة المسؤولية الشاملة عن نشاط البنك بوجه عام، بما في ذلك وضع الأهداف الاستراتيجية للبنك واستراتيجية المخاطر والحوكمة، والإشراف عليها ومراقبة تنفيذها. كما يتحمل المجلس مسؤولية الإشراف على أداء الإدارة التنفيذية.

وتتضمن المسؤوليات الأساسية لمجلس الإدارة ما يلي:

- مراقبة أعمال البنك وسلامة وضعه المالي واستيفاء المتطلبات الرقابية والقانونية.
- وضع الأهداف الاستراتيجية للبنك والإشراف على أداء إدارته التنفيذية.
- الحفاظ على مصالح المساهمين والمودعين والدائنين والموظفين وغيرهم من أصحاب المصالح.
- اعتماد إطار الرقابة الداخلية والتأكد من تنفيذه بشكل صحيح.
- التأكد من مراجعة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والتحقق من صحتها قبل أن يتم تنفيذها.
- التأكد من وجود سياسات وإجراءات مناسبة لدى البنك تغطي كافة مجالات النشاط في البنك.
- الإفصاح عن المعلومات الموثوقة للمساهمين بالسرعة المطلوبة فيما يتعلق بأداء البنك وتوقعاته.
- وضع معايير لتقييم الوظائف الإدارية العليا وتحديد أجورها وخطط الإحلال الخاصة بها.
- إجراء المراجعات الدورية لممارسات الحوكمة للتأكد من فاعليتها.

ويشارك أعضاء مجلس الإدارة في مجموعة من البرامج التدريبية المستمرة. وبالإضافة إلى البرنامج التعريفي الرسمي، يتلقى أعضاء المجلس أيضاً نشرات منتظمة لإبلاغهم أولاً بأول بتطورات المجال المصرفي المتعلقة بواجباتهم ومسؤولياتهم في المجلس.

ويؤدي رئيس مجلس الإدارة دوراً أساسياً في تنظيم عمل المجلس والحفاظ على الثقة المتبادلة بين أعضائه، حيث يقوم بما يلي:

- التأكد من اتخاذ قرارات المجلس على أساس سليم وبصورة مطلعة.
- الإشراف على تنفيذ سياسة وبرنامج الإبلاغ عن المخالفات في البنك.

- تأسيس علاقة بناءة بين المجلس والإدارة التنفيذية.
- التأكد من ارتفاع مستوى الحوكمة في البنك.
- إيجاد ثقافة أثناء اجتماعات المجلس تؤدي إلى تعزيز النقد البناء في حالة اختلاف وجهات النظر بين أعضاء المجلس والتشجيع على المناقشة والتصويت في تلك الحالات.

### تنظيم أعمال مجلس الإدارة:

يقترح رئيس مجلس الإدارة – بالتشاور مع الإدارة التنفيذية – الموضوعات الأساسية الواجب إدراجها في جدول أعمال كل اجتماع يعقده مجلس الإدارة.

ويقوم أمين سر مجلس الإدارة بتنظيم أعمال المجلس. وتقع على عاتق أمين سر المجلس مسؤولية توفير أجواء الثقة والارتياح لدى جميع الجهات المعنية (أصحاب المصالح) بما يفيد أن البنك يدار بروح الانفتاح. كما يتأكد من تزويد أعضاء مجلس الإدارة بالمعلومات والتفاصيل الكافية قبل اجتماعات اللجان المنبثقة عن المجلس، وذلك ليتسنى لهم اتخاذ القرارات المستنيرة فيما يتعلق بالمسائل التي تتم مناقشتها.

وتقوم أمانة سر مجلس الإدارة بحفظ سجل لحالات تعارض المصالح والأطراف ذات العلاقة، ويتم تحديث ذلك السجل سنوياً من قبل لجنة الحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة.

ويجتمع مجلس الإدارة 6 مرات على الأقل سنوياً ومرةً واحدة على الأقل كل ربع سنة. ويقوم أمين سر مجلس الإدارة بتدوين مداولات المجلس وقراراته. وتحت إشراف رئيس مجلس الإدارة، يتولى أمين السر المسؤولية عن متابعة تنفيذ قرارات المجلس.

### اجتماعات مجلس الإدارة والحضور

خلال عام 2018، اجتمع مجلس الإدارة بصفة منتظمة وتلقى أعضاء المجلس المعلومات ما بين الاجتماعات بشأن أنشطة البنك ولجان الإدارة بالبنك، وتم عقد 6 اجتماعات لمجلس الإدارة و29 اجتماعاً للجان المنبثقة عن المجلس خلال عام 2018.

| | اجتماعات مجلس الإدارة | لجنة التدقيق | لجنة المخاطر | لجنة الحوكمة | لجنة الترشيحات والمكافآت | لجنة الائتمان والاستثمار |
|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد الاجتماعات في 2018 | 6 | 7 | 4 | 2 | 3 | 13 |
| عمر قتيبة الغانم | 6 | * | * | 2 | * | 7 |
| علي مراد بهبهاني | 5 | * | 4 | * | * | * |
| بدر عبد المحسن الجيعان | 4 | * | 1*** | * | 1 | 13 |
| بدر ناصر الخرافي | 5 | * | 2 | 2 | * | * |
| جاسم مصطفى بودي | 6 | * | * | * | 3 | * |
| خالد فيصل المطوع | 6 | 7 | 2** | * | * | * |
| ساير بدر الساير | 4 | 3** | * | 2 | * | * |
| عمر حمد يوسف العيسى | 6 | 4*** | * | * | 3 | 13 |
| باسل الرشيد البدر** | 6 | 7 | * | * | * | * |

* ليس عضو في اللجنة

** عضو جديد انضم إلى اللجنة في مايو 2018

*** غادر اللجنة في مايو 2018

يعتبر محضر كل اجتماع جزءاً من سجلات البنك.

قدمت كل اللجان المنبثقة عن المجلس تحديثات ربع سنوية إلى رئيس مجلس الإدارة حول نشاط كل منها.

## مكافآت المجلس

أوصت لجنة الترشيحات والمكافآت إلى مجلس الإدارة، ومع مراعاة موافقة المساهمين في الاجتماع السنوي للجمعية العامة، أن يكون مبلغ المكافآت الإجمالي لأعضاء مجلس الإدارة لعام 2018 هو 135 ألف د.ك. (2017: 135 ألف د.ك.).

### هياكل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:

تماشياً مع تعليمات وقواعد الحوكمة الصادرة من بنك الكويت المركزي، قام البنك بتشكيل خمس لجان للإشراف والرقابة على النشاط الكلي للبنك. وهي كما يلي:

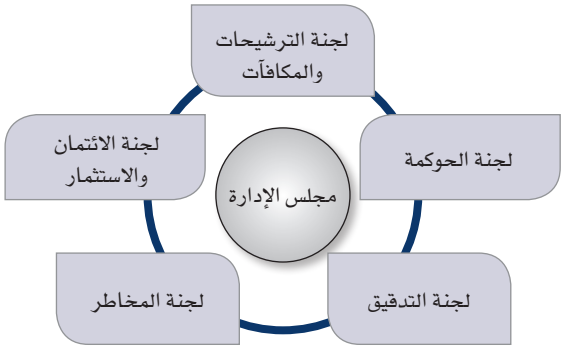


1. لجنة الحوكمة
2. لجنة التدقيق
3. لجنة المخاطر
4. لجنة الترشيحات والمكافآت
5. لجنة الائتمان والاستثمار

ولكل لجنة لائحتها الداخلية الخاصة بها، ولكل لجنة رئيس ونائب رئيس وأعضاء وأمين سر.

## اللجان المنبثقة عن المجلس

## لجنة الحوكمة

### مهام اللجنة

تشرف لجنة الحوكمة على الهيكل العام للحوكمة في البنك، على أن تتأكد من الالتزام بتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن الحوكمة. وتعمل لجنة الحوكمة على التأكد من حماية مصالح المودعين واستيفاء الالتزامات تجاه المساهمين، مع مراعاة مصالح الأطراف الأخرى، وذلك بالإشراف على العمليات والإبلاغ عن أي تعارض في المصالح في تعاملات الأطراف ذات العلاقة.

### تشكيل اللجنة

| | |
|---|---|
| السيد/ عمر قتيبة الغانم | رئيس اللجنة |
| السيد/ بدر ناصر الخرافي | نائب رئيس اللجنة |
| السيد/ ساير بدر الساير | عضو اللجنة |
| السيد/ نبيل عبد الملك | أمين سر اللجنة |

### اجتماعات اللجنة

يجب أن تجتمع لجنة الحوكمة مرتين على الأقل سنوياً. ويكون مطلوباً حضور عضوين لعقد الاجتماع.

### الإنجازات الرئيسية خلال عام 2018

- إجراء مراجعة شاملة للحوكمة من حيث جميع الأدلة والسياسات والإجراءات والمستندات المتعلقة بالحوكمة، مع إجراء التعديلات اللازمة عليها.
- مراجعة عملية المراقبة والإبلاغ بموجب سياسة الإبلاغ عن الممارسات الخاطئة.
- مراجعة واعتماد أنشطة وحدة مكافحة غسل الأموال.
- مراجعة أنشطة وحدة الالتزام الرقابي والإفصاح لعام 2018 واعتماد خطة عملها لعام 2019.
- التأكد من التزام الأطراف ذات العلاقة بالبنك بتنفيذ متطلبات وقواعد الحوكمة.
- إشراك وحدات العمل في البنك في إطار الحوكمة وتقديم الإرشادات حول تعزيز ممارسات الحوكمة.
- متابعة أفضل الممارسات في الحوكمة وإصدار التوصيات بشأنها.

### التغيرات خلال السنة

لم تطرأ أي تغيرات على تشكيل اللجنة ونطاق نشاطها خلال عام 2018.

## لجنة التدقيق

### مهام اللجنة

تتولى لجنة التدقيق مهامها في إطار مبادئ وممارسات الحوكمة التي يضعها مجلس الإدارة. وتشجع اللجنة عملية مساءلة كبار المسؤولين، مع التأكد من عملهم بما يخدم مصالح البنك ومساهميه بهدف تعزيز القيمة للمساهمين، مع مراعاة مصالح أصحاب الجهات المعنية الأخرى (أصحاب المصالح). وتنطوي مهمة لجنة التدقيق على مساعدة مجلس الإدارة في استيفاء مسؤولياته الإشرافية. وفي هذا الصدد، تم تفويض لجنة التدقيق بالقيام بعملية الإشراف وإبداء التأكيدات المعقولة حول إجراءات التقارير المالية، مع إبراز القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية، ونزاهة ودقة الرقابة الداخلية في البنك ونظام إدارة المخاطر، وعمليات التدقيق الداخلي والخارجي، ومدى فاعلية وتقييم الأداء، وإجراءات البنك المتعلقة بمراقبة مدى الالتزام بالقوانين واللوائح وميثاق

السلوك، ووظيفة التدقيق الداخلي. وتقوم لجنة التدقيق بتقييم أداء مدير عام التدقيق الداخلي ورئيس المدققين الداخليين، مع التوصية إلى مجلس الإدارة بترشيح وإنهاء تعيين ومكافأة المدققين الخارجيين. وحيث إن فاعليتها مرتبطة مباشرةً بمدى فاعلية مجلس الإدارة، فإن لجنة التدقيق تعمل عن كثب مع الإدارة التنفيذية للحصول على أية معلومات مطلوبة لتعزيز أداء المجلس.

**تشكيل اللجنة**

| | |
|---|---|
| السيد/ خالد فيصل المطوع | رئيس اللجنة |
| السيد/ باسل الرشيد البدر | نائب رئيس اللجنة |
| السيد/ ساير بدر الساير | عضو اللجنة |
| السيد/ صادق الصراف | أمين سر اللجنة |

**اجتماعات اللجنة**

تجتمع لجنة التدقيق مرةً كل ثلاثة أشهر، أو حسب الحاجة، أو بناءً على طلب رئيس اللجنة أو عضويها. ويتحقق النصاب لعقد الاجتماع بحضور عضوين.

**الإنجازات الرئيسية خلال عام 2018**

- الإشراف على أنشطة إدارة التدقيق الداخلي، بما في ذلك مراجعة الخطط والاستراتيجيات والإجراءات وأنشطة المتابعة، والهيكل التنظيمي، مع الميزانيات التشغيلية والميزانيات المخصصة للموظفين.
- الموافقة على خطة التدقيق الداخلي الاسترتيجية لثلاث سنوات، مع مؤشرات الأداء الرئيسية.
- الموافقة على خطة التدقيق الداخلي الثلاثية المحدثة (2019-2021)، ومراجعة الملاحظات وخطط العمل والتوصيات الواردة في تقارير التدقيق الداخلي.
- قامت اللجنة بعقد اجتماعات مع مدير عام - التدقيق الداخلي، والمدققين الخارجيين، ومسؤول الالتزام الرقابي والإفصاح في البنك دون حضور الإدارة التنفيذية.
- مراجعة نطاق وأسلوب خطط التدقيق للمدققين الخارجيين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018.
- مراجعة والتوصية إلى مجلس الإدارة بالبيانات المالية السنوية وربع السنوية.
- مراجعة الملاحظات وخطة العمل والتوصيات الواردة في تقرير الرقابة الداخلية الإلزامي المرسل إلى بنك الكويت المركزي.
- مراجعة والمصادقة إلى مجلس الإدارة على تجديد اللائحة الداخلية للجنة التدقيق وميثاق التدقيق.

كذلك، ووفقاً لأفضل الممارسات العالمية، عقدت لجنة التدقيق ولجنة المخاطر اجتماعهما السنوي المشترك الخامس لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك للجنتين. وبناءً على أفضل الممارسات، أصبح رئيس لجنة التدقيق في عام 2018 عضواً في لجنة المخاطر، وذلك للتأكد من التآلف بين وظيفتي إدارة المخاطر والتدقيق وتعزيزها.

**التغيرات خلال السنة**

في أعقاب إعادة تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة في 10 مايو 2018، تم تعيين السيد/ خالد المطوع رئيساً للجنة التدقيق، والسيد/ ساير الساير عضواً في لجنة التدقيق.

## لجنة المخاطر

**مهام اللجنة**

تتمحور المهام الأساسية للجنة المخاطر حول الإشراف على إدارة المخاطر في البنك، والتأكد من استقلالية وظيفة إدارة المخاطر وتعزيز فاعلية مراقبة مجلس الإدارة للأمور المتعلقة بالمخاطر والتي تواجه البنك. وتقوم اللجنة بمراجعة الانكشافات الكبيرة على المخاطر، وتزويد مجلس الإدارة بآخر المستجدات بشأن استراتيجية البنك ونزعته للمخاطر في الوقت الحاضر وفي المستقبل، وتشرف على أداء الإدارة التنفيذية للاستراتيجية. وتقوم اللجنة بتقييم الانكشاف على المخاطر وحدود التركز والتحمل، ولها صلاحية الموافقة على الحدود الكلية وحدود المعاملات والتداول للمخاطر غير الاعتيادية أو الجديدة. كذلك، تقوم اللجنة بصفة ربع سنوية بمراجعة مخاطر الائتمان المصنفة في المرتبة 6 أو أسوأ والانكشافات التي تشكل أكثر من 10% من رأس مال البنك. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم اللجنة بمراجعة الأوضاع المحددة للمعاملات أو المخاطر أو تحليل أثر أي من المخاطر المحتملة أو التغيرات في البيئة الخارجية والتي تعتبر ذات أهمية لإدارة المخاطر التي تواجه البنك، وإصدار التعليمات بالإجراءات الواجب اتخاذها لتخفيف وإدارة المخاطر للتأكد من التوافق مع نزعة البنك للمخاطر.

**تشكيل اللجنة**

| | |
|---|---|
| السيد/ بدر ناصر الخرافي | رئيس اللجنة |
| السيد/ علي مراد بهبهاني | نائب رئيس اللجنة |
| السيد/ خالد فيصل المطوع | عضو اللجنة |
| السيد/ صادق الصراف | أمين سر اللجنة |

**اجتماعات اللجنة**

تجتمع لجنة المخاطر أربع مرات على الأقل خلال السنة. ويتحقق النصاب لعقد الاجتماع بحضور عضوين.

**الإنجازات الرئيسية خلال عام 2018**

- مراجعة تقارير إدارة المخاطر ومصفوفات القياس ربع السنوية.
- مراجعة والتوصية بالموافقة على سياسات المخاطر والنزعة للمخاطر والمصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة.
- عقد اجتماع مشترك مع لجنة التدقيق لمراجعة ملف المخاطر، وآخر مستجدات التدقيق الداخلي، ومراجعة تقارير الرقابة الداخلية، والمشروعات الرئيسية والقضايا الرئيسية الهامة في البنك.

- مراجعة تقرير تقييم مخاطر أمن المعلومات وخطة البنك لتعزيز أمن المعلومات لديه.
- مراجعة الأوضاع وخطة العمل للقروض ذات التركزات العالية.
- مراجعة ملخص جميع الموافقات الائتمانية المتخذة من قبل اللجنة التنفيذية للائتمان.
- مراجعة مدى التقدم الذي تم إحرازه في مشروع المعيار المحاسبي الدولي رقم 9 وتقديرات المخصصات من الإصدارات الموازية خلال العام.
- مراجعة أوضاع القضايا القانونية الهامة.
- عقد اجتماع مع رئيس المخاطر دون حضور الإدارة التنفيذية للبنك.

**التغيرات خلال السنة**

في أعقاب إعادة تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة في 10 مايو 2018، تم تعيين السيد/ بدر الخرافي رئيساً للجنة المخاطر والسيد/ خالد المطوع عضواً في اللجنة.

## لجنة الترشيحات والمكافآت

**مهام اللجنة**

تعمل لجنة الترشيحات والمكافآت على التأكد من أن جميع مكونات منح المكافآت المالية تطابق إطار تعزيز فاعلية إدارة المخاطر في البنك. وترفع اللجنة توصياتها إلى مجلس الإدارة حول ترشيح أعضاء المجلس، وتقوم بمراجعة مهاراتهم وقدراتهم ومؤهلاتهم وفقاً لسياسات البنك ومعاييره المعتمدة بناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي. وتقوم اللجنة بإجراء المراجعة السنوية لهيكل مجلس الإدارة ورفع التوصيات حول التعديلات التي يمكن إجراؤها بما يعود بالمصلحة على البنك.

كما تتأكد اللجنة من إبلاغ أعضاء مجلس الإدارة بآخر مستجدات العمل المصرفي والتحقق من سلامة المبادئ والممارسات التي يتم منح المكافآت بناءً عليها.

وتقوم اللجنة، بالاشتراك مع لجنة المخاطر، بمراجعة أجور ومزايا أعضاء الإدارة التنفيذية (بناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي)، بما في ذلك المبادئ والمعايير المستخدمة لتقييم الأداء السنوي. ويشمل ذلك أيضاً تقييم صلاحية أعضاء مجلس الإدارة وسماتهم القيادية. وفي ظل ممارستها لهذه المهمة، تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بصفة سنوية بإعداد سياسة درجات المكافآت وتقديمها إلى مجلس الإدارة.

**تشكيل اللجنة**

| | |
|---|---|
| السيد/ جاسم مصطفى بودي | رئيس اللجنة |
| السيد/ بدر عبد المحسن الجيعان | نائب رئيس اللجنة |
| السيد/ عمر حمد العيسى | عضو اللجنة |
| السيد/ صادق الصراف | أمين سر اللجنة |

**اجتماعات اللجنة**

تجتمع لجنة الترشيحات والمكافآت مرتين سنوياً على الأقل. ويتحقق النصاب لعقد الاجتماع بحضور عضوين.

**الإنجازات الرئيسية خلال عام 2018**

- مراقبة وتعزيز خطة إحلال العمالة الوطنية في البنك، حيث وصلت النسبة إلى 73%. كما تم تعزيز ذلك من خلال برنامج أجيال لتطوير الخريجين، والبرنامج النموذجي للإدارة الوسطى لإعداد كوادر قيادية للمستقبل.
- قيادة عملية إعادة هيكلة البنك بهدف تحقيق الاستفادة القصوى من ذلك.
- التوصية والموافقة على سداد التعويض للإدارة التنفيذية ورفع التوصيات في هذا الصدد إلى مجلس الإدارة لاتخاذ القرار المناسب حيالها.
- رفع التوصيات إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بتعديل التعويض السنوي تماشياً مع اتجاهات السوق ونتائج التعويض.
- رفع التوصيات إلى مجلس الإدارة لاتخاذ القرار فيما يتعلق بزيادات الرواتب وسداد المنح.
- تقييم مدى كفاية وفاعلية سياسة منح المكافآت.
- استكمال التدقيق الخارجي لتعويض الإدارة التنفيذية.
- اعتماد وتنفيذ خطة تقييم فاعلية مجلس الإدارة.

**التغيرات خلال السنة**

لم تطرأ تغيرات على تشكيل اللجنة خلال عام 2018. إلا أنه تمت مراجعة اللائحة الداخلية للجنة وتم اعتماد التعديل من قبل مجلس الإدارة.

## لجنة الائتمان والاستثمار

**مهام اللجنة**

تم تشكيل لجنة الائتمان والاستثمار المنبثقة عن مجلس الإدارة في مارس 2018، ومن مهامها مراجعة واعتماد أو رفض أو تعديل أو الموافقة المشروطة على مقترحات الائتمان التي تتجاوز الصلاحيات الممنوحة للجنة التنفيذية للائتمان، بما يصل إلى حدود الإقراض القانونية في البنك، باستثناء التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأعضاء مجلس إدارة البنك بناءً على المبادئ الإرشادية الصادرة من بنك الكويت المركزي. كما تم منح اللجنة صلاحيات بالموافقة على جميع الاستثمارات أو عمليات التخارج من الاستثمارات التي تتجاوز الصلاحيات الممنوحة للجان ذات المستويات الأدنى، والخصومات على عمليات التسوية والشطب، والخصومات التي تتجاوز الصلاحيات الممنوحة للجنة التنفيذية للائتمان. كذلك للجنة الائتمان والاستثمار صلاحية منح التفويض الائتماني للجنة التنفيذية للائتمان.

**تشكيل اللجنة**

| | |
|---|---|
| السيد/ عمر قتيبة الغانم | رئيس اللجنة |
| السيد/ بدر عبد المحسن الجيعان | نائب رئيس اللجنة |

| | |
|---|---|
| السيد/ عمر حمد العيسى | عضو اللجنة |
| السيد/ صادق الصراف | أمين سر اللجنة |

**اجتماعات اللجنة**

تجتمع اللجنة مرةً أو أكثر في الشهر، إذا لزم الأمر. ولانعقاد الاجتماع يتطلب الأمر حضور عضوين لهما حق التصويت على الأقل، ويجب أن يكون بين العضوين اللذين لهما حق التصويت الرئيس أو نائب رئيس لجنة الإئتمان والاستثمار.

**الإنجازات الرئيسية خلال عام 2018**

- أدى تشكيل لجنة على مستوى مجلس الإدارة للموافقة على مقترحات الائتمان والاستثمار إلى تعزيز الحوكمة وفقاً لتعليمات وتوجيهات بنك الكويت المركزي، وزيادة كفاءة وشفافية عمليات الموافقة الائتمانية.
- الموافقة على مقترحات الائتمان الكبيرة التي تشكل جزءاً كبيراً من محفظة البنك الائتمانية، بما في ذلك الحدود الإئتمانية الممنوحة للبنوك والدول.
- الموافقة على حدود الخزينة وفقاً للنزعة للمخاطر في البنك المعتمدة من مجلس الإدارة.
- الموافقة على التعديلات التي أجريت على سياسة الاستثمار لمعالجة ملاحظات بنك الكويت المركزي.
- اتخاذ إجراءات فعالة لخفض القروض غير المنتظمة، مما أدى إلى تحسين نسبة القروض غير المنتظمة في البنك.

**التغيرات خلال العام**

تم تشكيل اللجنة في مارس 2018 ولم تطرأ تغيرات في تشكيلها ومهامها خلال عام 2018.

## الهيكل التنفيذي للحوكمة:

ينعكس نموذج العمل التنفيذي للحوكمة في عدد من اللجان العاملة على المستوى التنفيذي للبنك، وتشمل عدة لجان ائتمانية ولجاناً لإدارة المخاطر وعدة أنواع أخرى من اللجان كما هو مبين في الشكل التالي:

| لجان الإدارة |
|---|
| اللجنة التنفيذية للمخاطر |
| لجنة الأصول والخصوم |
| لجنة مكافحة عمليات الاحتيال |
| لجنة حوكمة الرقابة الداخلية |
| اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات |
| لجنة السياسات والإجراءات |
| لجنة حوكمة إدارة الثروات |
| اللجنة التنفيذية للمنتجات |

| اللجان الائتمانية |
|---|
| اللجنة التنفيذية للائتمان |
| لجنة الإدارة للائتمان |
| لجنة الائتمان لمعالجة المديونيات |
| لجنة التصنيف والمخصصات |
| لجنة الائتمان الشخصي |
| لجنة الائتمان للشركات |

**هيكل الإدارة التنفيذية**

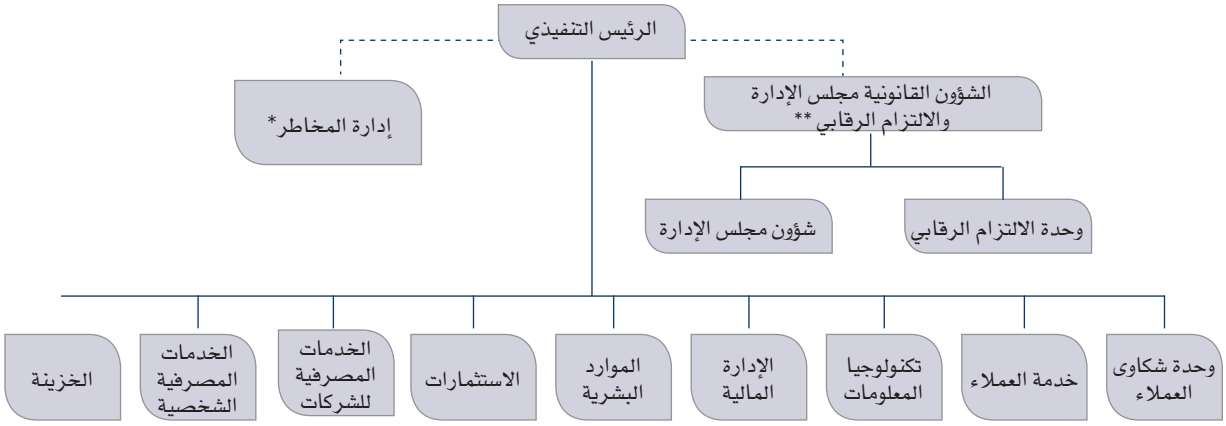


* تتبع لجنة المخاطر
** تتبع لجنة الحوكمة مع تبعية للرئيس التنفيذي في المسائل القانونية

## خطة الإحلال الوظيفي

قامت لجنة الترشيحات والمكافآت بمراجعة عملية تخطيط الإحلال الوظيفي الإدارة العليا، وذلك للتأكد من مبدأ الشفافية والتزاماً باستراتيجية البنك.

وتتم مراجعة خطة الإحلال الوظيفي ويتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة بهدف تحديد المهام الأساسية في أنحاء البنك، والتي تظل شاغرة، وذلك بالسرعة المطلوبة لدرء أية مخاطر قد يتعرض لها البنك في هذا الصدد. وتبين خطة الإحلال الوظيفي شخصاً واحداً على الأقل ليخلف كل شاغل للوظائف الرئيسية.

## سياسة المكافآت

يتم تصميم مكافآت القيادات التنفيذية في البنك بهدف استقطاب وتحفيز والاحتفاظ بالمواهب القيادية المسؤولة عن النمو الاستراتيجي للبنك والتأكد من استدامة تحقيق القيمة للمساهمين. والمقصود بالمكافآت الممنوحة للقيادات التنفيذية هو أن تركز على فلسفة "التميز" لتأسيس ثقافة "استحقاق"، وتحقيق التوازن القوي بين أداء النشاط وأجور القيادات التنفيذية، بالإضافة إلى الالتزام بالمبادئ الإرشادية لكل من بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال.

وتشكل تلك المكافآت الثابتة والمتغيرة جزءاً لا يتجزأ من الإطار الشامل للمكافآت في البنك، والذي يتحقق فيه ما يلي:

- التكامل بشكل تام مع الأهداف الاستراتيجية للبنك وتدعيم قيمه الأساسية.
- إتاحة عملية استقطاب الموظفين في المستقبل ممن يستوفون المعايير المطلوبة، والاحتفاظ بالمواهب الأساسية والإعداد الداخلي والتمييز بناءً على الأداء.
- العدالة والإنصاف – حيث تتيح التأكد من وجود مزيج المكافآت الثابتة والمتغيرة على مختلف المستويات الإدارية. وبصفة عامة، يمنح البنك أجوراً

مختلفةً بناءً على أسلوب "التعرض للمخاطر" للإدارة التنفيذية، بحيث يتم وضع حوافز كافية لتشجيع الأداء المتميز بصرف النظر عن أن محفظة الحوافز المتغيرة تشجع على تقوية قاعدة رأس المال للبنك، بل تمنع أية مخاطر إضافية.

وترتكز سياسة منح المكافآت على التأكد من وضوح الإفصاح عن عمليات سداد الأجور، وشمول الإفصاح وإجرائه بالسرعة المطلوبة لتسهيل المشاركة البناءة لجميع أصحاب المصالح والسماح لهم بتقييم الأداء مقابل أهداف واضحة، وتحقيق استراتيجية البنك وتقليل تعرضه للمخاطر.

- هيكل الرواتب:

يسعى البنك إلى تعيين أفضل الكوادر والاحتفاظ بهم، ويقوم ذلك على التنافس على المستوى الخارجي والعدالة على المستوى الداخلي. وتطبق سياسة منح المكافآت لدى البنك بصورة متسقة من أقل الدرجات الوظيفية الى أعلى الدرجات الوظيفية. وقد تم تصميم هيكل الرواتب المطبق بالبنك لضمان المساواة في الرواتب على المستويين الداخلي والخارجي مع توفر المرونة لتحقيق درجات مختلفة من الأداء الفردي ومستويات المسؤولية.

- مكافآت الأداء المتميز السنوية:

يقوم البنك بمراجعة أداء جميع الموظفين على أساس سنوي مع إمكانية منح الموظفين الزيادة للأداء المستحق بموافقة الإدارة ويسري ذلك اعتبارا من الأول من يناير من كل سنة ميلادية.

- تقييم الوظائف باستخدام نظام "Hay":

يستخدم البنك نظام "Hay Job" للتقييم، وهو نظام يساعد في تحديد القيمة للوظائف في البنك، وذلك للتأكد من منح المكافآت للمستحقين في مختلف الوظائف بصورة عادلة وبإنصاف، وبناءً على منهجية هيكلية لتقييم تلك الوظائف.

- الزيادة للترقية:

يقوم البنك بترقية الموظفين ممن يتسمون بالتميز والخبرة في الأداء في حالة توفر الوظيفة المناسبة واستيفاء الموظف الشروط الموضوعة. يحصل الموظف على الترقية إلى درجة وظيفية جديدة بما يترتب عليه زيادة في الراتب الأساسي وتغير في البدلات والمزايا الخاصة بالوظيفة الجديدة.

سياسة منح المكافآت تتفق تمامًا مع المتطلبات الرقابية، بما في ذلك تطبيق تعليمات "الرجوع عن الإجراء" بما يسمح للبنك بالامتناع عن دفع جزء من المكافأة المؤجلة لكبار المسؤولين التنفيذيين بسبب عدم الوفاء ببعض شروط الأداء بما في ذلك إساءة التصرف والإهمال والخطأ وتجاوز حدود الموافقة الائتمانية و/أو حدود المخاطر وأي ممارسات أعمال أخرى مشكوك فيها.

- مزايا الموظفين:

يقدم البنك مجموعة من المزايا الوظيفية. ويتأهل الموظف للحصول على مزايا معينة وفقا لمعايير التأهل وشروط الوظيفة. ويتضمن ذلك منتجات/ خدمات بنك الخليج بشروط تفضيلية والمزايا غير المصرفية بما يتفق مع احتياجات العمل وممارسات السوق.

ويطبق البنك برنامج الأسهم الافتراضية Shadow Equity Plan حيث يقدم البنك فرصة لأولئك المسؤولين التنفيذيين الذين يساهمون في نجاح ونمو البنك للاستفادة من النمو طويل الأجل للبنك. وتعكس هذه الأسهم الافتراضية القيمة السوقية للأسهم العادية للبنك ويتم استردادها نقدًا من قبل البنك عند استحقاقها بسعر يساوي السعر السوقي للأسهم العادية للبنك في تاريخ الاستحقاق وفقا لشروط البرنامج شريطة الوفاء بجميع هذه الشروط.

لا تعتبر أسهم البرنامج الافتراضية أسهماً عادية لدى بنك الخليج وبالتالي فلا يحق لحامل هذه الاسهم الحصول على أي حقوق ملكية او حصص ملكية في البنك.

وفيما يلي إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء الإدارة العليا، والموظفين في مواجهة المخاطر الجوهرية وموظفي إدارة المخاطر والمالية والرقابة عن عام 2018/2017:

ألف دينار كويتي

| إجمالي قيمة المكافآت في السنة المالية الحالية | 2018 | | 2017 | |
|---|---|---|---|---|
| | غير مقيدة | مؤجلة | غير مقيدة | مؤجلة |
| **مكافآت ثابتة** | | | | |
| على أساس نقدي | **2,842** | **-** | 2,717 | - |
| أسهم وأدوات مرتبطة بالأسهم | **-** | **-** | - | - |
| أخرى | **-** | **-** | - | - |
| **مكافآت متنوعة** | | | | |
| على أساس نقدي | **1,264** | **-** | 1,193 | - |
| أسهم وأدوات مرتبطة بالأسهم | **-** | **520** | - | 317 |
| أخرى | **316** | **-** | 599 | - |

ألف دينار كويتي

| فئات الموظفين | 2018 | | 2017 | |
|---|---|---|---|---|
| | عدد الموظفين في الفئة | إجمالي المكافآت المدفوعة | عدد الموظفين في الفئة | إجمالي المكافآت المدفوعة * |
| الإدارة العليا * | **12** | **3,694** | 12 | 3,529 |
| الموظفون في مواجهة المخاطر الجوهرية | **6** | **752** | 5 | 773 |
| الموظفون في المالية والرقابة | **5** | **496** | 4 | 524 |

* تم الإفصاح عن مكافأة موظفي الإدارة العليا ضمن الإيضاح 23 حول البيانات المالية.

يمثل جميع الموظفين ضمن كل فئة من الفئات المشار إليها أعلاه جزءًا من فريق إدارة البنك. ويضم فريق إدارة البنك جميع الموظفين المسؤولين عن اتخاذ القرارات الرئيسية ومساعديهم.

ويضم فريق موظفي الإدارة العليا الرئيس التنفيذي ورئيس المدراء الماليين ورئيس مدراء المخاطر وغيرهم من رؤساء وحدات العمل الأخرى. أما الموظفون في مواجهة المخاطر الجوهرية فهم أولئك المسؤولون التنفيذيون الذين يكون للأنشطة التي يتولونها تأثير جوهري على أوضاع المخاطر في البنك.

بلغ إجمالي المكافآت المدفوعة لخمسة من كبار المسؤولين التنفيذيين **2,094 ألف دينار كويتي** (2017: 2,014 ألف دينار كويتي). وبلغ إجمالي المكافآت المدفوعة إلى الرئيس التنفيذي ورئيس المدراء الماليين ورئيس مدراء المخاطر ورئيس المدققين الداخليين **1,590 ألف دينار كويتي** (2017: 1,508 ألف دينار كويتي).

## وحدة الالتزام الرقابي والإفصاح

تقوم الوحدة بمراقبة عملية الالتزام بالقوانين واللوائح والتعليمات التي يصدرها كل من بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال وبورصة الكويت ووزارة التجارة والصناعة، بالإضافة إلى الالتزام بالقرارات والتوجيهات التي يصدرها مجلس الإدارة. وتقوم الوحدة بإبلاغ مجلس الإدارة أولاً بأول، من خلال إدارة شؤون مجلس الإدارة، بمدى مطابقة قراراته لتعليمات الجهات الرقابية.

كما تقوم الوحدة بتعزيز التزام البنك في جميع الأوقات بالمتطلبات التنظيمية والقانونية أو الرقابية والمتعلقة بالإفصاح والشفافية، مع التأكد من تزويد جميع المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح – بالدقة والسرعة المطلوبتين – بجميع المعلومات الجوهرية المتعلقة بالبنك، بما في ذلك مركزه المالي وأدائه ونتائج أعماله وأية تغيرات في هيكل ملكيته أو إدارته، فضلاً عن أية مسائل أخرى مطلوبة بموجب الأسس والقواعد والتعليمات الصادرة في هذا الشأن، وأهمها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن الحوكمة فيما يتعلق بالإفصاح والشفافية، بالإضافة إلى القرار رقم 72 لسنة 2015 واللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن تأسيس هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، وتعديلاته.

## الإفصاح والشفافية

يلتزم البنك بتوفير المعلومات بالدقة والتوافق والسرعة المطلوبة لأصحاب المصالح، وذلك بما يتماشى مع المتطلبات القانونية والرقابية في إطار من

الشفافية. ويعمل البنك على التأكد من تطبيق ممارسات الإفصاح بصفة مستمرة وأن جميع أفراد مجتمع الأعمال، بمن فيهم المستثمرون الأفراد، لديهم إمكانية الوصول بشكل فوري إلى المعلومات المفصح عنها.

وعليه، فقد تبنى البنك سياسة الإفصاح والشفافية التي تتضمن تفاصيل عن متطلباته المتعلقة بالإفصاح ومسؤولياته العامة في هذا الصدد.

### معلومات الأشخاص المطلعين

وفقاً للتعليمات الصادرة عن السلطات الرقابية، قام بنك الخليج باستحداث سياسات وإجراءات واضحة معتمدة من قبل مجلس الإدارة لتحكم عملية تناول معلومات الأشخاص المطلعين وإبعاد الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عن استغلال تلك المعلومات لمنفعتهم الشخصية. وقد تم تعميم تلك الإجراءات على جميع الموظفين المعنيين، وتم الحصول على إقرارات من الأشخاص المطلعين داخل بنك الخليج يقرون فيها بأنهم على دراية بالتداعيات القانونية والجزاءات التي تنجم عن إساءة استخدام معلومات الأشخاص المطلعين.

### ميثاق السلوك الأخلاقي

يُعتبر ميثاق السلوك الأخلاقي واحداً من أهم مكونات إطار الحوكمة ويتم تعزيزه من خلال ميثاق السلوك، الذي يتبعه مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في التعاملات اليومية مع الموظفين والعملاء وجميع أصحاب المصالح المرتبطين بالبنك.

### تعارض المصالح

يتبنى بنك الخليج سياسة تعارض المصالح وذلك للتأكد من إتمام جميع المعاملات بالشفافية والموضوعية المطلوبة.

ويسعى بنك الخليج إلى التأكد من عدم تأثير أي تعارض في المصالح على مصالح عملائه أو مصالح البنك أو المساهمين أو أصحاب المصالح الآخرين من خلال تحديد ومنع أو التعامل مع أي تعارض في المصالح.

### السرية

يلتزم كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين بالحفاظ على سرية المعلومات المتعلقة بمساهمي البنك، وذلك وفقاً للأسس والقواعد الصادرة من بنك الكويت المركزي وغيره من الجهات الرقابية.

### سياسة الإبلاغ عن المخالفات

التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي، وتبعاً لالتزام البنك تجاه المساهمين وغيرهم من الأطراف، وعملاً بأعلى مستويات الأخلاقيات ومتطلبات النزاهة في الأعمال، وضع البنك "سياسة الإبلاغ عن المخالفات" من خلال قناة إبلاغ مباشرة مع رئيس مجلس الإدارة. وتشجع هذه السياسة التفاعل الإيجابي بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين بهدف تحقيق والحفاظ على أعلى المعايير المهنية ومعايير الشفافية والنزاهة.

وتهدف السياسة إلى الكشف عن أية ممارسات غير قانونية أو مخالفة اللوائح والسلوك المهني السليم، بحيث تتم معالجتها بالسرعة المطلوبة. كما توفر السرية وتضمن الحماية التامة لمن يقوم بعملية الإبلاغ.

### إدارة شؤون مجلس الإدارة

تتولى إدارة شؤون مجلس الإدارة الإشراف والتعامل مع كافة المسائل المتعلقة بمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه. وتتولى الإدارة المسؤولية عن إعداد جداول أعمال اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه والجمعية العامة السنوية للمساهمين ووضع وتدوين محاضر تلك الاجتماعات. كما تقوم بإبلاغ مجلس الإدارة أولاً بأول بالأمور المتعلقة بالحوكمة والقوانين واللوائح الجديدة التي تصدرها الجهات الرقابية فيما يتعلق بالحوكمة.

وتتولى الإدارة مهام الاتصال والتنسيق بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في المسائل المتعلقة بتطبيق السياسات والقرارات المعتمدة من مجلس الإدارة.

كما تقوم إدارة شؤون مجلس الإدارة بالتنسيق مع وحدة الالتزام الرقابي والإفصاح للتأكد من الالتزام بالتعليمات ذات العلاقة الصادرة من بنك الكويت المركزي، وبورصة الكويت ووزارة التجارة والصناعة.

### وحدة علاقات المستثمرين

تختص وحدة علاقات المستثمرين بخدمة أصحاب المصالح المرتبطين بالبنك ومجتمع الاستثمار من خلال توخي العناصر السليمة للحوكمة، مع التأكد من الشفافية، وتوفير آخر المعلومات عن البنك.

### وحدة شكاوى العملاء

يحرص البنك على إيجاد الحلول المناسبة للشكاوى التي يرفعها العملاء (الأفراد)، وقد قام بنك الخليج في عام 2011 بإنشاء وحدة مستقلة متخصصة في تناول شكاوى العملاء، بتبعية مباشرة إلى الرئيس التنفيذي. ولهذه الوحدة سياساتها وإجراءاتها الخاصة، بالإضافة إلى الآليات المناسبة للتعامل مع شكاوى العملاء وفقاً للتعليمات ذات العلاقة الصادرة من بنك الكويت المركزي. كما أن الوحدة مسؤولة عن الإشراف على تطبيق دليل حماية العملاء، الذي يضمن حسن الأداء والشفافية في الخدمات المصرفية المقدمة من بنك الخليج إلى العملاء. وقد أدى الإشراف على التطبيق الدقيق لدليل حماية العملاء، بالإضافة إلى نشاط هذه الوحدة إلى نجاح البنك في زيادة رضاء العملاء وثقتهم وولائهم، وحمايتهم.

### معاملات الأطراف ذات العلاقة

إن بعض الأطراف ذات العلاقة (كبار المساهمين، أعضاء مجلس الإدارة ومسؤولي بنك الخليج، عائلاتهم وشركاتهم التي يكونون فيها المالكين الرئيسيين) هم من عملاء البنك وجزء من أعماله الاعتيادية.

يتم إجراء المعاملات مع هذه الأطراف بنفس الطريقة وإلى حد كبير بنفس الشروط التي تحكم المعاملات المماثلة مع الأطراف غير ذات العلاقة.

وتتوفر تفاصيل جميع المعاملات التي قد يكون فيها لأي عضو مجلس إدارة و/ أو أطراف ذات علاقة تعارض فعلي أو محتمل للمصالح، ويتم رفعها إلى مجلس الإدارة لمراجعته وموافقته. وحيثما كانت لأي عضو مجلس إدارة أية مصلحة، لا يجوز لذلك العضو أن يشارك في اية مناقشات أو أي تصويت على تلك الأمور. وتنطوي سياسة البنك، بأقصى قدر ممكن، على المشاركة في المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة فقط بالشروط ووفقاً للقوانين والتعليمات ذات الصلة.

وقد وردت تفاصيل تلك المعاملات في الإيضاح رقم 23 حول البيانات المالية.

## كبار المساهمين

لمزيد من المعلومات بخصوص المساهمين الرئيسيين الذين يملكون أسهما و لديهم حصة مسيطرة تفوق 5٪ من رأس مال البنك ، الرجاء الرجوع إلى صفحة بنك الخليج على الموقع الرسمي لبورصة الكويت (www.boursakuwait.com.kw).

## كفاية نظم الرقابة الداخلية

يقر مجلس الإدارة ويشهد، بالإضافة إلى قواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة في يونيو 2012، بأنه قد قام بمراجعة نظم الرقابة الداخلية المعتمدة ويؤكد على كفايتها وفاعليتها.

وتشكل الضوابط الداخلية جزءاً لا يتجزأ من وجود البنك وممارسته لنشاطه. ويتولى مجلس الإدارة المسؤولية العامة عن الحفاظ على ضوابط داخلية سليمة والإشراف العام على الإدارة التنفيذية. وتتولى الإدارة التنفيذية المسؤولية عن وضع والاحتفاظ بنظم الرقابة الداخلية. كما تعتبر الإدارة التنفيذية مسؤولةً عن التحسين المستمر للضوابط الداخلية، وذلك من خلال عمليات التقييم المتواصلة الرامية إلى تلبية الاحتياجات والأنشطة الطارئة للبنك، والتأكد من التزامه باللوائح والسياسات المطبقة.

وفيما يلي العناصر الرئيسية التي تضمن كفاية نظم الرقابة الداخلية في البنك:

- وجود السياسات الملائمة المعتمدة من مجلس الإدارة والإجراءات المعتمدة من الإدارة التنفيذية، والتي تخضع لعمليات المراجعة والتحديث الدورية للتحقق من قابليتها للتطبيق وكفايتها.
- وجود عدة لجان على مستوى مجلس الإدارة وعلى مستوى الإدارة والتي تتولى الحوكمة والإشراف على كافة المجالات الهامة.
- وجود وظائف خاصة بالرقابة مثل الالتزام الرقابي وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي، ووجود العمليات والإجراءات المتوافقة مع مبدأ "خطوط الدفاع الثلاثية" لضمان تحديد نقاط الضعف وإبلاغ كل من الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة بها.
- وجود عملية مراجعة مستقلة من قبل مجموعة التدقيق الداخلي، والتي تعمل على تقييم عمليات البنك وإجراءاته ونظمه بناءً التزاماته، بما في ذلك التأكيد المستقل والتقييم لمدى ملاءمة تصميم وتشغيل الحوكمة وتقييم مدى كفاية وفاعلية نظم الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية لمراقبة وإدارة وتخفيف المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها البنك، وما يرتبط بذلك من عمليات، وذلك بناءً على خطة التدقيق السنوية المعتمدة. ويركز التدقيق الداخلي على المجالات التي تشوبها المخاطر الكبيرة، مع التحقق والتقييم لمدى كفاية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، والإبلاغ عن الملاحظات الهامة والثغرات في الرقابة، مع إجراءات الإدارة المتفق عليها، إلى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة.
- وجود مراجعات رقابة مستقلة على سجلات وبيانات المحاسبة المالية من قبل المدققين الخارجيين بناءً على متطلبات القوانين واللوائح الرقابية المحلية، وتقديم تقارير التدقيق في شكل كتب إدارة إلى مجلس الإدارة وبنك الكويت المركزي.
- وجود عملية مراجعة شاملة ومستقلة للرقابة الداخلية، يتم إجراؤها سنوياً من خلال مكتب تدقيق عالمي (بخلاف المدقق الخارجي)، وذلك بناءً على متطلبات بنك الكويت المركزي، والتي من شأنها تحديد والإبلاغ عن أي أوجه قصور في الرقابة الداخلية، مع تقديم خطة عمل للإدارة بهدف معالجة تلك الملاحظات. وقد تم إصدار آخر تقرير لمراجعة الرقابة الداخلية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 وتقديمه إلى مجلس الإدارة خلال عام 2018، وتمت مراجعته واعتماده من قبل المجلس. وقد قام المدقق الخارجي بإجراء عمليتي مراجعة بتاريخ 2018/09/30 و2018/12/31 لتاكيد الإجراءات التصحيحية لنتائجه بناءً على متطلبات بنك الكويت المركزي.
- تقوم لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة بالإشراف على استقلالية المدققين الداخليين والخارجيين وتعزيز تلك الاستقلالية. حيث تقوم اللجنة باستعراض تقارير التدقيق الداخلي وتقارير التدقيق إلى بنك الكويت المركزي وكتب الإدارة وتقارير مراجعة الرقابة الداخلية، وتقوم بصفة دورية بمراقبة مستجدات تلك الملاحظات من خلال عملية المتابعة السليمة للتأكد من التطبيق السليم للضوابط الموضوعة لمعالجة الملاحظات المثارة.

**الملحق أ**

## تقرير نظام الرقابة الداخلية


يرج الشهيد الطابق السادس
شرق – شارع خالد بن الوليد
ص.ب: 25578 الصفاة 13116 الشرق، الكويت
تلفون: 6999 2242 965+
فاكس: 1666 2240 965+
www.bdo.corn.kw


السادة/ أعضاء مجلس الإدارة المحترمين
بنك الخليج ش.م.ك.ع
ص.ب: 3200، الصفاة 13032
دولة الكويت

التاريخ :28 يونيو2018

تحية طيبة وبعد،،،

**تقرير حول السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية**

وفقا لخطاب تعييننا المؤرخ في 14 فبراير2018، قمنا بفحص السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية لبنك الخليج ش.م.ك.ع ("البنك") للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2017.

وقد شمل الفحص كافة العمليات بالبنك وهي كما يلي:

- الحوكمة
- الخزانة
- الخدمات المصرفية للأفراد
- الخدمات المصرفية للشركات
- الخدمات المصرفية الدولية
- الاستثمار
- الشؤون القانونية
- الالتزام
- مكافحة غسل الأموال /مكافحة تمويل الارهاب
- أنشطة الأوراق المالية
- إدارة المخاطر
- وحدة الشكاوي
- العمليات
- الإدارة المالية
- تكنولوجيا المعلومات
- الموارد البشرية
- إدارة المرافق
- التدقيق الداخلي
- سرية معلومات العملاء
- إجراءات مكافحة الإختلاس والإحتيال

لقد قمنا بفحصنا وفقا لمتطلبات التعميم الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 17 يناير 2018 ، آخذين في الاعتبار متطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 نوفمبر 1996، والمحور الرابع من تعليمات قواعد ونظم الحوكمة والمتعلقة بإدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 20 يونيو 2012، والتعليمات الصادرة بتاريخ 23 يوليو 2013 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتعليمات الصادرة بتاريخ 9 فبراير

2012 بشأن سرية معلومات العملاء و أنشطة الأوراق المالية والتعليمات المتعلقة بالرقابة الداخلية فيما يتعلق بمنع والتبليغ عن حالات الإختلاس والإحتيال.

وبصفتكم أعضاء مجلس إدارة البنك فإنكم مسئولون عن إرساء النظم المحاسبية والاحتفاظ بالسجلات المحاسبية المناسبة والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية مع الأخذ في الاعتبار المنافع المتوقعة والتكاليف المتعلقة بتأسيس تلك الأنظمة والإلتزام بمتطلبات بنك الكويت المركزي المذكورة بالفقرة أعلاه. إن الهدف من التقرير هو اعطاء تأكيدات معقولة وليست قاطعة عن مدى انسيابية الاجراءات و الانظمة المتبعة بغرض حماية الموجودات ضد أية خسائر ناتجة عن أي استخدام أو تصرف غير مصرح به، وأن المخاطر الرئيسية يتم مراقبتها وتقييمها بشكل ملائم، وأن المعاملات يتم تنفيذها طبقا لإجراءات التفويض المقررة و انه يتم تسجيلها بشكل صحيح. وذلك لتمكينكم من القيام بأعمالكم بشكل سليم.

ونظرا لنواحي القصور في أي نظام من أنظمة الرقابة الداخلية، قد تحدث أخطاء أو مخالفات ولا يتم اكتشافها. إضافة إلى ذلك فإن توقع التقييم للأنظمة على الفترات المستقبلية يخضع لخطر أن تصبح معلومات الإدارة وإجراءات الرقابة غير كافية بسبب التغييرات في الظروف، أو أن تتدنى درجة الالتزام بتلك الإجراءات.

نظرا لطبيعة وحجم عمليات البنك، خلال السنة المنتهية 31 ديسمبر 2017، وأهمية وتقييم المخاطر لملاحظاتنا، مع الاستثناءات للأمور الموضحة في التقرير المقدم إلى مجلس إدارة البنك، في رأينا:

السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للبنك في الأجزاء التي تم فحصها من قبلنا قد تم إنشاؤها والاحتفاظ بها طبقا لمتطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر من قبل بنك الكويت المركزي بتاريخ 11 نوفمبر 1996 والتعميم الصادر من بنك الكويت المركزي بتاريخ 17 يناير 2018.

الملاحظات التي تم رفعها في فحص وتقييم الرقابة الداخلية لا تؤثر ماديا على مصداقية عرض القوائم المالية للبنك للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2017.

الإجراءات التي تم أخذها لمعالجة الملاحظات التي تم ذكرها في التقرير، بما في ذلك ملاحظات السنوات السابق، مرضية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

**قيس محمد النصف**
ترخيص رقم 38 فئة "أ"
BDO النصف وشركاه

# إدارة وتوزيع رأس المال

### هيكل رأس المال:

وفقا للتعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي (التعميم الصادر من بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب – ر ب أ/2014/336) يجب على البنوك الكويتية الحفاظ على الحد الأدنى من معدل كفاية رأس المال بنسبة 13%. تتكون الشريحة الأولى من رأس المال من شريحة حقوق المساهمين العامة 1 (CET 1) والشريحة الإضافية 1 (AT1). وتتكون شريحة حقوق المساهمين العامة (CET 1) من رأس المال المدفوع وعلاوة إصدار الأسهم والاحتياطيات بما في ذلك احتياطي إعادة تقييم الممتلكات واحتياطي التقييم العادل ناقصًا أسهم الخزينة؛ وتتألف الشريحة الثانية من رأس المال من الحصة المسموح بها من المخصصات العامة (1.25% من الموجودات المرجحة بالمخاطر) والسندات المساندة ضمن الشريحة الثانية. تم تحديد بنك الخليج ضمن البنوك المحلية ذات التأثير النظامي (D-SIB)، ولهذا فيجب عليه الاحتفاظ برأسمال إضافي ضمن شريحة حقوق المساهمين العامة 1 (CET 1) بنسبة 1% (2017: 1%).

يبين الجدول أدناه تفاصيل رأس المال الرقابي للبنك كما في 31 ديسمبر 2018 و31 ديسمبر 2017:

*(بالمليون دينار كويتي)*

| عناصر رأس المال | 31 ديسمبر 2018 | 31 ديسمبر 2017 | الفارق |
|---|---|---|---|
| **شريحة حقوق المساهمين العامة 1 من رأس المال: الادوات والاحتياطيات** | | | |
| رأس المال من أسهم عادية مؤهلة وصادرة مباشرة زائدًا فائض الأسهم | **457.8** | 457.8 | - |
| الأرباح المرحلة | **162.6** | 139.2 | 23.4 |
| إيرادات شاملة أخرى متراكمة (واحتياطيات أخرى) | **81.9** | 75.0 | 6.9 |
| **شريحة حقوق المساهمين العامة 1 من رأس المال قبل التعديلات الرقابية** | **702.3** | 672.0 | 30.3 |
| شريحة حقوق المساهمين العامة 1 من رأس المال: التعديلات الرقابية | **-** | - | - |
| **استثمارات في أسهم البنك (في حالة عدم مقاصتها بالفعل مقابل رأس المال المدفوع في الميزانية العمومية المسجلة)** | **(73.6)** | (70.8) | (2.8) |
| **إجمالي التعديلات الرقابية على شريحة حقوق المساهمين العامة 1** | **(73.6)** | (70.8) | (2.8) |
| **شريحة حقوق المساهمين العامة 1** | **628.7** | 601.2 | 27.5 |
| **شريحة إضافية 1 إلى رأس المال: أدوات** | **-** | - | - |
| شريحة إضافية 1 إلى رأس المال: تعديلات رقابية | **-** | - | - |
| **شريحة إضافية 1 إلى رأس المال** | **-** | - | - |
| **شريحة 1 من رأس المال (شريحة 1= شريحة حقوق المساهمين العامة 1+ الشريحة الإضافية 1)** | **628.7** | 601.2 | 27.5 |
| **الشريحة 2 من رأس المال: الادوات والمخصصات** | | | |
| أدوات ضمن الشريحة 2 مؤهلة وصادرة مباشرة زائدًا فائض الأسهم ذي الصلة | **100.0** | 100.0 | - |
| مخصصات عامة ضمن الشريحة 2 من رأس المال | **54.2** | 50.9 | 3.3 |
| **الشريحة 2 من رأس المال قبل التعديلات الرقابية** | **154.2** | 150.9 | 3.3 |
| الشريحة 2 من رأس المال: التعديلات الرقابية | **-** | - | - |
| **الشريحة 2 من رأس المال** | **154.2** | 150.9 | 3.3 |
| **إجمالي رأس المال (إجمالي رأس المال= الشريحة 1 + الشريحة 2)** | **782.9** | 752.1 | 30.8 |
| **إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر** | **4,465.7** | 4,226.2 | 239.5 |
| **معدلات رأس المال والمصدات** | | | |
| **شريحة حقوق المساهمين العامة 1 (كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر)** | **14.1%** | 14.2% | -0.1% |

*(بالمليون دينار كويتي)*

| عناصر رأس المال | 31 ديسمبر 2018 | 31 ديسمبر 2017 | الفارق |
|---|---|---|---|
| **الشريحة 1 (كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر)** | **14.1%** | 14.2% | -0.1% |
| **إجمالي رأس المال (كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر)** | **17.5%** | 17.8% | -0.3% |
| متطلبات المصدات المتعلقة بالبنك (الحد الأدنى من متطلبات شريحة حقوق المساهمين العامة 1 زائدًا المصدات الرأسمالية التحوطية capital conservation buffer زائدًا متطلبات المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية المرتبطة بالبنك countercyclical buffer زائدًا متطلبات المصدات الرأسمالية للبنوك ذات التأثير النظامي والتي تم التعبير عنها كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر) | - | - | - |
| منها: متطلبات المصدات الرأسمالية التحوطية | **2.5%** | 2.5% | 0.0% |
| منها: متطلبات المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية المرتبطة بالبنك | - | - | - |
| منها: متطلبات المصدات الرأسمالية للبنوك المحلية ذات التأثير النظامي | **1.0%** | 1.0% | 0.0% |
| شريحة حقوق المساهمين العامة 1 المتاحة للوفاء بالمصدات (كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر) | **7.1%** | 7.2% | -0.1% |
| الحد الأدنى الأساسي | - | - | - |
| الحد الأدنى الأساسي من شريحة حقوق المساهمين العامة 1 | **10.5%** | 10.5% | 0.0% |
| الحد الأدنى الأساسي من الشريحة 1 | **12.0%** | 12.0% | 0.0% |
| الحد الأدنى الأساسي لإجمالي رأس المال باستثناء العملات والمصدات الرأسمالية للبنوك المحلية ذات التأثير النظامي | **13.0%** | 13.0% | 0.0% |
| المبالغ أقل من حدود الخصم (قبل الترجيح بالمخاطر) | - | - | - |
| استثمارات غير جوهرية في رأسمال مؤسسات مالية أخرى other financials | - | - | - |
| استثمارات جوهرية في أسهم عادية لمؤسسات مالية | - | - | - |
| حقوق خدمات الرهن (بالصافي بعد التزام الضرائب ذي الصلة) | - | - | - |
| موجودات ضرائب مؤجلة ناتجة من فروق مؤقتة (بالصافي بعد التزام الضرائب ذي الصلة) | - | - | - |
| الحدود العليا Caps السارية على إدراج المخصصات ضمن الشريحة 2 | - | - | - |
| المخصصات المؤهلة للإدراج في الشريحة 2 والمتعلقة بالانكشافات الخاضعة للأسلوب القياسي (قبل تطبيق الحدود العليا Caps) | - | - | - |
| الحدود العليا لإدراج المخصصات في الشريحة 2 وفقا للأسلوب القياسي | - | - | - |
| المخصصات المؤهلة للإدراج في الشريحة 2 والمتعلقة بالانكشافات الخاضعة لأسلوب التصنيف الداخلي (قبل تطبيق الحدود العليا) | - | - | - |
| الحدود العليا لإدراج المخصصات في الشريحة 2 وفقًا لأسلوب التصنيف الداخلي | - | - | - |

## إدارة رأس المال

تتمثل سياسة إدارة رأس المال لدى البنك في ضمان الاحتفاظ بقاعدة رأسمال كافية لدعم عملية تطوير ونمو الأعمال. ويتم تحديد متطلبات رأس المال الحالية والمستقبلية على أساس توقعات نمو القروض لكل مجموعة من مجموعات الأعمال والنمو المتوقع في التسهيلات المدرجة وغير المدرجة بالميزانية وأنشطة المتاجرة (أي مخاطر السوق) وسياسة توزيع الأرباح المستقبلية لدى البنك.

يسعى البنك إلى المحافظة على التوازن الحذر بين مختلف عناصر رأس المال وخاصة الدمج النسبي للشريحة 1 والشريحة 2 من رأس المال.

يوضح الجدول التالي تفاصيل الانكشافات المرجحة بالمخاطر ومتطلبات رأس المال الرقابي ونسب رأس المال الرقابية للبنك كما في 31 ديسمبر 2018 و31 ديسمبر 2017:

*(بالمليون دينار كويتي)*

| الانكشافات لمخاطر الائتمان | **31 ديسمبر 2018** | 31 ديسمبر 2017 | الفارق |
|---|---|---|---|
| الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان | **4,338.6** | 4,068.8 | 269.8 |
| ناقصا: مخصص عام زائد | **(198.5)** | (152.2) | (46.3) |
| **صافي الانكشافات المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان** | **4,140.1** | 3,916.6 | 223.5 |
| الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق | **1.0** | 2.3 | (1.3) |
| الانكشافات المرجحة بأوزان مخاطر التشغيل | **324.6** | 307.3 | 17.3 |
| **إجمالي الانكشافات المرجحة بأوزان المخاطر** | **4,465.7** | 4,226.2 | 239.5 |

## متطلبات رأس المال الرقابي بنسبة 13%

*(بالمليون دينار كويتي)*

| مخاطر الائتمان | **31 ديسمبر 2018** | 31 ديسمبر 2017 | الفارق |
|---|---|---|---|
| بنود نقدية | **-** | - | - |
| مطالبات على بنود سيادية | **0.6** | 1.8 | (1.2) |
| مطالبات على مؤسسات القطاع العام (PSEs) | **3.4** | 2.9 | 0.5 |
| مطالبات على البنوك | **41.8** | 37.2 | 4.6 |
| مطالبات على الشركات | **305.6** | 285.9 | 19.7 |
| مطالبات على المشتقات الائتمانية (البائع لغرض الحماية) | **-** | - | - |
| الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد | **168.5** | 153.1 | 15.4 |
| انكشافات القروض المتأخرة | **3.6** | 4.0 | (0.4) |
| انكشافات أخرى | **40.5** | 44.0 | (3.5) |
| **مخصص رأس المال المطلوب لمخاطر الائتمان** | **564.0** | 528.9 | 35.1 |
| ناقصاً: مخصص عام زائد | **(25.8)** | (19.8) | (6.0) |
| **مخصص رأس المال المطلوب لصافي مخاطر الائتمان** | **538.2** | 509.1 | 29.1 |

*(بالمليون دينار كويتي)*

| مخاطر السوق التشغيلية | 31 ديسمبر 2018 | 31 ديسمبر 2017 | الفارق |
|---|---|---|---|
| مخاطر مراكز أسعار الفائدة | **-** | - | - |
| مخاطر تحويل العملات الأجنبية | **0.1** | 0.3 | (0.2) |
| مخصص رأس المال المطلوب لمخاطر السوق | **0.1** | 0.3 | (0.2) |
| مخصص رأس المال المطلوب لمخاطر التشغيل | **42.2** | 40.0 | 2.2 |
| مخصص رأسمال إضافي (البنوك المحلية ذات التأثير النظامي بنسبة 1%) | **44.7** | 42.3 | 2.4 |
| إجمالي رأس المال المخصص | **625.2** | 591.7 | 33.5 |

| نسب كفاية رأس المال (نسبة مئوية) | 31 ديسمبر 2018 | 31 ديسمبر 2017 | الفارق |
|---|---|---|---|
| نسبة الشريحة 1 | **14.1%** | 14.2% | -0.1% |
| إجمالي نسبة كفاية رأس المال | **17.5%** | 17.8% | -0.3% |

يتم احتساب مخصص رأس المال الرقابي المفصح عنه أعلاه بنسبة 14% (يتضمن 1% لقاء البنوك المحلية ذات التأثير النظامي). إن إجمالي الانكشافات المرجحة بالمخاطر كما في 31 ديسمبر 2018 هو بمبلغ **4,465.7 مليون دينار كويتي** (2017: 4,226.2 مليون دينار كويتي)، وهو ما يتطلب توفر رأسمال رقابي بنسبة 14 % (2017: 14%) بمبلغ **625.2 مليون دينار كويتي** (2017: 591.7 مليون دينار كويتي).

إن رأس المال الرقابي المتاح لدى البنك كما في 31 ديسمبر 2018 هو بمبلغ **782.9 مليون دينار كويتي** (2017: 752.1 مليون دينار كويتي) والذي يرتبط بمعدل كفاية رأس المال بنسبة 17.5% (2017: 17.8%).

# إدارة المخاطر

## تنظيم الحوكمة وإدارة المخاطر

يوفر مستند سياسة إدارة المخاطر الذي تم اعتماده من قبل المجلس يوفر المعلومات اللازمة المتعلقة بمنهج إدارة المخاطر وأهدافها وسبل الإدارة والهيكل التنظيمي. يتم مراجعة سياسات وإجراءات إدارة المخاطر بصورة مستمرة والعمل عند الضرورة على تعديلها وتحسينها لكي تعكس التغيرات في المنتجات والسوق.

قام البنك بتشكيل لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة (BRC) لدعم فاعلية مراقبة المجلس لأمور المخاطر التي تواجه البنك مع تقديم التقارير الدورية إلى مجلس الإدارة، متى كان ذلك مناسباً. تقوم لجنة إدارة المخاطر بالإشراف على إدارة مخاطر البنك على أساس كلي مع التأكد من استقلالية ووحدة المخاطر لدى البنك. تقوم لجنة إدارة المخاطر بمراجعة مخاطر الائتمان العالية التي تزيد عن 10% من رأسمال البنك أو وفقاً لما تقدره اللجنة مناسبا. يقدم قسم إدارة المخاطر بالبنك برئاسة رئيس إدارة المخاطر تقارير دورية إلى لجنة إدارة المخاطر. كما قام البنك بتشكيل لجنة المخاطر التنفيذية (ERC) والتي يرأسها كل من الرئيس التنفيذي ورئيس إدارة المخاطر وهي اللجنة العليا لحوكمة المخاطر على مستوى الإدارة العليا. ويقوم قسم إدارة المخاطر بتقديم تقارير منتظمة إلى لجنة إدارة المخاطر ولجنة المخاطر التنفيذية حتى يكون أعضاء اللجنة على دراية بكافة انكشافات المخاطر التي تواجه البنك.

إن تنظيم إدارة المخاطر والمهام والمسئوليات للجان المختلفة مدرج ضمن إيضاح 24 حول البيانات المالية.

## حوكمة الشركات

إن بنك الخليج، بقيادة رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة، قام بتطبيق القواعد الجديدة لحوكمة الشركات 2012 وفقاً لما أعلن عنه بنك الكويت المركزي. كما يعمل البنك على تطبيق أفضل الممارسات العالمية والتي تعتبر ضرورية لوضعه المالي والعام. قام البنك بتشكيل أربع لجان رئيسية منبثقة عن مجلس الإدارة – لجنة إدارة المخاطر ولجنة التدقيق ولجنة حوكمة الشركات ولجنة الترشيحات والمكافآت وذلك لتطبيق منهج حوكمة الشركات لدى البنك.

## القدرة على تحمل المخاطر واستراتيجية المحافظ

يتبع البنك منهجًا قويًا لإدارة المخاطر ويدير العلاقة بين المخاطر/المزايا داخل وضمن كل مجال من مجالات أعمال البنك. ويقوم البنك باستمرار بمراجعة سياسات وممارسات إدارة المخاطر لديه للتأكد من عدم تعرض البنك لتقييم موجودات جوهري وتقلب الربحية.

لدى البنك مستند يوثق عوامل القدرة على تحمل المخاطر والذي يسمح بالمراقبة عن قرب للمخاطر المختلفة بصورة مستمرة مقابل الحدود الموضوعة داخليًا.

وبشكل ربع سنوي، يتم عرض مؤشرات المخاطر ومناقشتها مع لجنة المخاطر التنفيذية ولجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة. ويتم تقييم مستند القدرة على تحمل المخاطر بصورة دورية وتعديله بما يتفق مع عوامل السوق والعوامل الاقتصادية. ويستعين البنك بسياسة ائتمان مفصلة معتمدة من قبل المجلس وتتم مراجعتها بصورة دورية لمواكبة التغيرات في المخاطر وظروف السوق.

يوضح دليل سياسة الائتمان المبادئ الإرشادية ومعايير مخاطر الائتمان التي تحكم منح الائتمان بما يقدم هيكلاً إرشاديًا يجب أن يعتمد عليه مجال الأعمال المصرفية وبما يضمن اتباع منهج متماثل في كافة أنشطة الإقراض لدى البنك. كما يوضح السياسة التي يجب اتباعها فيما يتعلق بانكشافات مخاطر الائتمان المقبولة على مستوى الدول. ويتم اعتماد ومراجعة الحدود الفردية المتعلقة بالدول من قبل لجنة الائتمان والاستثمار المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تمثل لجنة عليا لاعتماد الائتمان مفوضة من قبل مجلس الإدارة في ضوء تعليمات بنك الكويت المركزي.

يقوم البنك بتصنيف انكشافه للمخاطر طبقًا لنظام أمريكا الشمالية لتصنيف القطاعات (NAICS). ويأتي هذا التصنيف بالإضافة إلى التصنيف المعتمد على رموز الأغراض طبقًا لما هو محدد من قبل بنك الكويت المركزي. وهذا يسمح للبنك بتصنيف محفظته إلى عدة قطاعات فرعية لتسهيل مهمة التحليل وتحسين إدارة التركزات، إن وجدت. كما يقوم البنك باحتساب تصنيف المخاطر على أساس المتوسط المرجح والذي يتم من خلاله تقييم جودة المحافظ الكلية على فترات زمنية فاصلة منتظمة وطرحها للمناقشة بلجنة المخاطر التنفيذية ولجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة. ويمتد هذا التصنيف إلى مستوى مدير العلاقات كما تخضع إجراءات مواجهة المخاطر لتقييم أداء الأعمال، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز سبل التعامل الأولية ومزيد من التحسن في جودة الموجودات.

كما يستعين البنك بنموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC) لتقييم صافي القيمة المرتبطة بالحسابات بعد مراعاة تكلفة رأس المال. ويساعد النموذج في اتخاذ قرارات مطلعة وإضافة مزيد من القيمة للمساهمين.

## إجراء التقييم الداخلي لكفاية رأس المال

هذا الإجراء يعمل على تحديد وقياس وتجميع ومراقبة مخاطر البنك ويتيح للبنك الاحتفاظ بمستوى ملائم من رأس المال الداخلي بالنسبة لحجم المخاطر الشاملة التي يواجهها البنك وخطة الأعمال. ويقوم البنك بإجراء تقييم للمخاطر الجوهرية مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر تركز الائتمان (تركزات القطاعات والاسم التجاري) ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السيولة والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة وغيرها كجزء من إجراء التقييم الداخلي لكفاية رأس المال. كما يقوم البنك بإجراء تحليل اختبار الضغط لقياس التأثير عل

قيمة الضمان وتدفقات الإيرادات وتدني تصنيف محفظة الإقراض وغيرها على مدى نطاق زمني لمدة سنة واحدة لثلاثة سيناريوهات منطقية للضغط (معتدل ومتوسط وحاد).

تتم مراجعة توزيع رأس المال لكل مخاطرة من المخاطر ونتائج اختبار الضغط ومناقشتها خلال اجتماعات لجنة المخاطر التنفيذية ولجنة إدارة المخاطر لضمان توزيع رأسمال كاف لكل مخاطرة، مع مراعاة عوامل الاقتصاد الكلي والجزئي.

إن معدل كفاية رأس المال طبقًا للركن 1 (بازل 3) كما في 31 ديسمبر 2018 هو بنسبة 17.39% (2017: 17.80%) ومعدل كفاية رأس المال المقابل طبقًا للإجراء الداخلي لتقييم كفاية رأس المال هو بنسبة 16.03% (2017: 16.30%).

### مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في مخاطر تكبد الخسائر المالية بسبب إخفاق العميل أو الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته بموجب العقد. وتنشأ هذه المخاطر بشكل رئيسي عن أنشطة الإقراض والتمويل التجاري وعمليات الخزينة. يوجد لدى البنك سياسات وإجراءات شاملة لمراقبة جميع هذه المخاطر والسيطرة عليها. قام مجلس الإدارة بتفويض كافة الصلاحيات المتعلقة بقرارات الائتمان (باستثناء التسهيلات الائتمانية إلى أعضاء مجلس الإدارة والأسماء ذات الصلة) إلى لجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار التي يمكنها تفويض صلاحياتها الى لجنة الائتمان التنفيذية وفقا لتوجيهات مجلس الإدارة التزاما في إطار تعليمات بنك الكويت المركزي. يشرح الإيضاح 24 (أ) حول البيانات المالية مخاطر الائتمان بالتفصيل.

### مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في مخاطر أن تؤدي الحركات في قيم أو أسعار السوق بما في ذلك أسعار تحويل العملات الأجنبية وأسعار الفائدة والهوامش الائتمانية إلى تخفيض إيرادات البنك أو قيمة محافظه (الموجودات والأدوات المالية).

يتعرض البنك لمخاطر السوق من خلال أنشطة المتاجرة التي يتم القيام بها لصالح العملاء أو البنك وكذلك احتفاظه بالموجودات والمطلوبات المالية. تقوم مجموعة الخزينة بإدارة مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السيولة. تراقب مجموعة الاستثمارات مخاطر سوق الأسهم فيما يتعلق بمحفظة الاستثمارات التي يملكها البنك. ويتم وضع حدود مراكز الوسطاء من الأفراد والتداول لكل محفظة ونوع المنتج والمخاطر وذلك لضمان إدارة مخاطر السوق التي يتعرض لها البنك ضمن التعليمات الرقابية العامة لبنك الكويت المركزي والحدود الداخلية الموضوعة طبقًا لقدرة البنك على تحمل المخاطر ومعايير مخاطر السوق الموضوعة من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات. تتم مراقبة الاختلافات في أسعار الفائدة وأسعار العملات والسيولة باستمرار من قبل مجموعة الخزينة ويتم مراجعتها دوريا من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات.

تتضمن أعمال الخزينة الرئيسية لدى البنك معاملات تحويل العملات الأجنبية نيابة عن العملاء من الشركات. ويتم تنفيذ معاملات العملاء في الغالب على أساس المساندة. تقوم مجموعة الخزينة بإجراء عدد محدد من معاملات تداول العملات الأجنبية الخاصة بالبنك وبصورة رئيسية تتضمن عملات مجموعة الدول السبع بشكل رئيسي وأيضا بالعملات الإقليمية وبعض العملات الفرعية الأخرى. وتعتبر المخاطر هنا محدودة حيث أن مراكز تحويل العملات الأجنبية المفتوحة تعتبر ضئيلة للغاية ويتم تنفيذها بالتقيد الصريح بحدود مراكز العملات المفتوحة المحددة من قبل بنك الكويت المركزي. لا يقوم البنك بالمتاجرة في الاستثمارات ذات الدخل الثابت أو الأوراق المالية.

تقتصر عمليات التداول في سوق المال على الوفاء بمتطلبات تمويل موجودات العملات الاجنبية المحلية والدولية لدى البنك واستثمار أي فوائض. وكسياسة عامة، فإن هذه المراكز لا تتضمن أي مخاطر جوهرية تتعلق بأسعار الفائدة.

كما تحتفظ مجموعة الخزينة بالبنك أيضا بمحفظة من سندات الخزينة للحكومة الكويتية وسندات بنك الكويت المركزي وذلك للوفاء بمتطلبات السيولة القانونية الموضوعة من قبل بنك الكويت المركزي وكذلك محفظة تتكون في أغلبها من السندات السيادية لدول مجلس التعاون الخليجي المدرجة بالدولار الأمريكي لإدارة السيولة الفائضة.

يعتبر الدينار الكويتي العملة الرئيسية للبنك. ويتم إدراج غالبية موجودات ومطلوبات البنك إما بالدينار الكويتي أو الدولار الأمريكي ويتم تمويلها بنفس العملة. ونتيجة لذلك فإن الانكشاف لمخاطر تبادل العملات الأجنبية الهيكلية يعتبر محدودا.

### مخاطر العملات الأجنبية

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب القيمة العادلة للأداة المالية نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يشرح الإيضاح 24 (ج) حول البيانات المالية مخاطر العملات الأجنبية بالتفصيل.

### مخاطر أسعار الفائدة (السجلات المصرفية)

تنتج مخاطر أسعار الفائدة لدى البنك من احتمالات تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية. يراقب البنك التأثيرات على صافي إيرادات الفوائد لمدة 12 شهرًا وكذلك التغير في القيمة الاقتصادية للموجودات والمطلوبات طبقًا لسيناريوهات معدلات الفائدة المختلفة. يبين الإيضاح 24 (ب) حول البيانات المالية مخاطر حساسية صافي إيرادات البنك من الفائدة للتغيرات في أسعار الفائدة.

### مخاطر أسعار الأسهم (السجلات المصرفية)

تعتبر مجموعة الاستثمارات مسئولة عن إدارة محفظة الاستثمارات في أوراق مالية

الخاصة بالبنك في السجلات المصرفية (أي تلك التي ليست لغرض المتاجرة). ويلتزم البنك بكافة الحدود المتعلقة بالاستثمارات والمفروضة من قبل بنك الكويت المركزي.

وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9، يتم تصنيف الاستثمارات في الأسهم كـ "مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى" (تم تصنيفها سابقاً كمتاحة للبيع). ولقد تم الإفصاح عن التصنيفات المحاسبية وقياسات القيمة العادلة في إيضاح السياسات المحاسبية الهامة حول البيانات المالية. وتم الإفصاح عن أنواع الاستثمارات وتصنيفاتها المحاسبية ضمن إيضاح 13 حول البيانات المالية.

### مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في المخاطر الناتجة عن عدم قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات المالية في الوقت المحدد دون تكبد خسائر جوهرية. وتنشأ مخاطر السيولة من التمويل العام للأنشطة التي يقوم بها البنك. قام بنك الخليج بالاحتفاظ برصيد من الموجودات السائلة يزيد عن متطلبات الحد الأدنى التي يضعها بنك الكويت المركزي. يشرح الإيضاح 24 (د) حول البيانات المالية مخاطر السيولة بالتفصيل كما يوضح سياسة البنك وإطار العمل الموضوع لإدارة هذه المخاطر.

### مخاطر التشغيل

تتمثل مخاطر التشغيل في مخاطر الخسارة الناتجة عن عجز الأفراد أو فشل الإجراءات أو التقنيات أو تأثير أحداث خارجية. وهي تتضمن أعمال الغش والأعمال غير المسموح بها والأخطاء والسهو وانعدام الكفاءة وتعطل الأنظمة والأحداث الخارجية.

يعمل إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية لدى البنك على تحديد وتقييم ومراقبة وتخفيف ومتابعة المخاطر التشغيلية في البنك بفاعلية بطريقة متماثلة وعلى المدى البعيد، لضمان حصول البنك على التعويضات مقابل المخاطر التي يتكبدها.

يشتمل إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية لدى البنك على التقييم الذاتي للمخاطر والمراقبة (RCSA) والمؤشرات الرئيسية للمخاطر. يتم تطبيق إطار العمل في كل وحدة من وحدات التشغيل لدى البنك. كما يطبق البنك آلية للإبلاغ عن الحوادث، يتم الاستعانة بها للإبلاغ داخليًا عن مخالفة العملية القياسية والأسباب الرئيسية التي تم تحديدها، واتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة في الوقت المناسب. يجمع البنك بيانات ومعلومات خسائر التشغيل الداخلية وتتيح البيانات للبنك وضع أدوات الرقابة الملائمة لمنع تكبد هذه الخسائر في المستقبل. يستخدم البنك حلول RiskNucleus للمخاطر التشغيلية، وذلك لأغراض مراقبة هذه المخاطر التشغيلية. يقدم الإيضاح 24 (هـ) حول البيانات المالية معلومات إضافية حول إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية لدى البنك.

### الانكشافات لمخاطر الائتمان

يستعين البنك بنظام موديز Moody لتصنيف المخاطر من أجل تصنيف الانكشافات لمخاطر الائتمان. يوضح الإيضاح 24 حول البيانات المالية عملية التصنيف الداخلي لدى البنك بالتفصيل.

### إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان

يلخص الجدول التالي إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان لدى بنك الخليج (قبل تخفيف المخاطر الائتمانية) كما في 31 ديسمبر 2018 و31 ديسمبر 2017. وتمثل المبالغ غير الممولة (أي تلك خارج الميزانية العمومية) إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان قبل تعديلات معامل التحويل الائتماني ('CCF') حيث أن المبالغ الإجمالية تعكس المخاطر الائتمانية النهائية للبنك في حالة عجز الأطراف المقابلة.

*(بالمليون دينار كويتي)*

| إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان | **31 ديسمبر 2018** | 31 ديسمبر 2017 | الفارق |
|---|---|---|---|
| الانكشافات الممولة لإجمالي مخاطر الائتمان | **6,265.9** | 5,882.5 | 383.4 |
| الانكشافات غير الممولة لإجمالي مخاطر الائتمان | **1,450.8** | 1,445.5 | 5.3 |
| **مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان** | **7,716.7** | 7,328.0 | 388.7 |

إن إجمالي الانكشاف الممول لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2018 هو بنسبة **81.2%** (2017: 80.3%) من مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان.

إن إجمالي الانكشاف للمخاطر الائتمانية المقسم بين الممول وغير الممول استناداً إلى المحفظة القياسية مبين بالتفصيل في قسم الانكشاف لمخاطر الائتمان.

### متوسط الانكشاف لمخاطر الائتمان

إن متوسط الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2018 و31 ديسمبر 2017 مبين بالتفصيل أدناه:

التسهيلات الائتمانية الممولة وغير الممولة (بالمتوسط) كما في 31 ديسمبر

*(بالألف دينار كويتي)*

| | 2018 | | | 2017 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ممول | غير ممول | المجموع | ممول | غير ممول | المجموع |
| بنود نقدية | **55,431** | **-** | **55,431** | 48,725 | - | 48,725 |
| المطالبات على الدول السيادية | **1,064,928** | **5** | **1,064,933** | 1,188,457 | 5 | 1,188,462 |
| المطالبات على مؤسسات القطاع العام (PSEs) | **229,093** | **1,024** | **230,117** | 227,618 | 3,441 | 231,059 |
| المطالبات على البنوك | **587,615** | **355,442** | **943,057** | 568,223 | 363,542 | 931,765 |
| المطالبات على الشركات | **2,204,767** | **1,069,418** | **3,274,185** | 1,946,515 | 1,073,242 | 3,019,757 |
| المطالبات على المشتقات الائتمانية (لغرض حماية البائع) | **-** | **-** | **-** | - | 22,860 | 22,860 |
| الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد | **1,359,276** | **36,554** | **1,395,830** | 1,258,225 | 38,970 | 1,297,195 |
| الانكشافات للقروض المتأخرة | **61,003** | **1,121** | **62,124** | 87,070 | 128 | 87,198 |
| انكشافات أخرى | **366,787** | **2,417** | **369,204** | 408,624 | 438 | 409,062 |
| الإجمالي | **5,928,900** | **1,465,981** | **7,394,881** | 5,733,457 | 1,502,626 | 7,236,083 |

إن متوسط إجمالي الانكشافات الممولة لمخاطر الائتمان لسنة 2018 هو بنسبة **80.18%** (2017: 79.23%) من مجموع متوسط إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان.

تم احتساب متوسط مبالغ السنة بالكامل باستخدام متوسط 13 نقطة لمبالغ نهاية الشهر اعتبارا من 31 ديسمبر 2017 حتى 31 ديسمبر 2018 على نحو شامل.

### التوزيع الجغرافي لإجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان

فيما يلي بيان التوزيع الجغرافي لمجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان (بعد المخصصات المحددة) والذي تم تحليله وفقا لمحفظة المخاطر الائتمانية القياسية كما في 31 ديسمبر 2018 و31 ديسمبر 2017. كما أن التوزيع الجغرافي مبني على أساس الغرض الرئيسي من التسهيلات الائتمانية.

**مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2018 – حسب المنطقة الجغرافية**

*(بالألف دينار كويتي)*

| | الكويت | دول الشرق الأوسط الأخرى | غرب أوروبا | أمريكا وكندا | آسيا الباسفيك | باقي دول العالم | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بنود نقدية | 53,656 | - | - | - | - | - | 53,656 |
| المطالبات على الدول السياسية | 1,115,043 | 94,313 | - | - | 4,550 | - | 1,213,906 |
| المطالبات على مؤسسات القطاع العام | 160,974 | 120,204 | - | - | - | - | 281,178 |
| المطالبات على البنوك | 33,773 | 466,235 | 241,336 | 16,920 | 224,393 | 1,505 | 984,162 |
| المطالبات على الشركات | 3,072,158 | 226,930 | 7,136 | 9,818 | 23,627 | 9,589 | 3,349,258 |
| الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد | 1,463,752 | 287 | 50 | 5 | 93 | 14 | 1,464,201 |
| الانكشافات للقروض المتأخرة | 34,162 | - | - | - | - | - | 34,162 |
| انكشافات أخرى | 331,541 | 3,029 | 427 | 1,176 | - | 18 | 336,191 |
| **الإجمالي** | 6,265,059 | 910,998 | 248,949 | 27,919 | 252,663 | 11,126 | 7,716,714 |
| **نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب المنطقة الجغرافية** | 81.2% | 11.8% | 3.2% | 0.4% | 3.3% | 0.1% | 100.0% |

مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2017 – حسب المنطقة الجغرافية

*(بالألف دينار كويتي)*

| | الكويت | دول الشرق الأوسط الأخرى | غرب أوروبا | أمريكا وكندا | آسيا الباسفيك | باقي دول العالم | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بنود نقدية | 62,138 | - | - | - | - | - | 62,138 |
| المطالبات على الدول السيادية | 1,084,025 | 56,982 | - | - | 13,579 | - | 1,154,586 |
| المطالبات على مؤسسات القطاع العام | 126,678 | 85,485 | - | - | - | - | 212,163 |
| المطالبات على البنوك | 85,069 | 277,980 | 254,125 | 12,835 | 242,830 | - | 872,839 |
| المطالبات على الشركات | 2,920,824 | 303,041 | 10,296 | 9,818 | 24,225 | 10,209 | 3,278,413 |
| الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد | 1,339,674 | 1,131 | 50 | 5 | 266 | - | 1,341,126 |
| الانكشافات للقروض المتأخرة | 61,109 | - | - | - | - | - | 61,109 |
| انكشافات أخرى | 339,577 | 3,715 | 884 | 1,375 | - | 30 | 345,581 |
| الإجمالي | 6,019,094 | 728,334 | 265,355 | 24,033 | 280,900 | 10,239 | 7,327,955 |
| نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب المنطقة الجغرافية | 82.1% | 10.1% | 3.6% | 0.3% | 3.8% | 0.1% | 100.0% |

إن غالبية الانكشاف لمخاطر الائتمان لدى البنك تقع في الكويت وتتكون من **6.27 مليار دينار كويتي** (**81.2%** من مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان) في 31 ديسمبر 2018 مقارنة بمبلغ 6.02 مليار دينار كويتي (نسبة 82.1% من مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان) في 31 ديسمبر 2017.

### التوزيع الجغرافي لمتوسط الانكشاف لمخاطر الائتمان

فيما يلي متوسط إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان لعامي 2018 و2017 وقد تم تحليله حسب المنطقة الجغرافية ومحفظة مخاطر الائتمان القياسية:

**مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2018 (المتوسط) – حسب المنطقة الجغرافية**

*(بالألف دينار كويتي)*

| | الكويت | دول الشرق الأوسط الأخرى | غرب أوروبا | أمريكا وكندا | آسيا الباسفيك | باقي دول العالم | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بنود نقدية | **55,431** | **-** | **-** | **-** | **-** | **-** | **55,431** |
| المطالبات على الدول السيادية | **988,429** | **65,362** | **-** | **-** | **11,142** | **-** | **,064,933** |
| المطالبات على مؤسسات القطاع العام | **146,261** | **83,856** | **-** | **-** | **-** | **-** | **230,117** |
| المطالبات على البنوك | **71,520** | **367,134** | **248,795** | **18,034** | **237,457** | **117** | **943,057** |
| المطالبات على الشركات | **2,953,228** | **264,184** | **8,983** | **9,818** | **28,097** | **9,875** | **3,274,185** |
| المطالبات على المشتقات الائتمانية (حماية البائع) | **-** | **-** | **-** | **-** | **-** | **-** | **-** |
| الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد | **1,394,691** | **353** | **60** | **88** | **354** | **284** | **1,395,830** |
| الانكشافات للقروض المتأخرة | **62,124** | **-** | **-** | **-** | **-** | **-** | **62,124** |
| انكشافات أخرى | **363,712** | **3,429** | **775** | **1,270** | **-** | **18** | **369,204** |
| **الإجمالي** | **6,035,396** | **784,318** | **258,613** | **29,210** | **277,050** | **10,294** | **7,394,881** |
| **نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب المنطقة الجغرافية** | **81.7%** | **10.6%** | **3.5%** | **0.4%** | **3.7%** | **0.1%** | **100%** |

مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2017 (المتوسط) – حسب المنطقة الجغرافية

*(بالألف دينار كويتي)*

| | الكويت | دول الشرق الأوسط الأخرى | غرب أوروبا | أمريكا وكندا | آسيا الباسفيك | باقي دول العالم | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بنود نقدية | 48,725 | - | - | - | - | - | 48,725 |
| المطالبات على الدول السيادية | 1,107,543 | 59,901 | - | 706 | 20,312 | - | 1,188,462 |
| المطالبات على مؤسسات القطاع العام | 149,734 | 81,325 | - | - | - | - | 231,059 |
| المطالبات على البنوك | 90,530 | 332,412 | 234,136 | 30,976 | 243,550 | 161 | 931,765 |
| المطالبات على الشركات | 2,779,844 | 166,916 | 11,458 | 9,818 | 50,936 | 785 | 3,019,757 |
| المطالبات على المشتقات الائتمانية (حماية البائع) | - | 22,860 | - | - | - | - | 22,860 |
| الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد | 1,296,253 | 266 | 52 | 104 | 332 | 188 | 1,297,195 |
| الانكشافات للقروض المتأخرة | 87,198 | - | - | - | - | - | 87,198 |
| انكشافات أخرى | 402,653 | 3,780 | 808 | 1,780 | - | 41 | 409,062 |
| الإجمالي | 5,962,480 | 667,460 | 246,454 | 43,384 | 315,130 | 1,175 | 7,236,083 |
| نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب المنطقة الجغرافية | 82.4% | 9.2% | 3.4% | 0.6% | 4.4% | 0.0% | 100% |

## توزيع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب قطاعات الأعمال

فيما يلي بيان بتوزيع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب قطاعات الأعمال (بعد المخصصات المحددة) والذي تم تحليله وفقاً لمحفظة مخاطر الائتمان القياسية كما في 31 ديسمبر 2018 و31 ديسمبر 2017:

### مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2018 – حسب قطاع الأعمال

*(بالألف دينار كويتي)*

| | شخصي | مالي | تجاري | نفط خام وغاز | إنشاءات | تصنيع | عقارات | خدمات أخرى | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بنود نقدية | - | - | - | - | - | - | - | 53,656 | 53,656 |
| المطالبات على الدول السيادية | - | 170,550 | - | - | - | - | - | 1,043,356 | 1,213,906 |
| المطالبات على مؤسسات القطاع العام | - | - | - | 213,515 | - | - | - | 67,663 | 281,178 |
| المطالبات على البنوك | - | 950,475 | - | - | - | - | - | 33,687 | 984,162 |
| المطالبات على الشركات | 233,976 | 270,385 | 622,974 | 115,511 | 776,358 | 327,619 | 578,509 | 423,926 | 3,349,258 |
| الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد | 1,368,821 | 27 | 17,331 | 322 | 22,600 | 4,145 | 480 | 50,475 | 1,464,201 |
| الانكشافات للقروض المتأخرة | 10,879 | - | 2,246 | 115 | 2,080 | 2 | 18,799 | 41 | 34,162 |
| انكشافات أخرى | 44,883 | - | - | - | - | - | 116,956 | 174,352 | 336,191 |
| المجموع | 1,658,559 | 1,391,437 | 642,551 | 329,463 | 801,038 | 331,766 | 714,744 | 1,847,156 | 7,716,714 |
| **نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب قطاعات الأعمال** | 21.5% | 18.0% | 8.3% | 4.3% | 10.4% | 4.3% | 9.3% | 23.9% | 100% |

مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2017 – حسب قطاع الأعمال

*(بالألف دينار كويتي)*

| | شخصي | مالي | تجاري | نفط خام وغاز | إنشاءات | تصنيع | عقارات | خدمات أخرى | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بنود نقدية | - | - | - | - | - | - | - | 62,138 | 62,138 |
| المطالبات على الدول السيادية | - | 99,315 | - | - | 5 | - | - | 1,055,266 | 1,154,586 |
| المطالبات على مؤسسات القطاع العام | - | - | 2,690 | 184,404 | - | - | - | 25,069 | 212,163 |
| المطالبات على البنوك | - | 823,090 | - | 38,894 | - | - | - | 10,855 | 872,839 |
| المطالبات على الشركات | 157,056 | 342,640 | 555,515 | 85,986 | 812,303 | 302,907 | 471,500 | 550,506 | 3,278,413 |
| الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد | 1,286,765 | 27 | 19,842 | 469 | 21,363 | 4,114 | 206 | 8,340 | 1,341,126 |
| الانكشافات للقروض المتأخرة | 11,393 | - | 15,684 | - | 60 | - | 27,296 | 6,676 | 61,109 |
| انكشافات أخرى | 73,708 | - | - | - | - | - | 83,456 | 188,417 | 345,581 |
| المجموع | 1,528,922 | 1,265,072 | 593,731 | 309,753 | 833,731 | 307,021 | 582,458 | 1,907,267 | 7,327,955 |
| نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب قطاعات الأعمال | 20.9% | 17.3% | 8.1% | 4.2% | 11.4% | 4.2% | 7.9% | 26.0% | 100% |

### توزيع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب باقي مدة الاستحقاق

الجدول التالي يبين تفاصيل إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب باقي مدة الاستحقاق (بعد المخصصات المحددة) وتم تحليلها وفقا لمحفظة مخاطر الائتمان القياسية كما في 31 ديسمبر 2018 و31 ديسمبر 2017:

#### مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2018

*(بالألف دينار كويتي)*

| | لغاية شهر | 3-1 أشهر | 6-3 أشهر | 12-6 أشهر | 3-1 سنة | أكثر من 3 سنوات | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بنود نقدية | 53,656 | - | - | - | - | - | 53,656 |
| المطالبات على الدول السيادية | 400,477 | 157,190 | 240,749 | 99,050 | 194,871 | 121,569 | 1,213,906 |
| المطالبات على مؤسسات القطاع العام | - | - | - | 24,697 | - | 256,481 | 281,178 |
| المطالبات على البنوك | 385,562 | 163,079 | 55,978 | 100,744 | 205,914 | 72,885 | 984,162 |
| المطالبات على الشركات | 339,740 | 600,138 | 469,340 | 442,117 | 638,494 | 859,429 | 3,349,258 |
| الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد | 78,656 | 13,703 | 13,367 | 18,012 | 107,520 | 1,232,943 | 1,464,201 |
| الانكشافات للقروض المتأخرة | 23,825 | 172 | 129 | 334 | 1,026 | 8,676 | 34,162 |
| انكشافات أخرى | 145,984 | 79,225 | 12,020 | 40,865 | 19,179 | 38,918 | 336,191 |
| **المجموع** | 1,427,900 | 1,013,507 | 791,583 | 725,819 | 1,167,004 | 2,590,901 | 7,716,714 |
| **نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب باقي مدة الاستحقاق** | 18.5% | 13.1% | 10.3% | 9.4% | 15.1% | 33.6% | 100.0% |

مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2017

*(بالألف دينار كويتي)*

| | لغاية شهر | 3-1 أشهر | 6-3 أشهر | 12-6 أشهر | 3-1 سنة | أكثر من 3 سنوات | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بنود نقدية | 62,138 | - | - | - | - | - | 62,138 |
| المطالبات على الدول السيادية | 213,414 | 176,000 | 183,091 | 84,962 | 360,180 | 136,939 | 1,154,586 |
| المطالبات على مؤسسات القطاع العام | 57 | 216 | 253 | 6,713 | 27,341 | 177,583 | 212,163 |
| المطالبات على البنوك | 337,087 | 83,235 | 23,315 | 146,095 | 128,373 | 154,734 | 872,839 |
| المطالبات على الشركات | 216,961 | 510,364 | 445,124 | 533,994 | 627,121 | 944,849 | 3,278,413 |
| الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد | 81,894 | 17,378 | 13,415 | 16,636 | 109,043 | 1,102,760 | 1,341,126 |
| الانكشافات للقروض المتأخرة | 49,677 | 64 | 49 | 237 | 1,364 | 9,718 | 61,109 |
| انكشافات أخرى | 46,505 | - | 60,647 | 75,413 | 82,126 | 80,890 | 345,581 |
| المجموع | 1,007,733 | 787,257 | 725,894 | 864,050 | 1,335,548 | 2,607,473 | 7,327,955 |
| نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب باقي مدة الاستحقاق | 13.8% | 10.7% | 9.9% | 11.8% | 18.2% | 35.6% | 100.0% |

## القروض التي انخفضت قيمتها والمخصصات

### القروض التي انخفضت قيمتها والمخصصات حسب قطاعات الأعمال

قام البنك باعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9: الأدوات المالية و إبتداء التطبيق بتاريخ 1 يناير 2018 ، باستثناء متطلبات القياس والإفصاح فيما يتعلق بخسائر الائتمان المتوقعة على التسهيلات الائتمانية. وتتطلب هذه التعليمات احتساب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أكبر؛ والتأثير الناتج على الإفصاحات ذات الصلة؛ وتطبيق متطلبات كافة المعايير الدولية للتقارير المالية الاخرى الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

يبين الجدول التالي توزيع القروض منخفضة القيمة (المبالغ المتأخرة والرصيد القائم) والمخصصات المتعلقة بها (المحددة والعامة) حسب قطاعات الأعمال كما في 31 ديسمبر 2018 و31 ديسمبر 2017:

**القروض منخفضة القيمة والمخصصات (حسب قطاعات الأعمال) كما في 31 ديسمبر 2018**

*(بالألف دينار كويتي)*

| | قروض منخفضة القيمة (قروض متعثرة الأداء) | | المخصصات المحددة النقدية وغير النقدية | غطاء المخصصات المحددة |
|---|---|---|---|---|
| | الجزء المتأخر | الرصيد القائم | | |
| قروض شخصية | **10,879** | **21,357** | **10,477** | **49.1%** |
| مالية | **-** | **-** | **-** | **0.0%** |
| تجارية | **2,202** | **2,267** | **266** | **11.7%** |
| النفط الخام والغاز | **115** | **180** | **65** | **36.1%** |
| إنشاءات | **1,981** | **1,987** | **10,241** | **515.3%** |
| تصنيع | **-** | **-** | **4** | **0.0%** |
| عقارات | **18,799** | **19,132** | **333** | **1.7%** |
| أخرى | **20** | **39** | **106** | **271.8%** |
| **الإجمالي** | **33,996** | **44,962** | **21,492** | **47.8%** |

القروض منخفضة القيمة والمخصصات (حسب قطاعات الأعمال) كما في 31 ديسمبر 2017

*(بالألف دينار كويتي)*

| | قروض منخفضة القيمة (قروض متعثرة الأداء) | | المخصصات المحددة النقدية وغير النقدية | غطاء المخصصات المحددة |
|---|---|---|---|---|
| | الجزء المتأخر | الرصيد القائم | | |
| قروض شخصية | 11,391 | 20,913 | 9,522 | 45.5% |
| مالية | - | - | - | 0.0% |
| تجارية | 15,663 | 17,249 | 1,752 | 10.2% |
| النفط الخام والغاز | - | - | - | 0.0% |
| إنشاءات | - | - | 1,943 | 0.0% |
| تصنيع | - | - | 12 | 0.0% |
| عقارات | 27,296 | 27,339 | 43 | 0.2% |
| أخرى | 6,678 | 7,509 | 855 | 11.4% |
| الإجمالي | 61,028 | 73,010 | 14,127 | 19.3% |

انخفضت القروض متعثرة الأداء بمبلغ 28 مليون دينار كويتي في عام 2018 (لمزيد من التفاصيل، انظر إيضاحي 12 و24 (أ) حول البيانات المالية والجدول التالي).

### المخصصات المحملة حسب قطاعات الأعمال

فيما يلي تحليل للمخصصات المحملة والمشطوبات حسب قطاعات الأعمال:

**المخصصات المحملة والمشطوبات خلال عام 2018 (حسب قطاعات الأعمال)**

*(بالألف دينار كويتي)*

| | التحميل / (الإفراج عن) مخصص انخفاض القيمة | | |
|---|---|---|---|
| | مخصص محدد | مخصص عام | إجمالي المخصص |
| قروض شخصية | **13,328** | **(32,983)** | **(19,655)** |
| مالية | **9,274** | **20,258** | **29,532** |
| تجارية | **4,516** | **11,538** | **16,054** |
| النفط الخام والغاز | **65** | **630** | **695** |
| إنشاءات | **30,110** | **(4,688)** | **25,422** |
| تصنيع | **(8)** | **337** | **329** |
| عقارات | **10,290** | **1,177** | **11,467** |
| أخرى | **(268)** | **45,345** | **45,077** |
| **المجموع** | **67,307** | **41,614** | **108,921** |

المخصصات المحملة والمشطوبات خلال عام 2017 (حسب قطاعات الأعمال)

*(بالألف دينار كويتي)*

| | التحميل / (الإفراج عن) مخصص انخفاض القيمة | | |
|---|---|---|---|
| | مخصص محدد | مخصص عام | إجمالي المخصص |
| قروض شخصية | 13,961 | 35,585 | 49,546 |
| مالية | - | (34,356) | (34,356) |
| تجارية | 16,075 | 760 | 16,835 |
| النفط الخام والغاز | - | 327 | 327 |
| إنشاءات | (574) | 4,108 | 3,534 |
| تصنيع | 51,475 | (34,081) | 17,394 |
| عقارات | 42,029 | (5,003) | 37,026 |
| أخرى | 208 | (20,730) | (20,522) |
| المجموع | 123,174 | (53,390) | 69,784 |

لا تتضمن المخصصات المحملة المحددة أعلاه مبلغ **59.9 مليون دينار كويتي** (2017: 127.6 مليون دينار كويتي) المبالغ المشطوبة خلال السنة.

### القروض التي انخفضت قيمتها والمخصصات حسب القطاعات الجغرافية

فيما يلي التحليل الجغرافي للقروض التي انخفضت قيمتها (أي متعثرة الأداء) وغطاء المخصصات المتعلق بها كما في 31 ديسمبر 2018 و31 ديسمبر 2017:

#### القروض منخفضة القيمة والمخصصات (حسب المنطقة الجغرافية) كما في 31 ديسمبر 2018

*(بالألف دينار كويتي)*

| | قروض منخفضة القيمة (قروض متعثرة الأداء) | | المخصصات المحددة النقدية وغير النقدية | غطاء المخصصات المحددة |
|---|---|---|---|---|
| | الجزء المتأخر | الرصيد القائم | | |
| الكويت | **33,996** | **44,962** | **21,492** | **47.8%** |
| دول الشرق الأوسط الأخرى | **-** | **-** | **-** | **0.0%** |
| غرب أوروبا | **-** | **-** | **-** | **0.0%** |
| أمريكا وكندا | **-** | **-** | **-** | **0.0%** |
| آسيا الباسفيك | **-** | **-** | **-** | **0.0%** |
| باقي دول العالم | **-** | **-** | **-** | **0.0%** |
| **المجموع** | **33,996** | **44,962** | **21,492** | **47.8%** |

القروض منخفضة القيمة والمخصصات (حسب المنطقة الجغرافية) كما في 31 ديسمبر 2017

*(بالألف دينار كويتي)*

| | قروض منخفضة القيمة (قروض متعثرة الأداء) | | المخصصات المحددة النقدية وغير النقدية | غطاء المخصصات المحددة |
|---|---|---|---|---|
| | الجزء المتأخر | الرصيد القائم | | |
| الكويت | 61,028 | 73,010 | 14,127 | 19.3% |
| دول الشرق الأوسط الأخرى | - | - | - | 0.0% |
| غرب أوروبا | - | - | - | 0.0% |
| أمريكا وكندا | - | - | - | 0.0% |
| آسيا الباسفيك | - | - | - | 0.0% |
| باقي دول العالم | - | - | - | 0.0% |
| المجموع | 61,028 | 73,010 | 14,127 | 19.3% |

فيما يلي إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تطبيق معامل التحويل الائتماني المرتبط بالأسلوب القياسي الخاص بمعايير بازل 3، ولكن قبل تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2018 و31 ديسمبر 2017 وقد تم تحليله وفقًا لمحفظة مخاطر الائتمان القياسية:

**إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2018**

*(بالألف دينار كويتي)*

| | إجمالي الانكشاف للمخاطر | | | الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ممول | غير ممول | الإجمالي | انكشاف ممول لمخاطر الائتمان | انكشاف غير ممول لمخاطر الائتمان بعد معامل التحويل الائتماني | عقود تحويل العملات الأجنبية بعد معامل التحويل الائتماني | الاجمالي قبل تخفيف مخاطر الائتمان |
| بنود نقدية | **53,656** | **-** | **53,656** | **53,656** | **-** | **-** | **53,656** |
| المطالبات على الدول السيادية | **1,213,901** | **5** | **1,213,906** | **1,213,901** | **3** | **45** | **1,213,949** |
| المطالبات على مؤسسات القطاع العام | **280,252** | **926** | **281,178** | **280,252** | **463** | **3** | **280,718** |
| المطالبات على البنوك | **632,446** | **351,716** | **984,162** | **632,446** | **172,140** | **1,241** | **805,827** |
| المطالبات على الشركات | **2,289,303** | **1,059,955** | **3,349,258** | **2,289,303** | **492,461** | **2,239** | **2,784,003** |
| الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد | **1,426,504** | **37,697** | **1,464,201** | **1,426,504** | **16,389** | **-** | **1,442,893** |
| انكشافات القروض المتأخرة | **33,996** | **166** | **34,162** | **33,996** | **83** | **-** | **34,079** |
| انكشافات أخرى | **335,817** | **374** | **336,191** | **335,817** | **187** | **-** | **336,004** |
| **المجموع** | **6,265,875** | **1,450,839** | **7,716,714** | **6,265,875** | **681,726** | **3,528** | **6,951,129** |

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2017

*(بالألف دينار كويتي)*

| | إجمالي الانكشاف للمخاطر | | | الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ممول | غير ممول | الإجمالي | انكشاف ممول لمخاطر الائتمان | انكشاف غير ممول لمخاطر الائتمان بعد معامل التحويل الائتماني | عقود تحويل العملات الأجنبية بعد معامل التحويل الائتماني | الاجمالي قبل تخفيف مخاطر الائتمان |
| بنود نقدية | 62,138 | - | 62,138 | 62,138 | - | - | 62,138 |
| المطالبات على الدول السيادية | 1,154,581 | 5 | 1,154,586 | 1,154,581 | 3 | 58 | 1,154,642 |
| المطالبات على مؤسسات القطاع العام | 211,048 | 1,115 | 212,163 | 211,048 | 558 | 9 | 211,615 |
| المطالبات على البنوك | 524,721 | 348,118 | 872,839 | 524,721 | 172,260 | 5,670 | 702,651 |
| المطالبات على الشركات | 2,220,929 | 1,057,484 | 3,278,413 | 2,220,929 | 478,065 | 3,318 | 2,702,312 |
| الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد | ,302,888 | 38,238 | ,341,126 | 1,302,888 | 16,713 | - | 1,319,601 |
| انكشافات القروض المتأخرة | 61,028 | 81 | 61,109 | 61,028 | 41 | - | 61,069 |
| انكشافات أخرى | 345,173 | 408 | 345,581 | 345,173 | 204 | - | 345,377 |
| المجموع | ,882,506 | ,445,449 | ,327,955 | ,882,506 | 667,844 | 9,055 | ,559,405 |

## تخفيف مخاطر الائتمان والموجودات المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان

وفقا للأسلوب القياسي الخاص بمعايير بازل 3 بخصوص مخاطر الائتمان، يتم تطبيق أساليب تخفيف مخاطر الائتمان للحد من الانكشافات لمخاطر الائتمان المرجحة بأوزان المخاطر وذلك لأغراض كفاية رأس المال. يبين إيضاح 24 (أ) حول البيانات المالية مخاطر الائتمان بالتفصيل كما يوضح سياسة وإطار عمل البنك الموضوع لإدارة هذه المخاطر. وفقا لمعايير بازل 3، سيتم عدم تحقق العقارات كضمان خلال خمس سنوات اعتبارًا من 31 ديسمبر 2014 مع اقتطاع إضافي بنسبة 10% كل سنة. في 31 ديسمبر 2018، تم تطبيق اقتطاع بنسبة 100% (2017: 90%) على الضمان العقاري. وبناءا عليه، وكما في 31 ديسمبر 2018، تم استبعاد العقارات بالكامل من أساليب تخفيف المخاطر لأغراض احتساب المخاطر.

تتطلب سياسة الائتمان لدى البنك تحديد متطلبات الضمان والحد الأدنى للتغطية -إن وجد- من خلال لجنة الائتمان المسئولة عن اعتماد التسهيلات الائتمانية استنادا على عدة عوامل منها القوة المالية للمقترض، ومصادر التدفقات النقدية للسداد، وسجلات التتبع، والدعم الجماعي، والتقلب ... وغيرها. إذا كانت ضمانات الأسهم هي المصدر الوحيد للسداد، يجب إضافة بند بإلزام المقترض برفع الضمان بناءا على طلب البنك. ففي حالة انخفاض قيمة الضمان المحتفظ به لقرض معين بأقل من نسبة تغطية الضمان المقررة مبدئيا وتصل إلى حد نسبة الاسترداد، يلتزم العميل بتقديم ضمان إضافي وذلك لاستعادة نسبة تغطية الضمان المقررة. كما يتم يومياً تقييم الأسهم المسعرة من خلال أسعار بورصة الكويت وأسواق الأوراق المالية المعتمدة. كما يتم تقييم الضمانات العقارية مرة واحدة سنوياً من قبل اثنين من مقيمي العقارات المستقلين (مع تطبيق التقييم الأقل من بين التقييمين).

في بعض الحالات يتم الحصول على كفالات شخصية / تضامنية من أفراد أو شركات ذات ملاءة ائتمانية عالية للمساعدة في ضمان التسهيلات الائتمانية. وتخضع أساليب التخفيف من مخاطر الائتمان المرتبطة بهذه الكفالات لغرض احتساب نسب رأس المال لما هو مقرر ضمن تعليمات بازل.

عادة ما تكون القروض الاستهلاكية غير مكفولة بضمانات ولكن يتم التخفيف من مخاطر الائتمان عن طريق تطبيق شرط "تحويل الراتب" حيث يطالب صاحب العمل للعميل (وعادة ما يكون وزارة حكومية) بتحويل راتب العميل مباشرة إلى حسابه لدى بنك الخليج. كما أن الضمان أو التأمين الذي يكون عادة على هيئة وديعة محجوزة لدى بنك الخليج أو تحويل لمكافأة نهاية الخدمة أو ضمان شخصي يتم الحصول عليه في حالات نادرة عندما يتم منح القروض الاستهلاكية إلى العملاء دون إجراء تحويل الراتب إلى البنك.

### إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان والموجودات الناتجة المرجحة بأوزان المخاطر

يقدم الجدول التالي مزيدًا من التقسيم للانكشاف بعد تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2018 و31 ديسمبر 2017 والموجودات الناتجة المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان إلى انكشافات مقدرة وغير مقدرة:

**الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان؛ والموجودات المرجحة بأوزان المخاطر كما في 31 ديسمبر 2018**

*(بالألف دينار كويتي)*

| | الانكشاف قبل تخفيف مخاطر الائتمان | الانكشاف لمخاطر الائتمان تخفيف مخاطر الائتمان | | | الانكشاف بعد تخفيف مخاطر الائتمان | الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | عقارات مؤهلة | ضمان مالي مؤهل | كفالات مؤهلة | | مقدرة | غير مقدرة | الإجمالي |
| بنود نقدية | 53,656 | - | - | - | 53,656 | - | - | - |
| المطالبات على الدول السيادية | 1,213,949 | - | 70 | - | 1,213,879 | 4,550 | - | 4,550 |
| المطالبات على مؤسسات القطاع العام | 280,718 | - | 463 | - | 280,255 | 26,251 | - | 26,251 |
| المطالبات على البنوك | 805,827 | - | 527 | - | 805,300 | 321,640 | 28 | 321,668 |
| المطالبات على الشركات | 2,784,003 | - | 431,184 | - | 2,352,819 | 1,925 | 2,348,968 | 2,350,893 |
| الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد | 1,442,893 | - | 142,507 | - | 1,300,386 | - | 1,296,012 | 1,296,012 |
| انكشافات القروض المتأخرة | 34,079 | - | 4,679 | - | 29,400 | - | 27,993 | 27,993 |
| انكشافات أخرى | 336,004 | - | 70,643 | - | 265,361 | - | 311,173 | 311,173 |
| المجموع | 6,951,129 | - | 650,072 | - | 6,301,056 | 354,366 | 3,984,174 | 4,338,540 |

الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان؛ والموجودات المرجحة بأوزان المخاطر كما في 31 ديسمبر 2017

*(بالألف دينار كويتي)*

| | الانكشاف قبل تخفيف مخاطر الائتمان | الانكشاف لمخاطر الائتمان تخفيف مخاطر الائتمان | | | الانكشاف بعد تخفيف مخاطر الائتمان | الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | عقارات مؤهلة | ضمان مالي مؤهل | كفالات مؤهلة | | مقدرة | غير مقدرة | الإجمالي |
| بنود نقدية | 62,138 | - | - | - | 62,138 | - | - | - |
| المطالبات على الدول السيادية | 1,154,642 | - | 112 | - | 1,154,530 | 13,579 | - | 13,579 |
| المطالبات على مؤسسات القطاع العام | 211,615 | - | 558 | - | 211,057 | 22,211 | - | 22,211 |
| المطالبات على البنوك | 702,651 | - | 841 | - | 701,810 | 286,181 | 15 | 286,196 |
| المطالبات على الشركات | 2,702,312 | 44,966 | 455,671 | - | 2,201,675 | 2,340 | 2,196,995 | 2,199,335 |
| الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد | 1,319,601 | 30 | 136,821 | - | 1,182,750 | - | 1,177,679 | 1,177,679 |
| انكشافات القروض المتأخرة | 61,069 | 9,001 | 19,831 | - | 32,237 | - | 31,106 | 31,106 |
| انكشافات أخرى | 345,377 | 5,532 | 51,941 | - | 287,904 | - | 338,672 | 338,672 |
| المجموع | 6,559,405 | 59,529 | 665,775 | - | 5,834,101 | 324,311 | 3,744,467 | 4,068,778 |

إن معظم أشكال تخفيف مخاطر الائتمان تكون على هيئة ضمان مالي مؤهل والذي يتمثل بشكل رئيسي في أسهم مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وودائع نقدية.

# محفظة المتاجرة

تقتصر محفظة المتاجرة على مستوى معقول لمركز العملات المفتوحة في سياق إدارة الميزانية العمومية للبنك.

يستخدم البنك الأسلوب القياسي لتحديد رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر السوق. ويتم ربط السجلات المصرفية للمتاجرة بالسوق على أساس يومي كما يستخدم البنك هيكل للحدود لإدارة ومراقبة الانكشافات لمخاطر السوق الناتجة من أنشطة المتاجرة والتداول. ويستخدم البنك أيضًا قيمة المتاجرة المعرضة للمخاطر لتتبع ومراقبة مخاطر تحويل العملات الأجنبية. ووفقا لقواعد بازل 3، يُحدد إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق عن طريق ضرب قيمة رأس المال المحمل لتغطية مخاطر السوق في نسبة 12.5.

**يعرض الجدول التالي تفاصيل رأس المال المحمل لتغطية مخاطر السوق بالنسبة للبنك كما في 31 ديسمبر 2018 و31 ديسمبر 2017:**

*(بالألف دينار كويتي)*

| مخاطر السوق | **31 ديسمبر 2018** | 31 ديسمبر 2017 | الفارق |
|---|---|---|---|
| مخاطر مركز أسعار الفائدة | **-** | - | - |
| مخاطر تحويل العملات الأجنبية | **81** | 187 | (106) |
| إجمالي متطلبات رأس المال لتغطية مخاطر السوق | **81** | 187 | (106) |
| الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق | **1,013** | 2,338 | (1,325) |
| اجمالي متطلبات رأس المال لتغطية مخاطر السوق (بنسبة 13%) | **132** | 304 | (172.25) |

في 31 ديسمبر 2018، كان إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق والبالغ قيمتها **1 مليون دينار كويتي** (2017: 2.3 مليون دينار كويتي) وإجمالي المتطلبات الرأسمالية بمبلغ **132 ألف دينار كويتي** (2017: 304 ألف دينار كويتي)

### مخاطر التشغيل

تم تصنيف أنشطة الأعمال لدى البنك إلى ثلاثة مجالات أعمال كما يلي: المتاجرة والمبيعات، الخدمات المصرفية التجارية، الخدمات المصرفية للأفراد. يتم استخدام أسلوب تسعير تحويلات الأموال الداخلية لدى البنك لتوزيع إيرادات الفوائد ومصروفات الفوائد بين مجالات الأعمال المذكورة أعلاه.

يبين الجدول التالي تفاصيل رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل بالنسبة للبنك كما في 31 ديسمبر 2018 و31 ديسمبر 2017:

**مخاطر التشغيل كما في 31 ديسمبر 2018**

*(بالألف دينار كويتي)*

| | متوسط إجمالي الإيرادات عن مدة 3 سنوات | معامل بيتا | رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل |
|---|---|---|---|
| المتاجرة والمبيعات | **31,997** | **18%** | **5,759** |
| الخدمات المصرفية التجارية | **76,815** | **15%** | **11,522** |
| الخدمات المصرفية للأفراد | **72,374** | **12%** | **8,685** |
| الإجمالي | **181,186** | | **25,966** |
| إجمالي الانكشاف المرجح بمخاطر التشغيل | | | **324,575** |
| اجمالي متطلبات رأس المال لتغطية مخاطر التشغيل (بنسبة 13%) | | | **42,195** |

مخاطر التشغيل كما في 31 ديسمبر 2017

*(بالألف دينار كويتي)*

| | متوسط إجمالي الإيرادات عن مدة 3 سنوات | معامل بيتا | رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل |
|---|---|---|---|
| المتاجرة والمبيعات | 28,481 | 18% | 5,127 |
| الخدمات المصرفية التجارية | 73,889 | 15% | 11,083 |
| الخدمات المصرفية للأفراد | 69,793 | 12% | 8,375 |
| الإجمالي | 172,163 | | 24,585 |
| إجمالي الانكشاف المرجح بمخاطر التشغيل | | | 307,313 |
| اجمالي متطلبات رأس المال لتغطية مخاطر التشغيل (بنسبة 13%) | | | 39,951 |

وفقا لتعليمات بازل 3، يحتسب إجمالي رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل عن طريق ضرب متوسط إجمالي الإيرادات لمدة 3 سنوات لمجالات الأعمال في معامل بيتا محدد مسبقًا. ويحدد إجمالي الانكشاف المرجح بمخاطر التشغيل عن طريق ضرب رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل في نسبة 12.5. يشمل إجمالي الإيرادات صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات غير المتولدة من الفوائد مع استبعاد الأرباح المحققة من بيع الأوراق المالية في السجلات المصرفية. في 31 ديسمبر 2018، بلغ المتوسط المرجح للتعرض لمخاطر التشغيل **324.6 مليون دينار كويتي** (2017: 307.3 مليون دينار كويتي) واجمالي متطلبات رأس المال لتغطية مخاطر التشغيل بنسبة 13% وبمبلغ **42.2 مليون دينار كويتي** (2017: 40.0 مليون دينار كويتي).

### مخاطر أسعار الأسهم في السجلات المصرفية

لا يتداول بنك الخليج في الأسهم. يتم الاحتفاظ بجميع استثمارات البنك في الأوراق المالية في السجلات المصرفية (أي لغير أغراض المتاجرة) ويتم تصنيفها تحت بند موجودات مالية "مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الاخرى" (المصنفة سابقاً كمتاحة للبيع) أي أنها تمثل الموجودات التي يتم شراؤها للاحتفاظ بها لمدة زمنية غير محددة والتي من الممكن بيعها إذا دعت الحاجة للسيولة أو في حالة التغيرات في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو أسعار الأسهم. إن القيم العادلة للأدوات المسعرة مبنية على أساس أسعار الشراء عند الإقفال أو باستخدام السعر الحالي في السوق لتلك الأداة. تم تحديث القيمة العادلة للأدوات غير المسعرة التي يتم تقديرها من خلال معدلات السعر / الربحية او السعر / التدفقات النقدية بحيث تعكس الظروف المحددة لجهة الإصدار. كما أن القيم العادلة للاستثمارات في الصناديق المشتركة أو صناديق حصص الاستثمار أو الأدوات الاستثمارية المشابهة مبنية على أساس آخر سعر شراء معلن/آخر صافي قيمة موجودات معلن. يستخدم البنك خدمات التقييم الخارجي عند الضرورة.

اعتبارا من 1 يناير 2018، قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9. وقد اختارت إدارة البنك على نحو غير قابل للإلغاء تصنيف الاستثمارات في أوراق مالية كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى. تقضي سياسة البنك بتصنيف الاستثمارات في أوراق مالية كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى عندما يتم الاحتفاظ بهذه الاستثمارات لأغراض بخلاف توليد عائدات استثمارية. عند تطبيق هذا الاختيار، يتم تسجيل أرباح وخسائر القيمة العادلة في

الإيرادات الشاملة الأخرى ولا يتم لاحقاً إعادة تصنيفها الى بيان الدخل؛ بما في ذلك عند البيع. يتم تحديد هذا التصنيف لكل أداة على حدة. عند البيع، يعاد تصنيف الأرباح او الخسائر المتراكمة من احتياطي القيمة العادلة إلى الأرباح المرحلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية.

يوضح الجدول التالي القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية المحتفظ بها في 31 ديسمبر 2018 و31 ديسمبر 2017 وكذلك الأرباح غير المحققة المتراكمة في احتياطي القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية والتأثيرات على رأس المال الرقابي.

**المعلومات المتعلقة بمركز أسهم البنك المرخص في السجل المصرفي كما في 31 ديسمبر 2018**

*(بالألف دينار كويتي)*

| | أسهم متداولة علنًا | أسهم غير متداولة بصورة غير علنية | إجمالي الاستثمارات في أوراق مالية |
|---|---|---|---|
| **إجمالي القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية – مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر** | **15,723** | **19,378** | **35,101** |
| أرباح غير محققة من الأوراق المالية (جزء من شريحة حقوق المساهمين العامة 1) | **3,135** | **4,223** | **7,358** |
| **تفاصيل رأس المال الرقابي** | | | |
| متطلبات رأس المال الرقابي | **2,201** | **2,713** | **4,914** |
| **تفاصيل بيان الدخل** | | | |
| إيرادات من بيع الاستثمارات في أوراق مالية | | | **-** |

المعلومات المتعلقة بمركز أسهم البنك المرخص في السجل المصرفي كما في 31 ديسمبر 2017

*(بالألف دينار كويتي)*

| | أسهم متداولة علنًا | أسهم غير متداولة بصورة غير علنية | إجمالي الاستثمارات في أوراق مالية |
|---|---|---|---|
| **إجمالي القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية – مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر** | 15,391 | 22,269 | 37,660 |
| أرباح غير محققة من الأوراق المالية (جزء من شريحة حقوق المساهمين العامة 1) | 2,080 | 4,379 | 6,459 |
| **تفاصيل رأس المال الرقابي** | | | |
| متطلبات رأس المال الرقابي | 2,155 | 3,118 | 5,272 |
| **تفاصيل بيان الدخل** | | | |
| إيرادات من بيع الاستثمارات في أوراق مالية | | | **2,822** |

لدى البنك استثمار جوهري في مؤسسة مالية تم تصنيفه كاستثمارات في مؤسسات مالية أقل من حدود الاقتطاع.

## مخاطر أسعار الفائدة في السجلات المصرفية

يتأثر صافي إيرادات الفوائد المستقبلية بالتحركات في أسعار الفائدة. ويتمثل والجزء الرئيسي من إدارة البنك لمخاطر السوق في السجلات المصرفية (اي غير التجارية) في إدارة حساسية صافي إيرادات البنك من الفوائد للتغيرات في معدلات الفائدة السوقية. يظهر مدى تأثر صافي ايرادات الفوائد لتغير سعر الفائدة في ايضاح 24 (ب) من البيان المالي.

## مخاطر الائتمان المتعلقة بالأطراف المقابلة

قام البنك بتطوير مجموعة من السياسات والعمليات المرتبطة بالمخاطر لتحديد وقياس ومراقبة مخاطر الائتمان المتعلقة بالأطراف المقابلة ورفع التقارير عنها. تتكامل هذه السياسات مع إدارة مخاطر الائتمان وتم تطبيقها لوضع الحدود الداخلية للمؤسسة فيما يتعلق بالحد الأقصى للانكشاف بناء على التصنيف الائتماني للطرف المقابل. ذلك حيث تخصص حدود الانكشاف الأعلى للأطراف المقابلة ذات درجات التصنيف العالية، في حين تطبق حدود الانكشاف المنخفضة على الاطراف المقابلة ذات درجات التصنيف الأقل. وقد تم تحديد هذه الحدود بناء على احتمالية التعثر المرتبطة بكل درجة من درجات المخاطر المتعلقة بالمقترضين. وفي ضوء احتمالات التعثر، يسعى البنك الى الحد من تكبد خسائر غير متوقعة.

بالنسبة لعقود العملات الأجنبية، فقد تم تطوير هيكل الحدود بناء على أجل العقد والمخاطر المترتبة على التقلب المتعلق بالعقود الأساسية. وقد تم تصميم هياكل الحدود المتعلقة بالأطراف المقابلة حسب المنتجات بما في ذلك الحدود الموضوعة فيما يتعلق بالحد الأقصى من مخاطر التسليم اليومية.

### سياسة المكافآت

لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على التقرير السنوي – الجزء التابع للحوكمة.

### نموذج الإفصاحات العامة عن نسبة الرفع المالي

وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي (التعميم الصادر من بنك الكويت المركزي رقم 2/ ب س/ 342/ 2015)، يجب على البنوك الكويتية الحفاظ على نسبة رفع مالي بحد أدنى 3% اعتبارا من 2015/12/31. ويتم احتساب نسبة الرفع المالي كنسبة من الشريحة 1 من رأس المال وفقا لقواعد بازل 3 إلى إجمالي الانكشاف. ويمثل إجمالي الانكشاف مجموع الانكشافات داخل وخارج الميزانية العمومية بعد تعديل معامل التحويل الائتماني.

*(بالألف دينار كويتي)*

| | | 31 ديسمبر 2018 | 31 ديسمبر 2017 | الفارق |
|---|---|---|---|---|
| | **الانكشافات داخل الميزانية** | | | |
| 1. | البنود داخل الميزانية (باستثناء المشتقات ومعاملات تمويل الأوراق المالية ولكنها مشتملة على الضمانات) | **6,016,347** | 5,683,404 | 332,943 |
| 2. | (مبالغ الموجودات المخصومة عند تحديد الشريحة 1 من رأس المال وفقا لقواعد بازل 3) | **-** | - | - |
| 3. | اجمالي الانكشافات داخل الميزانية (باستثناء المشتقات ومعاملات تمويل الأوراق المالية) (مجموع البند 1 و2) | **6,016,347** | 5,683,404 | 332,943 |
| | **انكشافات المشتقات** | | | |
| 4. | تكلفة الاستبدال المرتبطة بجميع معاملات المشتقات (أي بالصافي بعد هامش فروق النقد المؤهلة) | **-** | - | - |
| 5. | المبالغ المضافة الى PFE المرتبطة بجميع معاملات المشتقات | **-** | - | - |
| 6. | الإجمالي لضمانات المشتقات المقدمة والمخصومة من موجودات الميزانية العمومية طبقًا لإطار العمل المحاسبي التشغيلي | **-** | - | - |
| 7. | (الخصومات لموجودات الأرصدة المدينة لهامش فروق النقد المقدم في معاملات المشتقات) | **-** | - | - |
| 8. | (المراكز المقابلة المركزية المعفاة لانكشافات التداول التي تم مقاصتها للعملاء) | **-** | - | - |
| 9. | المبلغ الاسمي المعدل الفعلي للمشتقات الائتمانية المكتتبة | **-** | - | - |
| 10. | (المبادلات الاسمية الفعلية المعدلة والخصومات الإضافية للمشتقات الائتمانية المكتتبة) | **-** | - | - |
| 11. | **إجمالي انكشافات المشتقات (مجموع البنود من 4 إلى 10)** | **-** | - | - |
| | **انكشافات معاملات تمويل الأوراق المالية** | **-** | | |
| 12. | إجمالي موجودات معاملات تمويل الأوراق المالية (دون أي تحقق للمقاصة) | **-** | - | - |
| 13. | (المبالغ المقاصة للأرصدة النقدية الدائنة والمدينة من إجمالي موجودات معاملات تمويل الأوراق المالية) | **-** | - | - |
| 14. | انكشافات الأطراف المقابلة المركزية لموجودات تمويل الاوراق المالية | **-** | - | - |
| 15. | انكشافات معاملات الوكلاء | **-** | - | - |
| 16. | **إجمالي انكشافات معاملات تمويل الأوراق المالية (مجموع البنود من 12 إلى 15)** | **-** | - | - |
| | **انكشافات أخرى خارج الميزانية** | | | |
| 17. | انكشافات خارج الميزانية (قبل تطبيق معامل التحويل الائتماني) | **2,318,708** | 2,762,287 | (443,579) |
| 18. | (تعديلات لتعكس التحويل إلى المبالغ المكافئة للتحويل الائتماني) | **(1,483,668)** | (1,800,284) | (316,616) |
| 19. | **البنود خارج الميزانية (مجموع البندين 17 و 18)** | **835,040** | 962,003 | (126,963) |
| | **رأس المال وإجمالي الانكشافات** | | | |
| 20. | الشريحة 1 من رأس المال | **628,693** | 601,278 | 27,415 |
| 21. | إجمالي الانكشافات (مجموع البنود 3 و11 و16 و19) | **6,851,387** | 6,645,407 | 205,980 |
| | **نسبة الرفع المالي** | | | |
| 22. | **نسبة الرفع المالي طبقًا لتعليمات بازل 3 (الشريحة 1 من رأس المال (20) / إجمالي الانكشافات (21))** | **9.18%** | 9.05% | 0.13% |

يعرض الجدول التالي مطابقة الموجودات داخل الميزانية وفقا للبيانات المالية المنشورة بالإضافة إلى إجمالي مبلغ الانكشاف ضمن قياس نسبة الرفع.

### ملخص المقارنة بين الموجودات المحاسبية وقياس الانكشاف لنسبة الرفع

*(بالألف دينار كويتي)*

| | | 31 ديسمبر 2018 | 31 ديسمبر 2017 | الفارق |
|---|---|---|---|---|
| .1 | إجمالي الموجودات المجمعة وفقا للبيانات المالية المنشورة | **6,016,347** | 5,683,404 | 332,943 |
| .2 | تعديل للاستثمارات في المؤسسات المصرفية أو المالية أو شركات التأمين أو التجارية المجمعة للأغراض المحاسبية ولكن خارج نطاق التجميع الرقابي | **-** | - | - |
| .3 | تعديل للموجودات على سبيل الامانة المحققة في الميزانية العمومية وفقا لإطار العمل المحاسبي التشغيلي ولكن المستبعدة من قياس الانكشاف لنسبة الرفع | **-** | - | - |
| .4 | تعديلات للأدوات المالية المشتقة | **-** | - | - |
| .5 | تعديلات لمعاملات تمويل الأوراق المالية (أي التزام إعادة الشراء والمعاملات المماثلة من الإقراض المكفول بضمان) | **-** | - | - |
| .6 | تعديلات للبنود خارج الميزانية (أي التحويل إلى المبالغ المكافئة الائتمانية للانكشافات خارج الميزانية) | **835,040** | 962,003 | (126,963) |
| .7 | تعديلات أخرى | **-** | - | - |
| .8 | **الانكشاف لنسبة الرفع** | **6,851,387** | 6,645,407 | 205,980 |

# البيانـــات المالـيـــة


- تقرير مراقبي الحسابات المستقلين ..... 86
- بيان الدخل ..... 90
- بيان الدخل الشامل ..... 91
- بيان المركز المالي ..... 92
- بيان التدفقات النقدية ..... 93
- بيان التغيرات في حقوق الملكية ..... 94
- إيضاحات حول البيانات المالية ..... 95

EY
نبني عالما أفضل للعمل
العيبان والعصيمي وشركاهم
إرنست ويونغ

محاسبون قانونيون
صندوق رقم 74 الصفاة
الكويت الصفاة 13001
ساحة الصفاة
برج بيتك الطابق 18-21
شارع أحمد الجابر

هاتف: 2245 2880 / 2295 5000
فاكس: 2245 6419
kuwait@kw.ey.com
www.ey.com/me

Deloitte.
ديلويت وتوش
الوزان وشركاه

شارع أحمد الجابر، الشرق
مجمع دار العوضي- الدور السابع والتاسع
ص.ب : 20174 الصفاة 13062 أو
ص.ب : 23049 الصفاة 13091
الكويت
هاتف : 2243 8060 - 965 2240 8844 +
فاكس : 2245 2080 - 965 2240 8855 +
www.deloitte.com

# تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة مساهمي بنك الخليج ش.م.ك.ع

## تقرير حول تدقيق البيانات المالية

### الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لبنك الخليج ش.م.ك.ع. ("البنك")، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2018 وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للبنك كما في 31 ديسمبر 2018 وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت.

### أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقًا لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في قسم "مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية" في تقريرنا. ونحن مستقلون عن البنك وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الكويت. وقد قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه المتطلبات وميثاق الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين. وإننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

## أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، في حكمنا المهني، هي تلك الأمور التي كانت الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للسنة الحالية. وتم عرض هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل وإبداء رأينا حولها دون إبداء رأي منفصل حول هذه الأمور. فيما يلي تفاصيل أمور التدقيق الرئيسية التي قمنا بتحديدها وكيفية معالجتنا لكل أمر من هذه الأمور في إطار تدقيقنا له.

### خسائر الائتمان للقروض والسلف

يتم تسجيل خسائر الائتمان للقروض والسلف ("التسهيلات الائتمانية") الممنوحة إلى العملاء والبنوك إما حسب خسائر الائتمان المتوقعة المحددة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية ("المعيار الدولي للتقارير المالية 9") طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصص المطلوب طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى، كما هو مفصح عنها في السياسات المحاسبية وضمن الإيضاح 2 حول البيانات المالية.

إن الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي يعتبر سياسة محاسبية جديدة ومعقدة وتتطلب إصدار أحكام جوهرية عند تطبيقها. تستند خسائر الائتمان المتوقعة إلى أحكام الإدارة التي يتم اتخاذها في تقييم الازدياد الملحوظ في خسائر الائتمان وتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى عدة مراحل وتحديد وقوع حالات التعثر وإعداد نماذج تقييم احتمالية تعثر العملاء وتقدير التدفقات النقدية الناتجة من إجراءات الاسترداد أو تحقيق الضمانات. يستند الاعتراف بالمخصص المحدد في حالة التسهيل منخفض القيمة طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي إلى القواعد المقررة من قبل بنك الكويت المركزي حول الحد الأدنى للمخصص المسجل بالإضافة إلى أي مخصص إضافي يتم تسجيله استنادا إلى تقدير الإدارة حول التدفقات النقدية المتوقعة المتعلقة بذلك التسهيل الائتماني.

نظراً لأهمية التسهيلات الائتمانية وما يرتبط بها من عدم تأكد حول التقديرات وأحكام يتم إصدارها في احتساب انخفاض القيمة، فإنها تعتبر أحد أمور التدقيق الرئيسية.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها تقييم تصميم وتنفيذ أدوات الرقابة والمدخلات والافتراضات المستخدمة من قبل البنك في تطوير النماذج بالإضافة إلى أدوات الرقابة الخاصة بالحوكمة والمراجعة والتي تستند إليها الإدارة في تحديد مدى ملاءمة خسائر الائتمان.

بالنسبة لخسائر الائتمان المتوقعة المحددة استناداً إلى المعيار الدولي للتقارير المالية 9 طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، حددنا عينات من تسهيلات الائتمان القائمة كما في تاريخ البيانات المالية وتحققنا من مدى ملاءمة قيام البنك بتحديد التغيرات في خسائر الائتمان والأساس المترتب على ذلك لتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى مراحله مختلفة. بالنسبة لعينة التسهيلات الائتمانية، تحققنا من مدى تناسب معايير البنك لتحديد المراحل وقيمة التعرض عند التعثر واحتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر بما في ذلك أهلية وقيمة الضمان المحتسب في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة المستخدمة من قبل البنك لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة اخذاً في الاعتبار تعليمات بنك الكويت المركزي. كما تحققنا من مدى تناسب مختلف المدخلات والافتراضات المستخدمة من قبل إدارة البنك لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة.

إضافة إلى ذلك وبالنسبة لمتطلبات المخصصات لبنك الكويت المركزي، قمنا بتقييم معايير تحديد ما إذا كان هناك ضرورة لاحتساب أية خسائر ائتمان طبقا للتعليمات ذات الصلة وما إذا كان يتم احتسابها طبقاً لذلك عند الضرورة. وبالنسبة للعينات المختارة، قمنا بالتحقق مما إذا كانت إدارة البنك قد قامت بتحديد كافة أحداث انخفاض القيمة. وبالنسبة للعينات المختارة التي اشتملت أيضاً على تسهيلات ائتمانية منخفضة القيمة، قمنا أيضاً بتقييم الضمان والتحقق من عمليات احتساب المخصصات الناتجة.

## معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للبنك لسنة 2018

إن الإدارة هي المسؤولة عن هذه المعلومات الأخرى. يتكون قسم "المعلومات الأخرى" من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك لسنة 2018، بخلاف البيانات المالية وتقرير مراقبي الحسابات حولها. لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة البنك، قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي للبنك بعد تاريخ تقرير مراقبي الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يغطي المعلومات الأخرى ولا يعبر عن أي نتيجة تدقيق حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المبينة أعلاه حال توفرها وتحديد ما إذا كانت غير متوافقة بصورة مادية مع

البيانات المالية أو حسبما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها.

وإذا ما توصلنا إلى وجود أي أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، فإنه يتعين علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

### مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة البنك على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم الإدارة تصفية البنك أو وقف أعماله أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد البيانات المالية للبنك.

### مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائمًا باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكامًا مهنيةً وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى البنك.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكًا جوهرياً حول قدرة البنك على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقبي الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف البنك عن متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.

## مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إننـا نتواصـل مـع المسـؤولين عن الحوكمة حـول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيـق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

نزود أيضًا المسؤولين عن الحوكمة ببيان يفيد بالتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يختص بالاستقلالية، ونبلغهم أيضًا بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها من المحتمل أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى التدابير ذات الصلة، متى كان ذلك مناسباً.

ومـن خـلال الأمـور التـي يتم إبلاغ المسـؤولين عن الحوكمة بها، نحدد تلك الأمور التي تشـكل الأمور الأكثر أهميـة في تدقيق البيانات المالية للسـنة الحالية، ولذلك تعتبر هـي أمـور التدقيـق الرئيسـية. إننـا نفصـح عن هذه الأمور في تقرير مراقبي الحسـابات الخاص بنا مـا لم يمنع القانـون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هـذه الأمور أو، في أحوال نادرة جداً، عندما نتوصل إلى أن أمرا ما يجب عدم الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح تتجاوز المكاسب العامة له.

## تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، وأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشـأن كفاية رأس المال والتعليمات بشـأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميما بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب أ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/ ر ب /2014/342 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، وعقد التأسيس والنظام الأساسـي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميما بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب أ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/ ر ب /2014/342 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، ولقانون الشـركات رقم 1 لسـنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، أو لعقد التأسيس وللنظام الأساسـي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبيـن أيضـاً أنـه خـلال تدقيقنـا لم يرد إلى علمنا وجـود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسـنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شـأن النقد وبنـك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

**وليد عبد الله العصيمي**

سجل مراقبي الحسابات رقم 68 فئة أ

إرنست ويونغ

العيبان والعصيمي وشركاهم

**طلال يوسف المزيني**

سجل مراقبي الحسابات رقم 209 فئة أ

ديلويت وتوش – الوزان وشركاه

13 يناير 2019

الكويت

# بيان الدخل

**السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018**

| | إيضاحات | 2018<br>ألف دينار كويتي | 2017<br>ألف دينار كويتي |
|---|---|---|---|
| إيرادات فوائد | 3 | **242,706** | 206,008 |
| مصروف فوائد | 4 | **(90,078)** | (73,777) |
| **صافي إيرادات الفوائد** | | **152,628** | 132,231 |
| صافي أتعاب وعمولات | 6 | **29,997** | 30,837 |
| صافي أرباح من التعامل بالعملات الأجنبية والمشتقات | 7 | **9,059** | 9,178 |
| أرباح محققة من بيع استثمارات في أوراق مالية | | **-** | 2,822 |
| إيرادات توزيعات أرباح | | **1,229** | 1,210 |
| إيرادات أخرى | | **1,536** | 5,104 |
| **إيرادات التشغيل** | | **194,449** | 181,382 |
| مصروفات موظفين | | **42,825** | 42,266 |
| تكاليف إشغال | | **4,656** | 4,365 |
| استهلاك | | **3,755** | 3,210 |
| مصروفات أخرى | | **15,777** | 14,444 |
| **مصروفات التشغيل** | | **67,013** | 64,285 |
| **ربح التشغيل قبل المخصصات / خسائر انخفاض القيمة** | | **127,436** | 117,097 |
| تحميل (إلغاء) مخصصات: | | | |
| – محددة | 5 | **59,326** | 88,863 |
| – عامة | 12,18 | **49,595** | (19,079) |
| استردادات قروض، بالصافي بعد الشطب | 12 | **(57,918)** | (6,502) |
| صافي مخصص موجودات مالية أخرى | | **70** | - |
| خسارة انخفاض قيمة موجودات أخرى | 14 | **16,821** | 3,366 |
| خسائر انخفاض قيمة استثمارات في أوراق مالية – أسهم | | **-** | 33 |
| | | **67,894** | 66,681 |
| **ربح التشغيل** | | **59,542** | 50,416 |
| مكافأة أعضاء مجلس الإدارة | 22 | **135** | 135 |
| حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي | | **596** | 505 |
| ضريبة دعم العمالة الوطنية | | **1,474** | 1,248 |
| **الزكاة** | | **596** | 505 |
| **ربح السنة** | | **56,741** | 48,023 |
| ربحية السهم الأساسية والمخففة (فلس) | 8 | **20** | 17 |

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 تشكل جزءًا من هذه البيانات المالية.

# بيان الدخل الشامل

**السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018**

| | 2018<br>ألف دينار كويتي | 2017<br>ألف دينار كويتي |
|---|---|---|
| ربح السنة | **56,741** | 48,023 |
| **إيرادات شاملة أخرى** | | |
| *بنود لن يتم إعادة تصنيفها لاحقا إلى بيان الدخل:* | | |
| صافي التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات في أوراق مالية – أسهم | **118** | - |
| إعادة تقييم مباني ومعدات | **131** | (758) |
| *بنود يعاد أو قد يعاد تصنيفها لاحقًا إلى بيان الدخل:* | | |
| صافي التغيرات في القيمة العادلة لأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى | **24** | - |
| استثمارات في أوراق مالية: | | |
| صافي الأرباح المحققة من البيع | **-** | (313) |
| خسارة انخفاض في القيمة | **-** | 33 |
| صافي الأرباح غير المحققة | **-** | 1,171 |
| **إيرادات شاملة أخرى للسنة** | **273** | 133 |
| **إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة** | **57,014** | 48,156 |

# بيان المركز المالي

**كما في 31 ديسمبر 2018**

| | إيضاحات | 2018<br>ألف دينار كويتي | 2017<br>ألف دينار كويتي |
|---|---|---|---|
| **الموجودات** | | | |
| نقد ونقد معادل | 9 | **742,109** | 475,441 |
| أذونات وسندات خزانة | 10 | **395,736** | 566,784 |
| سندات بنك الكويت المركزي | 11 | **321,953** | 394,555 |
| ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى | 9 | **156,569** | 39,053 |
| قروض وسلف للبنوك | 12 | **143,668** | 128,930 |
| قروض وسلف للعملاء | 12 | **3,950,053** | 3,808,766 |
| استثمارات في أوراق مالية | 13 | **167,372** | 117,820 |
| موجودات أخرى | 14 | **107,147** | 122,101 |
| مباني ومعدات | | **31,740** | 29,954 |
| **مجموع الموجودات** | | **6,016,347** | 5,683,404 |
| **المطلوبات وحقوق الملكية** | | | |
| **المطلوبات** | | | |
| المستحق للبنوك | 15 | **414,482** | 412,105 |
| ودائع من المؤسسات المالية | 15 | **1,005,894** | 969,197 |
| ودائع العملاء | 16 | **3,734,755** | 3,489,977 |
| سندات مساندة ضمن الشريحة 2 | 17 | **100,000** | 100,000 |
| مطلوبات أخرى | 18 | **132,523** | 110,847 |
| **إجمالي المطلوبات** | | **5,387,654** | 5,082,126 |
| **حقوق الملكية** | | | |
| رأس المال | 19 | **304,813** | 304,813 |
| احتياطي قانوني | 20 | **32,429** | 26,475 |
| علاوة إصدار أسهم | 20 | **153,024** | 153,024 |
| احتياطي إعادة تقييم عقارات | 20 | **17,983** | 17,852 |
| احتياطي أسهم خزينة | 21 | **24,111** | 24,246 |
| احتياطي القيمة العادلة | | **7,382** | 6,444 |
| أرباح مرحلة | | **162,556** | 139,181 |
| | | **702,298** | 672,035 |
| أسهم خزينة | 21 | **(73,605)** | (70,757) |
| إجمالي حقوق الملكية | | **628,693** | 601,278 |
| مجموع المطلوبات وحقوق الملكية | | **6,016,347** | 5,683,404 |

**عمر قتيبة الغانم**
(رئيس مجلس الإدارة)

**انطوان ضاهر**
(الرئيس التنفيذي)

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 تشكل جزءًا من هذه البيانات المالية.

# بيان التدفقات النقدية

**السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018**

| | إيضاحات | 2018<br>ألف دينار كويتي | 2017<br>ألف دينار كويتي |
|---|---|---|---|
| **أنشطة التشغيل** | | | |
| ربح السنة | | **56,741** | 48,023 |
| تعديلات: | | | |
| تعديل معدل الفائدة الفعلي | | **(22)** | - |
| أرباح محققة من بيع استثمارات في أوراق مالية | | **-** | (2,822) |
| إيرادات توزيعات أرباح | | **(1,229)** | (1,210) |
| استهلاك | | **3,755** | 3,210 |
| مخصصات خسائر القروض | 5,12,18 | **108,921** | 69,784 |
| صافي مخصص موجودات مالية أخرى | | **70** | - |
| خسائر انخفاض قيمة موجودات أخرى | | **16,821** | 3,366 |
| خسائر انخفاض قيمة استثمارات في أوراق مالية – أسهم | | **-** | 33 |
| ربح التشغيل قبل التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل | | **185,057** | 120,384 |
| *النقص / (الزيادة) في موجودات التشغيل:* | | | |
| أذونات وسندات خزانة | | **171,048** | (193,865) |
| سندات بنك الكويت المركزي | | **72,602** | (18,315) |
| ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى | | **(117,600)** | 68,960 |
| قروض وسلف للبنوك | | **(14,647)** | 7,731 |
| قروض وسلف للعملاء | | **(244,520)** | (431,957) |
| موجودات أخرى | | **(272)** | 64,449 |
| الزيادة / (النقص) في مطلوبات التشغيل: | | | |
| المستحق للبنوك | | **2,377** | (68,259) |
| ودائع من المؤسسات المالية | | **36,697** | 144,517 |
| ودائع عملاء | | **244,778** | 94,637 |
| مطلوبات أخرى | | **15,919** | 16,957 |
| *صافي التدفقات النقدية الناتجة من/ (المستخدمة في) أنشطة التشغيل* | | **351,439** | (194,761) |
| **أنشطة الاستثمار** | | | |
| شراء استثمارات في أوراق مالية | | **(57,198)** | (14,998) |
| متحصلات من بيع استثمارات في أوراق مالية | | **5,781** | 43,765 |
| شراء مباني ومعدات | | **(5,410)** | (4,925) |
| إيرادات توزيعات أرباح مستلمة | | **1,229** | 1,210 |
| *صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) / الناتجة من أنشطة الاستثمار* | | **(55,598)** | 25,052 |
| **أنشطة التمويل** | | | |
| توزيعات أرباح مدفوعة | 22 | **(26,190)** | (20,370) |
| شراء أسهم خزينة | | **(3,125)** | - |
| متحصلات من بيع أسهم خزينة | | **142** | - |
| *صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل* | | **(29,173)** | (20,370) |
| **صافي الزيادة / (النقص) في النقد والنقد المعادل** | | **266,668** | (190,079) |
| **النقد والنقد المعادل في 1 يناير** | | **475,441** | 665,520 |
| **النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر** | 9 | **742,109** | 475,441 |
| ***معلومات إضافية عن التدفقات النقدية*** | | | |
| فوائد مستلمة | | **242,535** | 207,073 |
| فوائد مدفوعة | | **88,356** | 70,082 |

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 تشكل جزءًا من هذه البيانات المالية.

# بيان التغيرات في حقوق الملكية

**السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018**

| | رأس المال ألف دينار كويتي | الاحتياطيات | | | | | | | أسهم خزينة ألف دينار كويتي | المجموع ألف دينار كويتي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | احتياطي قانوني ألف دينار كويتي | علاوة إصدار أسهم ألف دينار كويتي | احتياطي إعادة تقييم عقارات ألف دينار كويتي | احتياطي أسهم خزينة ألف دينار كويتي | احتياطي القيمة العادلة ألف دينار كويتي | أرباح مرحلة ألف دينار كويتي | الإجمالي الفرعي للاحتياطيات ألف دينار كويتي | | |
| في 1 يناير 2017 | 304,813 | 21,433 | 153,024 | 18,610 | 24,246 | 5,553 | 116,570 | 339,436 | (70,757) | 573,492 |
| ربح السنة | - | - | - | - | - | - | 48,023 | 48,023 | - | 48,023 |
| إيرادات شاملة أخرى للسنة | - | - | - | (758) | - | 891 | - | 133 | - | 133 |
| إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة | - | - | - | (758) | - | 891 | 48,023 | 48,156 | - | 48,156 |
| توزيعات أرباح مدفوعة (إيضاح 22) | - | - | - | - | - | - | (20,370) | (20,370) | - | (20,370) |
| المحول إلى الاحتياطي | - | 5,042 | - | - | - | - | (5,042) | - | - | - |
| في 31 ديسمبر 2017 | 304,813 | 26,475 | 153,024 | 17,852 | 24,246 | 6,444 | 139,181 | 367,222 | (70,757) | 601,278 |
| **في 1 يناير 2018** | **304,813** | **26,475** | **153,024** | **17,852** | **24,246** | **6,444** | **139,181** | **367,222** | **(70,757)** | **601,278** |
| تأثير التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 (إيضاح 2.6) | - | - | - | - | - | (242) | (184) | (426) | - | (426) |
| **في 1 يناير 2018 (معاد إدراجه)** | **304,813** | **26,475** | **153,024** | **17,852** | **24,246** | **6,202** | **138,997** | **366,796** | **(70,757)** | **600,852** |
| ربح السنة | - | - | - | - | - | - | 56,741 | 56,741 | - | 56,741 |
| إيرادات شاملة أخرى للسنة | - | - | - | 131 | - | 142 | - | 273 | - | 273 |
| إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة | - | - | - | 131 | - | 142 | 56,741 | 57,014 | - | 57,014 |
| توزيعات أرباح مدفوعة (إيضاح 22) | - | - | - | - | - | - | (26,190) | (26,190) | - | (26,190) |
| خسائر محققة من أوراق مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى | - | - | - | - | - | 1,038 | (1,038) | - | - | - |
| شراء أسهم خزينة | - | - | - | - | - | - | - | - | (3,125) | (3,125) |
| بيع أسهم خزينة | - | - | - | - | - | - | - | - | 277 | 277 |
| خسائر من بيع أسهم خزينة | - | - | - | - | (135) | - | - | (135) | - | (135) |
| المحول إلى الاحتياطي | - | 5,954 | - | - | - | - | (5,954) | - | - | - |
| **في 31 ديسمبر 2018** | **304,813** | **32,429** | **153,024** | **17,983** | **24,111** | **7,382** | **162,556** | **397,485** | **(73,605)** | **628,693** |

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 تشكل جزءًا من هذه البيانات المالية.

# إيضاحات حول البيانات المالية

**31 ديسمبر 2018**

## 1. التأسيس والتسجيل

إن بنك الخليج ش.م.ك.ع. («البنك») هو شركة مساهمة عامة تأسست في الكويت بتاريخ 29 أكتوبر 1960 ومسجلة كمصرف لدى بنك الكويت المركزي، وأسهم البنك مدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية. يقع مكتب البنك المسجل في شارع مبارك الكبير، ص.ب. 3200 – 13032 الصفاة، مدينة الكويت.

تم الموافقة على إصدار البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 وفقًا لقرار مجلس إدارة البنك في 13 يناير 2019. إن الجمعية العمومية السنوية للمساهمين لديها صلاحية تعديل هذه البيانات المالية بعد إصدارها.

تم توضيح الأنشطة الرئيسية للبنك في الإيضاح 27.

## 2. السياسات المحاسبية

### 2.1 أساس الإعداد

يتم إعداد البيانات المالية وفقا لمبدأ القياس على أساس التكلفة التاريخية باستثناء الاستثمارات في أوراق مالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، والأدوات المالية المشتقة، والأرض الملك الحر والمباني التي يتم قياسها وفقًا للقيمة العادلة.

تم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي، وهو العملة الرئيسية للبنك، مقربة إلى أقرب ألف (ألف دينار كويتي)، ما لم يذكر خلاف ذلك.

### بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لتعليمات مؤسسات الخدمات المالية الصادرة عن بنك الكويت المركزي في دولة الكويت. وتتطلب هذه التعليمات احتساب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أكبر؛ والتأثير الناتج على الإفصاحات ذات الصلة؛ وتطبيق متطلبات كافة المعايير الدولية للتقارير المالية الاخرى الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

### عرض البيانات المالية

يقوم البنك بعرض بيان مركزه المالي حسب ترتيب السيولة بشكل عام. يرد في الإيضاح 24 (د) تحليلاً يتعلق بالاسترداد أو التسوية.

### 2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

إن السياسات المحاسبية المطبقة مماثلة لتلك المستخدمة في السنة السابقة باستثناء قيام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 15، والمعيار الدولي للتقارير المالية 9 لأول مرة. إن طبيعة وتأثير التغيرات الناتجة من تطبيق هذه المعايير المحاسبية الجديدة موضحاً أدناه.

تسري بعض التعديلات والتفسيرات الأخرى للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، إلا أنها ليس لها تأثير على الأداء المالي أو المركز المالي للبنك. لم يقم البنك بالتطبيق المبكر لأي معايير او تفسيرات او تعديلات صدرت ولكن لم تسر بعد.

### المعيار الدولي للتقارير المالية 15 - الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء

تم إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية 15 في مايو 2014، ويسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018. يوضح المعيار الدولي للتقارير المالية 15 نموذجاً شاملاً فردياً للمحاسبة عن الإيرادات الناتجة من العقود المبرمة مع العملاء ويحل محل الإرشادات الحالية المتعلقة بالإيرادات والواردة حاليا في كافة المعايير والتفسيرات ضمن المعايير الدولية للتقارير المالية. يطرح المعيار نموذجاً جديداً مكوناً من خمس خطوات ينطبق على الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء. بموجب هذا المعيار الدولي للتقارير المالية 15، يتم الاعتراف بالإيرادات بقيمة تعكس المقابل الذي تتوقع المنشأة الحصول عليه مقابل نقل بضائع أو خدمات للعميل.

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 15 "الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء"، ولم يؤد ذلك إلى أي تغيير في سياسة الاعتراف بالإيرادات الخاصة بالبنك فيما يتعلق بعقوده المبرمة مع العملاء. إضافة إلى ذلك، لم يكن لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 15 تأثير جوهري على البيانات المالية للبنك.

### المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية الصادر من مجلس معايير المحاسبة الدولية في يوليو 2014 في تاريخ التطبيق اعتبارا من 1 يناير 2018 باستثناء متطلبات القياس والإفصاح فيما يتعلق بخسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وفقاً لما ورد في الايضاح 2.1. تمثل متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 تغييراً جوهرياً عن معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية الاعتراف والقياس. يتضمن المعيار الجديد تغييرات أساسية في المحاسبة عن الموجودات المالية وبعض جوانب المحاسبة عن المطلوبات المالية مما أدى إلى تغييرات في السياسات المحاسبية وتعديلات على المبالغ المدرجة

سابقا في البيانات المالية. لم يقم البنك بالتطبيق المبكر لأي من مبادئ المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في الفترات السابقة.

قام البنك بتطبيق الاستثناء الذي يتيح له عدم إعادة إدراج المعلومات المقارنة للسنوات السابقة. وقد تم إدراج أي تعديلات على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ الانتقال لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ضمن الرصيد الافتتاحي للأرباح المرحلة والاحتياطيات للسنة الحالية.

*تصنيف وقياس الموجودات المالية والمطلوبات المالية:*

يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ثلاث فئات لتصنيف الموجودات المالية: الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، وبالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، وبالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. تستند طريقة تصنيف وقياس الموجودات المالية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 إلى نموذج الاعمال الذي يتم من خلاله إدارة الموجودات وخصائص التدفقات النقدية الخاصة بها. يستبعد المعيار فئات التصنيف الحالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 كمحتفظ بها حتى الاستحقاق، أو قروض ومدينين، أو متاحة للبيع. ليس هناك تأثير على طريقة محاسبة البنك عن المطلوبات المالية. ووفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9، ليس هناك تغيير في طريقة المحاسبة عن المشتقات المتضمنة. تم إيضاح السياسات المحاسبية الخاصة بالبنك فيما يتعلق بتصنيف وقياس الموجودات المالية طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 ضمن الإيضاح 2.3 (أ).

*انخفاض قيمة الموجودات المالية:*

يحل نموذج «خسائر الائتمان المتوقعة» ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 محل نموذج «الخسائر المتكبدة» ضمن معيار المحاسبة الدولي 39. ينطبق نموذج انخفاض القيمة الجديد على الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وأدوات الدين المالية كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى؛ ولكن لا ينطبق على الاستثمارات في أسهم. وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9، تسجل خسائر الإئتمان بصورة مبكرة عن معيار المحاسبة الدولي 39. وقد تم إيضاح السياسات المحاسبية للبنك فيما يتعلق بانخفاض قيمة الموجودات المالية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 في الايضاح 2.3 (أ).

*محاسبة التحوط:*

تحتفظ متطلبات محاسبة التحوط العامة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 بنفس آليات محاسبة التحوط الثلاث وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39. إلا أنها أتاحت قدراً أكبر من المرونة في تطبيق هذه الآليات على أنواع المعاملات المؤهلة لمحاسبة التحوط، على وجه الخصوص توسيع نطاق أنواع الأدوات المالية التي تتأهل كأدوات تحوط وأنواع المخاطر التي تتعرض لها البنود غير المالية المؤهلة لمحاسبة التحوط. إضافة الى ذلك، تم استبعاد اختبار الفاعلية واستبداله بمبدأ «العلاقة الاقتصادية». ولم يعد التقييم بأثر رجعي لفاعلية التحوط مطلوبا.

ليس لدى البنك أي علاقات تحوط. ومن ثم، فإن متطلبات التحوط وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 ليس لها أي تأثير جوهري على البيانات المالية للبنك.

### الانتقال

تم تطبيق التغيرات في السياسات المحاسبية الناتجة من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 بأثر رجعي باستثناء ما ورد في الايضاح 2.6:

لم يتم إعادة إدراج الفترات المقارنة. وتم تسجيل الفروق في القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الناتجة من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ضمن الأرباح المرحلة والاحتياطيات كما في 1 يناير 2018. وبناءا عليه، فإن المعلومات المعروضة لسنة 2017 لا تعكس متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 وبالتالي فإنها غير قابلة للمقارنة بالمعلومات المعروضة لسنة 2018 وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9.

تم عرض التغيرات والتعقيدات الناتجة من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في الايضاح 2.6.

### تفسير لجنة تفسير المعايير الدولية للتقارير المالية 22 المعاملات بالعملات الأجنبية والدفعات مقدما

يوضح هذا التفسير أنه عند تحديد سعر الصرف الفوري الذي سيستخدم عند الاعتراف المبدئي لأصل أو مصروفات أو إيرادات (أو جزء منها) أو عند استبعاد أصل أو التزام غير نقدي متعلق بدفعات مقدمة، فإن تاريخ المعاملة هو التاريخ الذي تقوم فيه المنشأة بالاعتراف المبدئي للأصل أو الالتزام غير النقدي الذي نشأ عن تلك الدفعات المقدمة. في حالة وجود عدة مبالغ مدفوعة أو مستلمة مقدما، فيجب على المنشاة تحديد تاريخ المعاملة لكل مبلغ مدفوع أو مستلم من الدفعات مقدما. إن هذا التفسير ليس له أي تأثير على البيانات المالية للبنك.

إن التعديلات الأخرى على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تسري للفترة السنوية المحاسبية التي تبدأ اعتبارا من 1 يناير 2018 لم يكن لها أي تاثير مادي على السياسات المحاسبية او المركز او الأداء المالي للبنك.

## 2.3 ملخص السياسات المحاسبية الهامة

### (أ) الأدوات المالية

### تصنيف الأدوات المالية - السياسة المطبقة اعتباراً من 1 يناير 2018

يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ثلاث فئات أساسية لتصنيف الموجودات المالية: الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، وبالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (مع أو دون إعادة إدراج الأرباح او الخسائر الى الأرباح أو الخسائر عند استبعاد أدوات الدين وحقوق الملكية على التوالي)، وبالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. تستند طريقة تصنيف وقياس الموجودات المالية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 إلى نموذج الاعمال الذي يتم من خلاله إدارة الموجودات وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية الخاصة بها.

وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9، لم يعد يعمل البنك على فصل المشتقات المتضمنة عن الأصل المالي الرئيسي. بدلاً من ذلك، يتم تصنيف الموجودات المالية بناءا على نموذج الاعمال ذي الصلة وشروطها التعاقدية. ولم يتم إجراء أي تغيير على المحاسبة عن المشتقات المتضمنة في المطلوبات المالية والعقود الرئيسية غير المالية.

لتحديد فئة تصنيف وقياس الأدوات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 تقييم كافة الموجودات المالية -باستثناء أدوات حقوق الملكية والمشتقات- استنادا الى الجمع بين نموذج الاعمال المتعلق بإدارة الموجودات وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأدوات.

*تقييم نموذج الاعمال*

يعكس نموذج الأعمال كيفية إدارة البنك للموجودات المالية بما يحقق تدفقات نقدية. ويقصد بذلك ما إذا كان هدف البنك يقتصر فقط على تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل كلا من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناتجة من بيع الموجودات. وفي حالة عدم إمكانية تطبيق أي من الهدفين (كأن يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، يتم تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج أعمال "البيع" وقياسها وفقا للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لا يتم تقييم نموذج أعمال البنك على أساس كل أداة على حدة ولكن على مستوى أعلى من المحافظ المجمعة ويستند إلى عوامل ملحوظة مثل:

- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال وكيفية رفع التقارير حول أدائها إلى موظفي الإدارة العليا للمنشأة؛ و
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وبالأخص طريقة إدارة تلك المخاطر.

يستند تقييم نموذج الأعمال إلى السيناريوهات المتوقعة بصورة معقولة دون وضع نموذج "السيناريو الأسوأ" أو "سيناريو حالات الضغط" في الاعتبار. في حالة تحقيق التدفقات النقدية بعد الاعتراف المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للبنك، لن يغير البنك من تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال، ولكنه سيدرج هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحدثة أو المشتراة مؤخراً في الفترات اللاحقة.

*اختبار الاعتراف بمدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط (SPPI Test)*

عندما يكون نموذج الأعمال مرتبطا بالاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع، يقوم البنك بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تمثل مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فحسب ("اختبار الاعتراف بمدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط").

لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "أصل المبلغ" بالقيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي وقد يتغير على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال، في حالة المدفوعات مقدما لأصل المبلغ أو إطفاء القسط/الخصم).

عند إجراء هذا التقييم، يضع البنك في اعتباره ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية متفقة مع ترتيب الإقراض الأساسي، أي أن الفائدة تتضمن فقط المقابل النقدي للقيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى وما إذا كان هامش الربح متفقاً مع ترتيب الإقراض الأساسي. إذا أدت الشروط التعاقدية إلى التعرض للمخاطر أو التقلب في التدفقات النقدية التعاقدية بما لا يتفق مع ترتيب الإقراض الأساسي، يتم تصنيف الأصل المالي ذي الصلة وقياسه وفقا للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يقوم البنك بإعادة التصنيف فقط عند تغير نموذج الأعمال المرتبط بإدارة تلك الموجودات. وتتم إعادة التصنيف اعتبارا من بداية فترة البيانات المالية الأولى التالية للتغيير. من المتوقع أن تكون مثل هذه التغيرات متكررة بشكل كبير ولم يقع أي منها خلال الفترة.

### تصنيف الأدوات المالية - السياسة المطبقة حتى 31 ديسمبر 2017

يقوم البنك بتصنيف موجوداته المالية كـ «موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» أو «قروض ومدينون» أو «موجودات محتفظ بها حتى الاستحقاق» أو «موجودات مالية متاحة للبيع» ويقوم البنك بتصنيف مطلوباته المالية كـ «مطلوبات مالية لغير أغراض المتاجرة».

تنقسم الموجودات المالية المصنفة كـ«مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» إلى فئتين فرعيتين: موجودات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة، وتلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في البداية. يتم تصنيف الأصل المالي في هذه الفئة إذا تمت حيازته بصفة أساسية لغرض البيع على المدى القصير أو إذا كان أصلاً مدارًا ويتم تقييم أدائه ورفع التقارير حوله داخليا على أساس القيمة العادلة وفقًا لاستراتيجية استثمار موثقة. تصنف المشتقات أيضًا

كـ «محتفظ بها لغرض المتاجرة» ما لم يتم تصنيفها كمعاملات تحوط وتكون أدوات تحوط فعالة.

إن القروض والمدينين هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو يمكن تحديدها وغير مسعرة في سوق نشط. وتقاس لاحقًا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي المعدل مقابل خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت.

تتمثل الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق في استثمارات ذات مدفوعات ثابتة أو يمكن تحديدها وذات فترات استحقاق ثابتة ويكون لدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق.

تتمثل الاستثمارت المتاحة للبيع في تلك الاستثمارات المصنفة كمتاحة للبيع أو الاستثمارات غير المؤهلة للتصنيف كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو المحتفظ بها حتى الاستحقاق أو ضمن القروض والمدينين.

تصنف المطلوبات المالية التي لا يحتفظ بها لغرض المتاجرة كـ «مطلوبات مالية لغير المتاجرة».

تحدد الإدارة تصنيف هذه الأدوات المالية في تاريخ الحيازة.

### الاعتراف/عدم الاعتراف

لم تتغير معايير الاعتراف وعدم الاعتراف بالادوات المالية وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9.

يتم الاعتراف بالأصل المالي أو الالتزام المالي عندما يصبح البنك طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة.

يتم إدراج كافة المشتريات والمبيعات بالطريقة الاعتيادية للموجودات المالية باستخدام طريقة المحاسبة في تاريخ التسوية؛ أي تاريخ استلام البنك أو تسليمه للموجودات. ويتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية في بيان الدخل أو في بيان الدخل الشامل وفقًا للسياسة المطبقة على الأداة ذات الصلة. إن المشتريات أو المبيعات بالطريقة الاعتيادية هي تلك مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يتم تحديده عامةً وفقًا للوائح أو الأعراف المتعامل بها في السوق.

يتم عدم الاعتراف بالأصل المالي (كليًا أو جزئيًا):

- عند انتهاء الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو
- عندما يحتفظ البنك بالحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل ولكن يتحمل البنك التزامًا بدفع التدفقات بالكامل دون تأخير مادي إلى طرف آخر بموجب ترتيب «القبض والدفع» أو
- عندما يقوم البنك بتحويل حقوقه في استلام التدفقات النقدية من الأصل وعندما إما (أ) أن يقوم البنك بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو (ب) ألا يقوم البنك بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولكنه يفقد السيطرة على الأصل.

عندما يقوم البنك بتحويل حقوقه في استلام التدفقات النقدية من أصل ما أو يقوم بالدخول في ترتيب القبض والدفع ولم يقم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الجوهرية للأصل ولم يفقد السيطرة على الأصل، يتم الاعتراف بالأصل إلى الحد الذي يستمر فيه البنك في السيطرة على الأصل. يتم قياس السيطرة المستمرة التي تأخذ صورة ضمان على الأصل المحول بالقيمة الدفترية الأصلية للأصل أو الحد الأقصى للمقابل الذي يمكن أن يطالب البنك بدفعه أيهما أقل.

عندما يأخذ استمرار السيطرة شكل خيار مكتوب و/ أو مشترى (بما في ذلك الخيار الذي تتم تسويته نقدًا أو مخصص مماثل) للأصل المحول، فإن مقدار استمرار البنك في السيطرة هو قيمة الأصل المحول الذي يجوز للبنك إعادة شرائه، وذلك باستثناء إذا كان الخيار خيار شراء مكتوب (بما في ذلك الخيار الذي تتم تسويته نقدًا أو مخصص مماثل) لأصل يتم قياسه وفقًا للقيمة العادلة، فإن مدى استمرار البنك في السيطرة محدد بالقيمة العادلة للأصل المحول أو سعر ممارسة الخيار، أيهما أقل.

يتم عدم الاعتراف بالتزام مالي عند الإعفاء من الالتزام المرتبط بالمطلوبات أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحيته. عند استبدال التزام مالي قائم بالتزام آخر من نفس المقرض بشروط مختلفة بصورة جوهرية أو يتم تعديل شروط الالتزام القائم بصورة جوهرية، يتم معاملة مثل هذا الاستبدال أو التعديل كاستبعاد للالتزام الأصلي واعتراف بالتزام جديد ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي (أو جزء من الالتزام المالي) المطفأ أو المحول إلى طرف آخر والمقابل المدفوع، بما في ذلك أي موجودات غير نقدية محولة أو مطلوبات مقدرة ضمن بيان الدخل.

### قياس الأدوات المالية – السياسة المطبقة اعتبارا من 1 يناير 2018

يتم مبدئياً الاعتراف بكافة الأدوات المالية بالقيمة العادلة. وتدرج تكاليف المعاملة فقط بالنسبة لتلك الأدوات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

اعتبارا من 1 يناير 2018، قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 وتصنيف موجوداته المالية إلى فئات القياس التالية:

- التكلفة المطفأة
- القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى أو
- القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

### أدوات الدين المالية المقاسة وفقا للتكلفة المطفأة

يقاس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة في حالة استيفائه للشروط التالية وعدم تصنيفه كمدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال الغرض منه الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و

- أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فحسب لأصل المبلغ القائم.

يتم تصنيف النقد والنقد المعادل وأذونات وسندات الخزانة وسندات بنك الكويت المركزي والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والقروض والسلف الى العملاء، وبعض الاستثمارات في أوراق دين مالية، وبعض الموجودات الأخرى كأدوات دين مدرجة بالتكلفة المطفأة.

ويتم تعديل القيمة الدفترية لهذه الموجودات بما يعكس أي مخصص يتم تسجيله لخسائر الائتمان المتوقعة باستثناء للقروض والسلف إلى البنوك والقروض والسلف إلى العملاء والتي يتم قياسها حسب خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى. يتم إدراج إيرادات الفوائد من هذه الموجودات المالية ضمن "إيرادات فوائد" بواسطة طريقة معدل الفائدة الفعلي.

### أدوات الدين المالية المقاسة وفقا للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

يتم قياس أداة الدين المالية وفقا للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى في حالة استيفاء الشرطين التاليين وعدم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و

- أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فحسب لأصل المبلغ القائم.

يتم تسجيل الحركات في القيمة الدفترية من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى باستثناء الاعتراف بأرباح أو خسائر انخفاض القيمة وإيرادات الفوائد وأرباح أو خسائر تحويل العملات الأجنبية للتكلفة المطفأة للأداة والتي يتم تسجيلها في بيان الدخل. وعند عدم الاعتراف بأداة الدين المالية، يعاد تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة سابقا ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى من حقوق الملكية إلى بيان الدخل، ويتم تسجيلها ضمن «أرباح محققة من بيع استثمارات في أوراق مالية». ويتم إدراج إيرادات الفوائد من هذه الموجودات المالية ضمن «إيرادات فوائد» بواسطة طريقة معدل الفائدة الفعلي.

بالنسبة لكافة الموجودات المالية الأخرى التي لا تستوفي معايير القياس وفقا للتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، فيتم قياسها وفقا للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. وبالنسبة للربح او الخسارة الناتجة من أداة الدين التي تقاس لاحقا وفقا للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والتي لا تشكل جزءا من علاقة تحوط، فيتم تسجيلها في بيان الدخل وعرضها في بيان الدخل ضمن «صافي إيرادات المتاجرة» في الفترة التي تنشأ فيها.

### أدوات حقوق الملكية المدرجة وفقا للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

أدوات حقوق الملكية هي الأدوات التي تستوفي تعريف حقوق الملكية من وجهة نظر جهة الإصدار؛ أي الأدوات التي لا تشمل التزاماً تعاقدياً بالسداد والتي تثبت حقوق تخريدية في صافي موجودات جهة الإصدار.

يقيس البنك لاحقاً كافة أدوات حقوق الملكية وفقا للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر باستثناء في الحالات التي اختارت فيها إدارة البنك – عند الاعتراف المبدئي – تصنيف الاستثمار في الأسهم كمدرج بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى على نحو غير قابل للإلغاء. تقوم سياسة البنك على تصنيف الاستثمارات في الأوراق المالية كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى عند الاحتفاظ بتلك الاستثمارات لأغراض بخلاف توليد عوائد استثمارية. في حالة اللجوء إلى ذلك الاختيار، يتم تسجيل أرباح وخسائر القيمة العادلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى ولا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل، بما في ذلك عند البيع. يتم تحدد هذا التصنيف لكل أداة على حدة. لا تخضع أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الاخرى لتقييم انخفاض القيمة. وعند البيع، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة من احتياطي القيمة العادلة إلى الأرباح المرحلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية. ويستمر تسجيل توزيعات الأرباح، عندما تمثل عائداً على تلك الاستثمارات، في بيان الدخل كـ «إيرادات توزيعات الأرباح» عندما يثبت حق البنك في استلام المدفوعات.

### الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر

يقوم البنك بتصنيف الموجودات المالية كمحتفظ بها لغرض المتاجرة إذا تم شرائها أو إصدارها بصورة رئيسية لغرض تحقيق أرباح قصيرة الأجل من خلال أنشطة المتاجرة أو عندما تشكل جزءاً من محفظة أدوات مالية مدارة، في حالة توافر دليل على وجود نمط حديث للاعتراف الأرباح قصيرة الأجل. ويتم تسجيل وقياس الموجودات المحتفظ بها لغرض المتاجرة في بيان المركز المالي وفقا للقيمة العادلة. إضافة إلى ذلك، قد يلجأ البنك عند الاعتراف المبدئي إلى القيام على نحو غير قابل للإلغاء بتصنيف الأصل المالي الذي لا يستوفي متطلبات القياس وفقا للتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى كأصل مالي مدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان ذلك من شأنه أن يستبعد أو يحد بصورة ملحوظة من أي فروق محاسبية قد تنشأ.

يتضمن هذا التصنيف المشتقات غير المصنفة كأدوات تحوط في علاقة تحوط،

والتي تم حيازتها بصورة رئيسية لغرض البيع أو إعادة الشراء على المدى القريب. تدرج الإيرادات المعترف بها من هذه الموجودات المالية تحت بند «صافي الأرباح من معاملات بعملات اجنبية ومشتقات».

### القياس - السياسة المطبقة حتى 31 ديسمبر 2017

يتم الاعتراف بجميع الأدوات المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة. يتم إدراج تكاليف المعاملة فقط بالنسبة لتلك الأدوات المالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

عند إعادة القياس اللاحق، تدرج الموجودات المالية المصنفة كـ «مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» بالقيمة العادلة مع إدراج الأرباح أو الخسائر غير المحققة الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة ضمن بيان الدخل. تدرج أرصدة «القروض والمدينين» بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي ناقصاً أي مخصص للانخفاض في القيمة. تقاس الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق بالتكلفة المطفأة ناقصًا مخصص للانخفاض في القيمة، إن وجد. ويتم الاعتراف بالخسائر الناتجة من انخفاض قيمة مثل هذه الاستثمارات في بيان الدخل. وبالنسبة لتلك المصنفة كـ «متاحة للبيع» فيتم قياسها لاحقًا وإدراجها بالقيمة العادلة. ويتم إدراج الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة لتلك المصنفة كـ «متاحة للبيع» في بيان الدخل الشامل.

عند بيع الأصل «المتاح للبيع» أو تعرضه للانخفاض في القيمة، فإن تعديلات القيمة العادلة المتراكمة المتعلقة بذلك الأصل والمسجلة سابقًا في حقوق الملكية يتم تحويلها إلى بيان الدخل كأرباح أو خسائر.

يتم تصنيف النقد والنقد المعادل وأذونات وسندات الخزانة وسندات بنك الكويت المركزي والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والقروض والسلف للبنوك والعملاء وبعض الموجودات الأخرى كـ «قروض ومدينون».

إن الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي ليس لها سعر سوقي معلن في سوق نشط والتي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بصورة موثوق منها إضافة إلى المشتقات المرتبطة بتلك الأدوات غير المسعرة والتي يجب تسويتها عن طريق تسليم تلك الأدوات غير المسعرة تقاس بالتكلفة ناقصًا خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. تدرج «المطلوبات المالية لغير أغراض المتاجرة» بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

### انخفاض قيمة الموجودات المالية - السياسة المطبقة اعتبارا من 1 يناير 2018

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية 9 نموذج «الخسائر المتكبدة» الوارد ضمن معيار المحاسبة الدولي 39 بنموذج «خسائر الائتمان المتوقعة». لقد طبقت الإدارة نموذج انخفاض القيمة الجديد على أدوات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى باستثناء القروض والسلف الى البنوك والعملاء والتي يتم عنها تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة بمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى. يعكس قياس خسائر الائتمان المتوقعة قياس للمبالغ بشكل غير متحيز ومرجح بالاحتمالات والتي يتم تحديدها من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة والقيمة الزمنية للأموال والمعلومات المعقولة والمؤيدة المتاحة حول الأحداث السابقة دون أية تكلفة أو مجهود غير ملائم في تاريخ البيانات المالية والظروف الحالية والتوقعات بالظروف الاقتصادية المستقبلية.

تتضمن التسهيلات الائتمانية القروض والسلف الى البنوك والقروض والسلف الى العملاء والضمانات وخطابات الاعتماد والقبولات والالتزامات غير المسحوبة وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي.

خسائر الائتمان المتوقعة

يستند مخصص خسائر الائتمان المتوقعة على خسائر الائتمان المتوقع أن تنشأ على مدى عمر الأصل («خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصل»)، ما لم يحدث ارتفاع جوهري في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف بالأصل. وفي هذه الحالة، يتم احتساب المخصص على مدى 12 شهر («خسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهر»).

إن خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهر تمثل جزءاً من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة وهي خسائر الائتمان المتوقع أن تنشأ نتيجة حالات تعثر في سداد التسهيل الائتماني والمحتمل وقوعها خلال 12 شهر بعد تاريخ البيانات المالية. يتم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة وعلى مدى 12 شهر على أساس فردي او مجمع اخذا في الاعتبار طبيعة محفظة التسهيلات الائتمانية الأساسية.

يطبق البنك طريقة مكونة من ثلاث مراحل لقياس خسائر الائتمان المتوقعة. وتطرأ تغيرات على الموجودات خلال المراحل الثلاثة التالية استنادا إلى التغير في الجودة الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي.

*المرحلة 1: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهراً*

بالنسبة للانكشافات التي لا ترتبط بزيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، يتم تسجيل جزء خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية والمرتبطة باحتمالية وقوع أحداث تعثر خلال فترة الاثني عشر شهراً التالية.

*المرحلة 2: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة - دون التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية*

بالنسبة للانكشافات التي ترتبط بزيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ولكن دون التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية، يتم

تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية.

*المرحلة 3: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة – في حالة التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية*

إن التسهيلات الائتمانية التي تعتبر منخفضة القيمة الائتمانية هي تلك التسهيلات التي تتعرض للتأخر في سداد أصل المبلغ أو الفوائد لمدة أكثر من 90 يوماً، أو وقوع أي صعوبات معروفة في التدفقات النقدية بما في ذلك استدامة خطة أعمال الطرف المقابل وتدني درجات التصنيف الائتماني. بالنسبة للمرحلة 3، يتم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة للاصل المالي منخفض القيمة الائتمانية بنسبة 100% من صافي رصيد التعثر بعد استبعاد قيمة الضمان المؤهل.

الارتفاع الجوهري في مخاطر الائتمان

عند تحديد مدى الارتفاع الجوهري لمخاطر التعثر منذ الاعتراف المبدئي، يأخذ البنك في اعتباره المعلومات الكمية والنوعية ومؤشرات التراجع والتحليل بناء على الخبرة التاريخية للبنك والتصنيف الائتماني الداخلي وتقييم مخاطر الائتمان المتوقعة بما في ذلك المعلومات المستقبلية لتحديد الارتفاع الجوهري لمخاطر الائتمان للتسهيل الائتماني. دون النظر إلي التغير في الدرجات الائتمانية، إذا تأخرت المدفوعات التعاقدية للتسهيلات الائتمانية لمدة أكثر من 30 يوماً فإن ذلك يعتبر ارتفاعا جوهريا في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي.

تشتمل الأدلة على الانخفاض في القيمة الائتمانية للأصل المالي على البيانات الملحوظة التالية:

- مواجهة المقترض أو جهة الإصدار لصعوبة مالية جوهرية
- مخالفة بنود العقد مثل التعثر أو التأخر في السداد
- قيام البنك بإعادة هيكلة القروض أو السلف في ضوء شروط لم يأخذها البنك في اعتباره في حالات مخالفة لذلك،
- احتمالية تعرض المقترض للإفلاس أو ترتيبات إعادة تنظيم مالي أخرى أو
- غياب سوق نشط للأسهم نظرا لصعوبات مالية.

إن الأدلة الموضوعية على انخفاض قيمة أداة دين مالية تتضمن التأخر في سداد أصل المبلغ أو الفوائد لأكثر من 90 يوماً أو وقوع أي صعوبات معروفة في التدفقات النقدية بما في ذلك استدامة خطة أعمال الطرف المقابل وتدني درجات التصنيف الائتماني. ويعمل البنك على تقييم مدى وجود دليل موضوعي على انخفاض القيمة على أساس فردي لكل أصل جوهري بصورة فردية وعلى أساس مجمع للموجودات الأخرى المقدرة كغير جوهرية بصورة فردية باستثناء الموجودات المالية المصنفة كقروض وسلف إلى البنوك والعملاء حيث يتم اتباع تعليمات بنك الكويت المركزي.

تتمثل الموجودات المالية المشتراة أو المستحدثة منخفضة القيمة الائتمانية في تلك الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية عند الاعتراف المبدئي ويتم تصنيفها ضمن المرحلة 3.

*قياس خسائر الائتمان المتوقعة*

إن خسائر الائتمان المتوقعة هي الناتج المخصوم لتقدير احتمالات التعثر، والمخاطر في حالة التعثر، والخسائر الناتجة من التعثر. إن احتمالات التعثر تمثل احتمالات تعثر المقترض في الوفاء بالتزامه المالي سواء على مدى 12 شهراً او على مدى العمر الإنتاجي المتبقي للالتزام. إن المخاطر في حالة التعثر تمثل الانكشافات المتوقعة في حالة التعثر. يقوم البنك باحتساب المخاطر في حالة التعثر، من الانكشافات الحالية المرتبطة بالطرف المقابل والتغيرات المحتملة في المبالغ الحالية وفقا للعقد بما في ذلك الإطفاء. إن المخاطر في حالة التعثر لأصل مالي تمثل مجمل قيمته الدفترية. وتمثل الخسائر الناتجة من التعثر الخسائر المتوقعة نتيجة التعثر وقيمتها المتوقعة عند الاعتراف والقيمة الزمنية للأموال. وتعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً المبلغ المخصوم على مدار فترة الاثني عشر شهراً التالية لاحتمالية التعثر مضروباً في قيمة الخسائر الناتجة من التعثر وقيمة المخاطر في حالة التعثر. أما خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة، فيتم احتسابها بالمبلغ المخصوم لقيمة احتمالات التعثر على مدى العمر المتبقي الكامل مضروبا في قيمة الخسائر الناتجة من التعثر وقيمة المخاطر في حالة التعثر.

يسجل البنك مخصصات الخسائر لخسائر الائتمان المتوقعة لأدوات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة باستثناء القروض والسلف إلى البنوك والقروض والسلف الى العملاء، حيث يتمثل مخصص خسائر الائتمان في خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى.

**لم يتم تسجيل أي خسائر للانخفاض في قيمة الاستثمارات في الأسهم.**

إن الأرصدة لدى بنك الكويت المركزي وأذون وسندات الخزينة وسندات بنك الكويت المركزي تعتبر منخفضة المخاطر ويمكن استردادها بالكامل وبالتالي لم يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة لها.

يقوم البنك بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ مساوي لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة، باستثناء لما يلي حيث يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً:

- استثمارات في أوراق الدين المالية المحددة على أنها ذات مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ البيانات المالية، و
- الأدوات المالية الأخرى التي لم يطرأ لها أي زيادة في مخاطر الائتمان بصورة ملحوظة منذ الاعتراف المبدئي.

تسجل الإدارة خسائر الائتمان المتوقعة على مدار اثني عشر شهراً للحسابات الجارية لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والايداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وأوراق الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة، حيث يتم

تحديدها كأدوات ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ البيانات المالية. وتمثل هذه الأدوات المالية استثمارات في سندات للشركات والجهات السيادية ذات تصنيف مرتفع للجودة الائتمانية.

يتم تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة التي تتضمن ازدياد ملحوظ في مخاطر الائتمان منذ لبداية او منخفضة القيمة الائتمانية. ويعتبر الأصل المالي «منخفض ائتمانياً» في حالة وجود دليل موضوعي على انخفاض القيمة ويكون له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

*الشطب*

يتم شطب مجمل القيمة الدفترية للأصل المالي (سواء جزئياً أو كلياً) عندما يتوصل البنك إلى أن المدين ليس لديه موجودات أو مصادر دخل يمكن أن تنتج تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ. ومع ذلك، لا تزال الموجودات المالية المشطوبة خاضعة لإجراءات إنفاذ القانون لكي يتم الامتثال لإجراءات البنك المتعلقة باسترداد المبالغ المستحقة.

*التزامات وخطابات اعتماد*

عند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة بالنسبة للالتزامات غير المسحوبة، يقوم البنك بتقدير الجزء من الالتزام المتوقع أن يتم سحبه على مدى عمر القرض. وبهذا تستند خسائر الائتمان المتوقعة على القيمة الحالية للانخفاض المتوقع للتدفقات النقدية في حالة سحب القرض وذلك بناءا على ترجيح السيناريوهات الثلاث لاحتمالات التعثر. يتم خصم نقص التدفقات النقدية المتوقع مقابل النسبة التقريبية لمعدل الفائدة الفعلي المتوقع للتسهيل.

*عقود الضمات*

يتم قياس التزام البنك مقابل كل ضمان بناءا على المبلغ المسجل مبدئيا ناقصا الإطفاء المتراكم المدرج في بيان الدخل ومخصص خسائر الائتمان المتوقعة أيهما أعلى. ولهذا الغرض، يقوم البنك بتقدير خسائر الائتمان المتوقعة بناءا على القيمة الحالية للمدفوعات المتوقع سدادها الى مالك عقود الضمان مقابل خسائر الائتمان المتكبدة ارتباطا بها. ويتم خصم النقص مقابل نسبة الفائدة المعدلة بالمخاطر المتعلقة بهذا النوع من المخاطر. ويتم اجراء الاحتساب بناءا على ترجيح السيناريوهات الثلاث لاحتمالات التعثر.

## مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي

يجب على البنك احتساب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة على التسهيلات الائتمانية وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي المتعلقة بتصنيف التسهيلات الائتمانية وحساب المخصصات. يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية كمتأخرة فيحالة عدم استلام المدفوعات في تاريخ السداد التعاقدي، أو إذا تجاوز التسهيل المحددات المتفق عليها سلفا. يتم تصنيف التسهيل الائتماني كمتأخر ومنخفض القيمة في حالة التأخر في سداد الفائدة/ الربح او أصل المبلغ لمدة أكثر من 90 يوماً وكانت القيمة الدفترية للتسهيل أكبر من قيمته المتوقع استردادها. إن القروض المتأخرة ولكن غير منخفضة القيمة وتلك منخفضة القيمة يتم ادارتها ومراقبتها كتسهيلات غير منتظمة ويتم تصنيفها بين الفئات الأربع التالية والتي يتم الاستعانة بها لتحديد المخصصات:

| الفئة | الخصائص | المخصصات المحددة % |
|---|---|---|
| تحت المراقبة | غير منتظمة لمدة تصل إلى 90 يوم | – |
| غير منتظمة | غير منتظم لمدة 91–180 يوم | %20 |
| ديون مشكوك في تحصيلها | غير منتظم لمدة 181–365 يوم | %50 |
| ديون معدومة | غير منتظم لمدة أكثر من 365 يوم | %100 |

يجوز أن يدرج البنك تسهيل ائتماني في ضمن أحد الفئات السابقة بناءا على رأي الإدارة حول الظروف المالية و/أو غير المالية للعميل. إضافة إلى مخصصات محددة، يتم احتساب الحد الأدنى للمخصصات العامة بنسبة 1% للتسهيلات النقدية و0.5% للتسهيلات غير النقدية على كافة التسهيلات الائتمانية السارية (بالصافي بعد بعض فئات الضمان التي تنطبق عليها التعليمات ولا تخضع لمخصص محدد).

لا يوجد أي تأثير جوهري على محاسبة البنك عن المطلوبات المالية، حيث أن المتطلبات الجديدة تؤثر فقط على المحاسبة عن المطلوبات المالية المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر؛ وليس لدى البنك أي مطلوبات من هذه الفئة. تم تطبيق قواعد عدم الاعتراف ضمن معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: الاعتراف والقياس كما هي دون تغيير.

يتم بتاريخ كل بيانات مالية إجراء تقييم لتحديد فيما إذا كان هناك دليل موضوعي على أن أصلاً ماليًا محددًا أو مجموعة موجودات مالية مماثلة قد تنخفض قيمتها. تنخفض قيمة الأصل أو مجموعة من الموجودات المالية فقط إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض القيمة نتيجة وقوع حدث أو عدة أحداث بعد الاعتراف المبدئي للأصل («حدث خسارة» متكبدة) وأن يكون لحدث (أو أحداث) الخسارة تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية والذي يمكن تقديره بصورة موثوق منها. فإذا ما توفر مثل هذا الدليل، يتم تسجيل أي خسارة من انخفاض القيمة في بيان الدخل.

يتم تحديد انخفاض القيمة كما يلي:

أ. بالنسبة للموجودات المالية التي تحمل معدلات فائدة ثابتة والمدرجة بالتكلفة المطفأة، فإن انخفاض القيمة يتمثل في الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تكبدها) مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي، وبالنسبة للموجودات المالية التي تحمل معدلات فائدة متغيرة فيتم إدراجها بالتكلفة المطفاة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي الحالي كما هو محدد بموجب العقد. وفي حالة انخفاض مبلغ خسارة انخفاض القيمة في فترة لاحقة مع إمكانية ربط الانخفاض بصورة موضوعية بحدث وقع بعد تسجيل انخفاض القيمة، يتم عكس خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقًا عن طريق تعديل الحساب ذي الصلة عند تسجيل انخفاض القيمة. ويتم تسجيل مبلغ العكس في بيان الدخل.

ب. بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة، فإن انخفاض القيمة هو الفرق بين التكلفة والقيمة العادلة ناقصاً أية خسارة من انخفاض القيمة تم تسجيلها سابقاً في بيان الدخل.

بالنسبة للاستثمارات في أسهم المتاحة للبيع، لا يتم عكس خسائر انخفاض القيمة على الاستثمارات في أسهم من خلال بيان الدخل، وتسجل الزيادات في القيمة العادلة بعد انخفاض القيمة مباشرة في الإيرادات الشاملة الأخرى.

بالنسبة للاستثمارات في الدين المتاحة للبيع، يقوم البنك بتقييم الأدوات على أساس فردي لتحديد ما إذا وجد أي دليل موضوعي على انخفاض القيمة. وفي حالة وجود دليل موضوعي على انخفاض القيمة، يتم قياس مبلغ الخسارة بالفرق بين القيمة الدفترية للأداة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية. وإذا ارتفعت القيمة العادلة للاستثمار في الدين في سنة لاحقة ووجد دليل موضوعي على ارتباط هذا الارتفاع بحدث وقع بعد تسجيل خسائر انخفاض القيمة في بيان الدخل، يتم عكس خسائر انخفاض القيمة من خلال بيان الدخل.

### انخفاض قيمة الموجودات المالية وعدم إمكانية تحصيلها - السياسة المطبقة حتى 31 ديسمبر 2017

إضافة الى ذلك، وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي، يتم احتساب الحد الأدنى للمخصص العام لجميع التسهيلات الائتمانية بالصافي بعد بعض فئات الضمان التي ينطبق عليها تعليمات بنك الكويت المركزي ولا تخضع لمخصص محدد.

يتم شطب الموجودات المالية في حالة عدم وجود احتمال واقعي لاستردادها.

### قياس القيمة العادلة

إن القيمة العادلة هي السعر المستلم لقاء بيع أصل ما أو المدفوع لتحويل التزام ما في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

يتم تصنيف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الإفصاح عنها في البيانات المالية ضمن الجدول الهرمي للقيمة العادلة المبين كما يلي، استنادًا إلى مدخلات المستوى الأدنى والتي تعتبر جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مطابقة؛

المستوى 2: أساليب التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة ملحوظًا بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى 3: أساليب التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة غير ملحوظ.

يستند احتساب القيمة العادلة للأدوات المسعرة إلى أسعار الشراء المعروضة عند الإقفال. تستند القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق المدارة إلى أحدث صافي قيمة معلنة للموجودات.

يتم تقدير القيمة العادلة للأدوات غير المسعرة بناء على معدلات الاسعار / الربحية أو الأسعار/التدفقات النقدية المعمول بها بعد تعديلها لكي تعكس الظروف المرتبطة بالجهة المصدرة. إن القيمة العادلة للاستثمارات في صناديق مشتركة أو شركات الضمان أو الأدوات الاستثمارية المماثلة تستند إلى أحدث أسعار شراء

معلنة/ صافي قيمة الأصل.

يتم تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفاة عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية وفقًا للأسعار الحالية لأدوات مالية مماثلة.

تعادل القيمة العادلة للأداة المالية المشتقة الربح أو الخسارة غير المحققة من ربط الأداة المشتقة بالسوق باستخدام أسعار السوق السائدة أو نماذج التسعير الداخلية.

### أرباح أو خسائر، اليوم الأول»

عندما يكون سعر المعاملة مختلفًا بالنسبة للقيمة العادلة عن معاملات السوق الأخرى المعروضة الحالية لنفس الأداة، أو استنادًا إلى أسلوب تقييم تتضمن متغيراته فقط بيانات من الأسواق المعروضة، يسجل البنك مباشرةً الفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة (أرباح أو خسائر اليوم الأول) في «صافي إيرادات المتاجرة». في الحالات التي يتم فيها تحديد القيمة العادلة باستخدام بيانات غير معروضة، فإن الفرق بين سعر المعاملة وقيمة النموذج يتم تسجيله فقط في بيان الدخل عندما تصبح المدخلات معروضة أو عندما يتم عدم الاعتراف بالأداة.

### اتفاقيات إعادة الشراء وإعادة البيع

إن الموجودات المباعة في ظل التزام متزامن بإعادة الشراء في تاريخ محدد في المستقبل بسعر متفق عليه (التزام بإعادة شراء (repos) لا تستبعد من بيان المركز المالي. وتدرج المبالغ المستلمة بموجب هذه الاتفاقيات كمطلوبات تحمل معدلات فائدة ويتم تسجيل الفرق بين المبيعات وسعر إعادة الشراء كمصروف فوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي.

لا يتم تسجيل الموجودات المشتراة في ظل التزام مقابل بإعادة البيع في تاريخ محدد في المستقبل بسعر متفق عليه - (التزام إعادة شراء عكسي (reverse repos)) - في بيان المركز المالي. إن المبالغ المدفوعة بموجب هذه الاتفاقيات تتم معاملتها كموجودات تكتسب فائدة ويتم معاملة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي.

### المقاصة

تتم المقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية، ويدرج صافي المبالغ في بيان المركز المالي فقط إذا كان هناك حق ملزم قانونًا لمقاصة المبالغ المحققة وينوي البنك أما أن يسدد على أساس الصافي أو لتحقيق بند الموجودات وسداد بند المطلوبات في نفس الوقت.

### قروض معاد التفاوض عليها

يسعى البنك، متى كان ذلك ممكناً، إلى إعادة هيكلة القروض بدلا من تملك الضمانات. وقد يتضمن ذلك تمديد ترتيبات السداد والاتفاق على شروط جديدة للقروض. بعد إعادة التفاوض على الشروط، تسري البنود والشروط للترتيب التعاقدي الجديد في تحديد ما إذا كان القرض ما يزال متأخر السداد أم لا. تراجع الإدارة القروض المعاد التفاوض عليها باستمرار لضمان الالتزام بكافة المعايير وإمكانية الوفاء بدفعات السداد المستقبلية.

### ب. الأدوات المالية المشتقة والتحوط

يدخل البنك، في سياق نشاطه المعتاد، في أنواع مختلفة من المعاملات التي تتضمن أدوات مالية مشتقة. تدرج المشتقات ذات القيم العادلة الموجبة (أرباح غير محققة) في «الموجودات الأخرى» بينما تدرج المشتقات ذات القيمة العادلة السالبة (خسائر غير محققة) ضمن في «المطلوبات الأخرى» في بيان المركز المالي.

يتم التعامل مع بعض الأدوات المشتقة المتضمنة في أدوات مالية أخرى كمشتقات منفصلة في حالة عدم ارتباطها الشديد من حيث الخصائص والمخاطر الاقتصادية بتلك الخاصة بالعقد الرئيسي ولا يتم إدراج العقد الرئيسي بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. ويتم قياس هذه الأدوات المشتقة المتضمنة وفقًا للقيمة العادلة مع تسجيل التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل.

يتم بشكل عام قياس القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة ونماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج التسعير حسبما هو ملائم. تدرج أي تغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة مباشرة في بيان الدخل ويفصح عنها ضمن إيرادات التشغيل. تتضمن المشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة أيضًا تلك المشتقات التي لا تتأهل لمحاسبة التحوط المبينة أدناه.

لأغراض محاسبة التحوط، تصنف معاملات التحوط الى فئتين (أ) معاملات تحوط القيمة العادلة التي توفر التحوط ضد مخاطر التغيرات في القيمة العادلة لصل او التزام معترف به، و (ب) معاملات تحوط التدفقات النقدية التي توفر التحوط من التغير في التدفقات النقدية الذي اما ينسب الى مخاطرة معينة مرتبطة باصل او التزام معترف به او معاملة متوقعة.

متطلبات فاعلية التحوط- السياسة المطبقة اعتبارا من 1 يناير 2018

تتأهل علاقة التحوط لمحاسبة التحوط عندما تستوفي كافة متطلبات الفاعلية التالية:

- هناك «علاقة اقتصادية» بين البند الذي يتم التحوط له وأداة التحوط.
- ليس لمخاطر الائتمان «تأثير مهيمن على التغيرات في القيمة» والتي تنتج من العلاقة الاقتصادية.
- تماثل نسبة التحوط بعلاقة التحوط تلك الناتجة من حجم البند الذي يتم التحوط له والذي يقوم البنك بالفعل بالتحوط له وكذلك حجم أداة التحوط والذي يستخدمه البنك فعلياً في التحوط لحجم البند الذي يتم التحوط له.

### متطلبات فاعلية التحوط- السياسة المطبقة حتى 31 ديسمبر 2017

لكي تستوفي معاملة التحوط شروط محاسبة التحوط، فإنه من المتوقع أن تكون معاملة التحوط فعالة بدرجة كبيرة ويجب أن تكون قابلة للقياس بصورة موثوق فيها. وتعتبر التحوط فعال بدرجة مرتفعة إذا كان من المتوقع إجراء مقاصة في إطار نسبة تتراوح بين 80% و125%.

يتم توثيق هدف وإستراتيجية إدارة المخاطر، في بداية التحوط، بما في ذلك تعريف أداة التحوط والبند الذي يتم التحوط له المتعلق بها وطبيعة المخاطرة المغطاة وكيفية قيام البنك بتقييم فاعلية علاقة التحوط لاحقًا، يجب تقييم التحوط وتحديدها على أنها معاملة تحوط فعالة على أساس مستمر.

بالنسبة لمعاملات تحوط القيمة العادلة التي تستوفي شروط محاسبة التحوط، تسجل أي أرباح أو خسائر ناتجة من إعادة قياس أداة التحوط وفقًا للقيمة العادلة مباشرة ضمن «موجودات أخرى» أو «مطلوبات أخرى» وفي بيان الدخل. تعدل أي أرباح أو خسائر ذات صلة بالبند المغطى والمتعلقة بالمخاطرة المغطاة مقابل القيمة الدفترية للبند المغطى وتسجل في بيان الدخل.

بالنسبة لمعاملات تحوط التدفقات النقدية التي تستوفي شروط محاسبة التحوط، يسجل الجزء من الأرباح أو الخسائر من أداة التحوط والذي تحدد أنه تحوط فعالة مباشرةً في بيان الدخل الشامل كما يتم تسجيل الجزء غير الفعال في بيان الدخل. بالنسبة لتحوط التدفقات النقدية التي تؤثر على معاملات مستقبلية تؤدي لاحقاً إلى الاعتراف بأصل أو التزام مالي، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتعلقة بها والتي تم تسجيلها في بيان الدخل الشامل ضمن بيان الدخل في نفس الفترة أو الفترات التي يؤثر الأصل المالي أو الالتزام المالي خلالها على بيان الدخل.

بالنسبة لمعاملات التحوط التي لا تستوفى معايير محاسبة التحوط، تؤخذ أي أرباح أو خسائر ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة لأداة التحوط مباشرةً إلى بيان الدخل.

يتم إيقاف محاسبة التحوط مستقبلاً عند انتهاء صلاحية أداة التحوط أو بيعها او انتهاء مدتها أو ممارستها أو عندما لا تعد مستوفية لشروط محاسبة التحوط أو عندما لا تعد المعاملات المستقبلية متوقعة الحدوث أو في حالة إلغاء التصنيف. في ذلك الوقت، يتم الاحتفاظ بأي أرباح أو خسائر تراكمية لأداة التحوط والمسجلة في حقوق الملكية حتى يتم حدوث المعاملات المتوقعة. عندما يصبح من غير المتوقع حدوث المعاملات المستقبلية أو عندما يتم إلغاء التصنيف، يتم تحويل صافي الربح أو الخسارة المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية إلى بيان الدخل. في حالة معاملات تحوط القيمة العادلة لأدوات مالية تحمل فائدة، فإن أي تعديل على قيمتها الدفترية فيما يتعلق بالتحوط الموقوفة يتم إطفاؤه على مدى الفترة المتبقية حتى الاستحقاق.

### جـ. الضمانات المحتفظ بها بانتظار البيع

يقوم البنك أحيانًا بتملك عقار لتسوية بعض القروض والسلف. يدرج هذا العقار بالقيمة الدفترية للقروض والسلف ذات الصلة أو القيمة العادلة الحالية لتلك الموجودات، أيهما أقل. تسجل الأرباح أو الخسائر عند البيع وخسائر إعادة التقييم في بيان الدخل.

يقوم البنك بمراجعة الضمانات المعاد حيازتها والمصنفة كـ «موجودات أخرى» في تاريخ كل بيانات مالية لتقييم ما إذا كان هناك انخفاض وقع في قيمتها. ويقوم البنك بتسجيل خسارة انخفاض في القيمة للموجودات الأخرى عندما يكون هناك انخفاض جوهري في القيمة العادلة دون تكلفتها أو متى يوجد دليل موضوعي آخر على انخفاض القيمة.

### د. مخصصات

تسجل المخصصات عندما يكون من المحتمل – نتيجة لأحداث سابقة – ظهور حاجة إلى تدفق الموارد الاقتصادية خارج البنك من أجل سداد التزام حالي أو قانوني أو استدلالي ويكون بالإمكان تقدير المبلغ بشكل موثوق منه. يتم عرض المصروف المتعلق بأي مخصص في بيان الدخل بالصافي بعد أي استرداد.

### هـ. مكافأة نهاية الخدمة

يلتزم البنك بموجب قانون العمل الكويتي والعقود المحددة للموظفين، إن وجدت، بدفع مكافأة نهاية الخدمة للموظفين عند نهاية الخدمة. عادة ما يستند استحقاق المكافأة إلى طول مدة خدمة الموظفين وإتمام الحد الأدنى من مدة الخدمة. إن التكلفة المتوقعة لهذه المزايا يتم استحقاقها خلال فترة التوظيف. إن برنامج المزايا المحددة غير ممول ويتم احتسابه استناداً إلى طريقة وحدات الائتمان المتوقعة للتقدير الموثوق به لمكافأة نهاية الخدمة.

### و. أسهم الخزينة

تتكون أسهم الخزينة من أسهم البنك الصادرة التي تم إعادة شرائها لاحقًا من قبل البنك ولم يتم إعادة إصدارها أو إلغاؤها بعد بما في ذلك التكاليف المتعلقة بها مباشرة. يتم المحاسبة عن أسهم الخزينة باستخدام طريقة التكلفة. وفقًا لهذه الطريقة، يتم إدراج المتوسط المرجح لتكلفة الأسهم المعاد شرائها في حساب مقابل ضمن حقوق الملكية. عند بيع أسهم الخزينة يتم إدراج الأرباح الناتجة ضمن حساب مستقل في حقوق الملكية («احتياطي أسهم الخزينة») وهو غير قابل للتوزيع. كما يتم تحميل أي خسائر محققة على نفس الحساب في حدود الرصيد الدائن لذلك الحساب. ويتم تحميل أية خسائر إضافية على الأرباح المرحلة ثم على الاحتياطي القانوني والاحتياطيات الأخرى. لا يتم دفع أي توزيعات أرباح نقدية عن أسهم الخزينة. ويؤدي إصدار أسهم المنحة إلى زيادة عدد أسهم الخزينة بالتناسب وتخفيض متوسط تكلفة السهم بدون التأثير على إجمالي تكلفة أسهم الخزينة.

### ز. مباني ومعدات

تدرج الأرض والمباني مبدئيًا بالتكلفة. بعد الاعتراف المبدئي، تدرج الأرض بالمبلغ المعاد تقييمه، والذي يتمثل في القيمة العادلة في تاريخ إعادة التقييم. تتم إعادة التقييم بصورة دورية من قبل مقيمي عقارات متخصصين. يتم تسجيل الفائض أو العجز الناتج من إعادة التقييم في بيان الدخل الشامل إلى الحد الذي لا يتجاوز معه العجز ذلك الفائض المسجل سابقًا. يتم تسجيل الجزء من العجز المرتبط بإعادة التقييم والذي يزيد عن فائض إعادة التقييم المسجل سابقاً في بيان الدخل. وإلى الحد الذي يعكس فيه فائض إعادة التقييم خسارة إعادة تقييم مسجلة سابقًا في بيان الدخل، يتم تسجيل الزيادة في بيان الدخل. عند البيع، يتم تحويل احتياطي إعادة التقييم المتعلق بالأرض المباعة مباشرةً إلى الأرباح المرحلة.

تدرج المعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت. لا تستهلك الأرض. يحتسب استهلاك المباني والمعدات على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لها.

فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات لغرض احتساب الاستهلاك:

| | |
|---|---|
| مباني | 5 إلى 10 سنوات |
| معدات | 3 إلى 5 سنوات |

يتم مراجعة القيمة الدفترية للمباني والمعدات لغرض تحديد أي انخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا يمكن استردادها. فإذا توفر مثل ذلك المؤشر وعندما تكون القيمة الدفترية مسجلة بأكثر من مبلغها المقدر الممكن استرداده، تخفض الموجودات إلى قيمها الممكن استردادها. تتم مراجعة القيم التخريدية والأعمار الإنتاجية وطرق الاستهلاك للموجودات، ويتم تعديلها متى كان ذلك ملائما، في نهاية كل سنة مالية.

### ح. انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

يقوم البنك بتاريخ كل بيانات مالية بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن أصلا قد تنخفض قيمته. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر أو عندما يجب إجراء اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل، يقوم البنك بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل. إن المبلغ الممكن استرداده للأصل هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة إنتاج النقد ناقصا التكاليف حتى البيع أو قيمته أثناء الاستخدام أيهما أعلى. عندما تزيد القيمة الدفترية لأصل ما أو لوحدة إنتاج نقد عن المبلغ الممكن استرداده، يعتبر الأصل قد انخفضت قيمته ويخفض إلى مبلغه الممكن استرداده.

عند تقييم القيمة أثناء الاستخدام، تخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المرتبطة بالأصل. عند تحديد القيمة العادلة ناقصًا التكاليف حتى البيع، يتم استخدام نموذج تقييم مناسب. ويتم تأييد هذه العمليات الحسابية بمضاعفات التقييم أو التقييمات الخارجية أو مؤشرات القيمة العادلة الأخرى المتاحة.

بالنسبة للموجودات ما عدا الشهرة، يتم إجراء تقييم بتاريخ كل بيانات مالية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو قد انخفضت. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر، يقوم البنك بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل أو وحدة إنتاج النقد. يتم عكس خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقاً فقط إذا كان هناك تغير في الافتراضات المستخدمة لتحديد المبلغ الممكن استرداده للأصل منذ أن تم إدراج آخر خسارة من انخفاض القيمة. إن عكس خسارة انخفاض القيمة محدود بحيث لا يمكن أن تتجاوز القيمة الدفترية للأصل المبلغ الممكن استرداده أو القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها بالصافي بعد الاستهلاك فيما لو لم يتم تسجيل خسارة انخفاض القيمة للأصل في سنوات سابقة. ويسجل هذا العكس في بيان الدخل.

لا يمكن عكس خسائر انخفاض القيمة المتعلقة بالشهرة في الفترات المستقبلية.

### ط. الاعتراف بالإيرادات

يتم الاعتراف بالإيرادات إلى الحد الذي يحتمل معه تدفق المنافع الاقتصادية إلى البنك ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق منها.

يتم الاعتراف بالإيرادات الأتعاب والعمولات الأخرى عند تقديم الخدمات. يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام المدفوعات.

### ي. إيرادات ومصروفات فوائد

يتم الاعتراف بإيرادات ومصروفات الفوائد في بيان الدخل لكافة الأدوات التي تحمل فائدة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية. إن معدل الفائدة الفعلية هو المعدل الذي يقوم بخصم التدفقات النقدية المقدرة المستقبلية تماماً على مدار العمر المتوقع للأداة المالية أو، إذا كان ذلك مناسباً، على مدار فترة أقصر إلى صافي القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المالي. عند احتساب معدل الفائدة الفعلية، يتم مراعاة كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد وتكاليف المعاملة وكافة العلاوات أو الخصومات الأخرى، ولكن باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية.

### ك. حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة

يتم احتساب مخصص لحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة وفقًا للوائح المالية في دولة الكويت.

### ل. عقود التأجير

تسجل مدفوعات عقود التأجير التشغيلي كمصروف تشغيل في بيان الدخل على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد التأجير.

### م. موجودات بصفة الأمانة

إن الموجودات المحتفظ بها بصفة الوكالة أو الأمانة لا تعامل كموجودات او مطلوبات خاصة بالبنك وبالتالي هي غير مدرجة في بيان المركز المالي. تدرج الإيرادات من أنشطة الأمانة تحت بند «صافي اتعاب وعمولات».

### ن. العملات الأجنبية

يجري قيد المعاملات بالعملات الأجنبية وفقًا لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملات. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية في نهاية السنة إلى الدينار الكويتي وفقًا لأسعار الصرف السائدة بتاريخ البيانات المالية. يتم تقييم عقود العملات الأجنبية الآجلة وفقا للأسعار الآجلة السائدة بتاريخ البيانات المالية. وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة ضمن بيان الدخل.

في حالة الموجودات غير النقدية التي يتم تسجيل التغير في قيمتها العادلة مباشرةً ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية مباشرةً في الإيرادات الشاملة الأخرى. وبالنسبة للموجودات غير النقدية التي يتم تسجيل التغير في قيمتها العادلة مباشرةً في بيان الدخل، يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل.

### س. النقد والنقد المعادل

يشتمل النقد والنقد المعادل لأغراض بيان التدفقات النقدية على النقد في الصندوق والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (بما في ذلك بنك الكويت المركزي) ذات فترات الاستحقاق الأصلية التي لا تزيد عن ثلاثين يومًا من تاريخ الإيداع.

### ع. تقارير القطاعات

إن القطاع هو جزء مميز من البنك يعمل في أنشطة الأعمال التي ينتج عنها اكتساب إيرادات وتكبد تكاليف. تستخدم إدارة البنك قطاعات التشغيل لتوزيع الموارد وتقييم الأداء. ويتم تجميع قطاعات التشغيل التي لها نفس السمات الاقتصادية والمنتجات والخدمات وفئة العملاء – متى كان ذلك ملائمًا – وإعداد تقارير حولها كقطاعات قابلة لإعداد التقارير حولها.

### ف. الضمانات المالية

يمنح البنك في سياق أعماله العادي ضمانات مالية تتكون من خطابات الاعتماد والضمانات والحوالات المقبولة. يتم تسجيل الضمانات المالية في البيانات المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة والتي تتمثل في القسط المستلم، ضمن بند «المطلوبات الأخرى». كما يتم قيد القسط المستلم في بيان الدخل ضمن بند «صافي أتعاب وعمولات» على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان. يتم لاحقاً قياس مطلوبات الضمان بالقيمة المسجلة مبدئيًا ناقصاً الإطفاء أو قيمة أي التزام مالي قد ينشأ نتيجة للضمان المالي، أيهما أكبر. ويتم تسجيل أية زيادة في الالتزام المالي المتعلق بالضمان المالي في بيان الدخل.

## 2.4 الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك، قامت الإدارة باستخدام الأحكام والتقديرات التالية لتحديد المبالغ المدرجة في البيانات المالية. إن أهم استخدام للأحكام والتقديرات هو كما يلي:

### تصنيف الأدوات المالية- السياسة المطبقة اعتبارا من 1 يناير 2018

يستند تصنيف وقياس الموجودات المالية إلى نتائج اختبار أصل المبلغ والفوائد على أصل المبلغ القائم واختبار نموذج الأعمال. يحدد البنك نموذج الاعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعة الموجودات المالية لتحقيق هدف تجاري معين. يتضمن هذا التقييم احكام تعكس كافة الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الأصل وقياسه، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها ومكافأة مديري الموجودات. يقوم البنك بمراقبة الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة او بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى والتي تم استبعادها قبل استحقاقها بغرض التعرف على أسباب استبعادها ومدى اتساق هذه الأسباب مع الغرض من الأعمال التي تم حيازة الأصل من أجلها. تمثل المراقبة جزءاً من التقييم المستمر للبنك لمدى ملائمة نموذج الاعمال الذي يتم من خلاله الاحتفاظ بباقي الموجودات المالية. وفي حالة عدم ملائمة نموذج الاعمال، يتم تحديد ما إذا وجد تغير في نموذج الاعمال وتغير متوقع في تصنيف هذه الموجودات. تحدد هذه الاحكام ما اذا كان سيتم لاحقا قياسها بالتكلفة او بالتكلفة المطفأة او بالقيمة العادلة، وما اذا كان سيتم عرض التغيرات في القيمة العادلة للادوات في بيان الدخل او بيان الدخل الشامل. للمزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على الايضاح 2.3 (أ) تصنيف الأدوات المالية.

### تصنيف الأدوات المالية - السياسة المطبقة حتى 31 ديسمبر 2017

تتخذ الإدارة قراراً عند حيازة أداة مالية لتحديد ما إذا كان يجب تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو محتفظ بها حتى الاستحقاق أو متاحة للبيع أو كقروض ومدينين. خلال وضع تلك الأحكام، يأخذ البنك في الاعتبار الغرض الرئيسي من حيازتها وكيف يعتزم إدارتها وتقديم تقارير عن أدائها ومتطلبات السيولة والنية والقدرة على الاحتفاظ بهذه الأدوات حتى الاستحقاق. تحدد مثل تلك الأحكام ما إذا كان يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة أو بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة وما إذا كانت التغيرات في القيمة العادلة للأدوات يتم إدراجها في بيان الدخل أو بيان الدخل الشامل.

### خسائر انخفاض القيمة للادوات المالية - السياسة المطبقة اعتبارا من 1 يناير 2018

إن قياس مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى يتطلب استخدام نماذج معقدة وافتراضات جوهرية حول الظروف الاقتصادية المستقبلية والسلوك الائتماني.

كما يجب اتخاذ عدد من الاحكام الجوهرية عند تطبيق متطلبات المحاسبة لقياس خسائر الائتمان المتوقعة ومنها:

- تحديد معايير الارتفاع الجوهري في مخاطر الائتمان،
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس خسائر الائتمان المتوقعة، و
- تحديد عدد العناصر المرجحة للسيناريوهات المستقبلية.

يقوم البنك بتقدير خسائر الائتمان المتوقعة لادوات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة والمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى باستثناء القروض والسلف الى البنوك والعملاء حيث يقوم البنك بشأنها بتطبيق متطلبات انخفاض القيمة وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي. إن تحديد خسائر الائتمان المتوقعة يتضمن الاستعانة بالبيانات والافتراضات الخارجية والداخلية بصورة جوهرية. لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع الى الايضاح 2.3. (أ) حول انخفاض قيمة الأدوات المالية.

### خسائر انخفاض القيمة للقروض والسلف - السياسة المطبقة حتى 31 ديسمبر 2017

يقوم البنك بمراجعة القروض والسلف على أساس مستمر لتحديد ما إذا كان يجب تسجيل مخصص للانخفاض في القيمة في بيان الدخل. وبصفة خاصة، يجب إجراء تقدير جوهري من قبل الإدارة لتحديد مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة. عند تقدير هذه التدفقات النقدية، يقوم البنك بإصدار أحكام بشأن الأحوال المالية للمقترض وصافي القيمة الممكن تحقيقها للضمانات. مثل هذه التقديرات تستند بالضرورة إلى افتراضات حول عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من الأحكام وعدم التأكد، وقد تختلف النتائج الفعلية مما يؤدي إلى تغيرات مستقبلية على تلك المخصصات.

انخفاض قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع- السياسة المطبقة حتى 31 ديسمبر 2017

يقوم البنك بمراجعة أوراق الدين المالية المصنفة كاستثمارات متاحة للبيع في تاريخ كل بيانات مالية، لتحديد ما إذا كانت قد تعرضت للانخفاض في القيمة. وهذا يتطلب أحكاما مشابهة لتلك المطبقة في التقييم الفردي للقروض والسلف.

يقوم البنك بتسجيل خسائر الانخفاض في القيمة للاستثمارات في الأسهم المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض كبير أو متواصل في القيمة العادلة بما يقل عن تكلفتها أو عند وجود أي دليل موضوعي آخر على الانخفاض في القيمة. إن عملية تحديد الانخفاض «الكبير» أو «المتواصل» تتطلب إصدار أحكام. عند إصدار هذه الأحكام، يقوم البنك من بين عوامل أخرى بتقييم الحركات التاريخية في أسعار الأسهم وفترة ومدى انخفاض القيمة العادلة للاستثمار عن تكلفته.

### تقييم الأدوات المالية غير المسعرة

يستند تقييم الأدوات المالية غير المسعرة عادةً إلى أحد العوامل التالية:

- معاملات حديثة في السوق بشروط تجارية بحتة.
- التدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة لبنود ذات شروط وسمات مخاطر مماثلة.
- القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير.
- نماذج التقييم.

يراجع البنك أساليب التقييم بصورة دورية ويقوم باختبارها للتأكد من مدى ملاءمة هذه الأساليب باستخدام إما الأسعار من معاملات حالية مثبتة في السوق لنفس الأداة المالية أو أي بيانات سوقية أخرى متاحة وملحوظة.

يتم احتساب القيم استنادًا إلى الافتراضات الهامة بما في ذلك أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة والتقلبات ... إلى غير ذلك. كما يستند حجم التغيرات في هذه الأسعار والتقلبات إلى حركات السوق التي لا يمكن التنبؤ بها بشكل مؤكد.

## 2.5 معايير صادرة ولكن لم تسر بعد

فيما يلي المعايير والتفسيرات ذات الصلة التي صدرت ولكن لم تسر بعد حتى تاريخ اصدار البيانات المالية. ينوي البنك تطبيق هذه المعايير –متى أمكن ذلك– عندما تصبح سارية المفعول. ليس من المتوقع أن يكون لاي من هذه المعايير أي تأثير جوهري على البيانات المالية للبنك باستثناء ما يلي:

*المعيار الدولي للتقارير المالية 16 عقود التأجير*

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي المعيار الجديد بشأن المحاسبة عن عقود التأجير– المعيار الدولي للتقارير المالية 16 عقود التأجير في يناير 2016. إن المعيار الجديد لا يؤدي الى تغييرات جوهرية في المحاسبة عن عقود التأجير بالنسبة للمؤجرين. إلا أنه يتطلب من المستأجرين تسجيل أغلب عقود الايجار في الميزانية العمومية كمطلوبات تأجير مقابل الموجودات ذات الصلة المرتبطة بحق التأجير. ويجب على المستأجرين تطبيق نموذج موحد لجميع عقود التأجير المسجلة ويمكنهم اختيار عدم تسجيل عقود التأجير «قصيرة الأجل» وعقود التأجير للموجودات «منخفضة القيمة». بشكل عام، فإن طريقة تسجيل الأرباح او الخسائر لعقود التأجير المسجلة مماثلة لتلك المتبعة حالية في المحاسبة عن عقود التأجير التمويلي مع إدراج الفوائد ومصروفات الاستهلاك بصورة مستقلة في بيان الدخل.

يسري المعيار الدولي للتقارير المالية 16 للفترات السنوية التي تبدأ في او بعد 1 يناير 2019. يسمح بالتطبيق المبكر شريطة ان يتم تطبيق معيار الإيرادات الجديد –المعيار الدولي للتقارير المالية –15 في نفس التاريخ. يعمل البنك على تقييم تأثير المعيار الدولي للتقارير المالية 16 على البيانات المالية.

## 2.6 تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9

إن تأثير التغيير المتعلق بالمعيار الدولي للتقارير المالية 9 على السياسات المحاسبية كما في 1 يناير 2018 قد أدى إلى انخفاض الأرباح المرحلة بمبلغ 184 ألف دينار كويتي، وانخفاض احتياطي القيمة العادلة بمبلغ 242 ألف دينار كويتي، كما يلي:

| | أرباح مرحلة ألف دينار كويتي | احتياطي القيمة العادلة ألف دينار كويتي |
|---|---|---|
| الرصيد الختامي وفقا لمعيار المحاسبة الدولي 39 (31 ديسمبر 2017) | 139,181 | 6,444 |
| *التأثير على إعادة التصنيف وإعادة القياس:* | | |
| الاستثمارات في أوراق مالية (دين) من المتاح للبيع الى التكلفة المطفأة | - | 15 |
| الاستثمارات في أوراق مالية (أسهم) من المتاح للبيع الى المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى | - | (257) |
| *التأثير على الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة* | | |
| *بخلاف القروض والسلف الى البنوك والعملاء:* | | |
| النقد والنقد المعادل باستثناء النقد في الصندوق والودائع لدى بنك الكويت المركزي | (34) | - |
| الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى | (3) | - |
| الاستثمارات في أوراق مالية- أوراق الدين المالية | (147) | - |
| الرصيد الافتتاحي وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 في تاريخ التطبيق المبدئي في 1 يناير 2018 | 138,997 | 6,202 |

### تصنيف الموجودات المالية والمطلوبات المالية في تاريخ التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية 9

يعرض الجدول التالي مطابقة فئات القياس الاصلية والقيمة الدفترية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39، وفئات القياس الجديدة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك كما في 1 يناير 2018:

| | التصنيف وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 | التصنيف وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 | القيمة الدفترية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 ألف دينار كويتي | القيمة الدفترية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 ألف دينار كويتي |
|---|---|---|---|---|
| **الموجودات المالية** | | | | |
| النقد والنقد المعادل | قروض ومدينين | التكلفة المطفأة | 475,441 | 475,407 |
| أذونات وسندات خزينة | قروض ومدينين | التكلفة المطفأة | 566,784 | 566,784 |
| سندات بنك الكويت المركزي | قروض ومدينين | التكلفة المطفأة | 394,555 | 394,555 |
| ودائع لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى | قروض ومدينين | التكلفة المطفأة | 39,053 | 39,050 |
| قروض وسلف إلى البنوك | قروض ومدينين | التكلفة المطفأة | 128,930 | 128,930 |
| قروض وسلف إلى العملاء | قروض ومدينين | التكلفة المطفأة | 3,808,766 | 3,808,766 |
| | | | | |
| استثمارات في أوراق مالية: | | | | |
| - أسهم | متاحة للبيع | القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى | 37,660 | 37,403 |
| - أوراق دين مالية | متاحة للبيع | التكلفة المطفأة | 20,564 | 20,214 |
| - أسهم محتفظ بها حتى الاستحقاق | محتفظ بها حتى الاستحقاق | التكلفة المطفأة | 59,596 | 59,449 |
| موجودات أخرى - فائدة مدينة مستحقة | قروض ومدينون | التكلفة المطفأة | 21,370 | 21,735 |
| إجمالي الموجودات المالية | | | 5,552,719 | 5,552,293 |

| | | التصنيف وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 | التصنيف وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 | القيمة الدفترية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 ألف دينار كويتي | القيمة الدفترية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 ألف دينار كويتي |
|---|---|---|---|---|---|
| **المطلوبات المالية** | | | | | |
| المستحق إلى البنوك | | قروض ومدينون | التكلفة المطفأة | 412,105 | 412,105 |
| ودائع من مؤسسات مالية | | قروض ومدينون | التكلفة المطفأة | 969,197 | 969,197 |
| ودائع عملاء | | قروض ومدينون | التكلفة المطفأة | 3,489,977 | 3,489,977 |
| سندات مساندة – الشريحة 2 | | قروض ومدينون | التكلفة المطفأة | 100,000 | 100,000 |
| مطلوبات أخرى – فائدة مستحقة دائنة | | قروض ومدينون | التكلفة المطفأة | 27,728 | 27,728 |
| إجمالي المطلوبات المالية | | | | 4,999,007 | 4,999,007 |

أدى تطبيق هذه السياسات المحاسبية المعدلة إلى إعادة التصنيف الواردة في الجدول أعلاه كما هو موضح فيما يلي:

- عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9، أعيد تصنيف بعض أوراق الدين المالية من فئات المتاحة للبيع إلى فئة التكلفة المطفأة. وتم تعديل القيمة الدفترية لتلك الموجودات بحيث تكون تكلفتها المطفأة طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 مماثلة لتلك التكلفة فيما لو تم المحاسبة عن تلك الموجودات بالتكلفة المطفأة اعتباراً من تاريخ البدء.

- اختار البنك على نحو غير قابل للإلغاء تصنيف الاستثمارات الاستراتيجية بمبلغ 37،403 ألف دينار كويتي للأسهم لغير غرض المتاجرة وفقا للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (دون إعادة إدراجها) طبقا لما هو مسموح به وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. تم تصنيف هذه الأسهم سابقاً كمتاحة للبيع. لن يعاد تصنيف التغيرات في القيمة العادلة لهذه الأسهم إلى بيان الدخل عند بيعها.

### مطابقة القيمة الدفترية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 بالقيمة الدفترية طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9

يطابق الجدول التالي القيمة الدفترية للموجودات المالية من فئة قياسها السابقة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي 39 الى فئات قياسها الجديدة عند الانتقال لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في 1 يناير 2018:

| | القيمة الدفترية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 ألف دينار كويتي | إعادة التصنيف ألف دينار كويتي | إعادة القياس ألف دينار كويتي | القيمة الدفترية طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 ألف دينار كويتي |
|---|---|---|---|---|
| **موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة** | | | | |
| النقد والنقد المعادل | 475,441 | - | (34) | 475,407 |
| أذونات وسندات خزينة | 566,784 | - | - | 566,784 |
| سندات بنك الكويت المركزي | 394,555 | - | - | 394,555 |
| ودائع لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى | 39,053 | - | (3) | 39,050 |
| قروض وسلف إلى البنوك | 128,930 | - | - | 128,930 |
| قروض وسلف إلى العملاء | 3,808,766 | - | - | 3,808,766 |
| استثمارات في أوراق مالية – محتفظ بها حتى الاستحقاق | 59,596 | 20,214 | (147) | 79,663 |
| موجودات أخرى – فائدة مدينة مستحقة | 21,370 | 365 | - | 21,735 |
| | 5,494,495 | 20,579 | (184) | 5,514,890 |

| | القيمة الدفترية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 ألف دينار كويتي | إعادة التصنيف ألف دينار كويتي | إعادة القياس ألف دينار كويتي | القيمة الدفترية طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 ألف دينار كويتي |
|---|---|---|---|---|
| **موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى** | | | | |
| استثمارات في أوراق مالية | | | | |
| أسهم | 37,660 | - | (257) | 37,403 |
| أوراق دين مالية | 20,564 | (20,579) | 15 | - |
| | 58,224 | (20,579) | (242) | 37,403 |

إن الاستثمار في أوراق الدين المالية بمبلغ 20،564 ألف دينار كويتي المصنف كمتاح للبيع طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 تم إعادة تصنيفه بالتكلفة المطفأة طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. وتم تعديل إعادة التصنيف استنادا إلى تقييم نموذج الأعمال.

## 3. إيرادات فوائد

| | 2018 ألف دينار كويتي | 2017 ألف دينار كويتي |
|---|---|---|
| أذونات وسندات خزينة وسندات بنك الكويت المركزي | **22,645** | 17,611 |
| إيداعات لدى البنوك | **8,967** | 6,369 |
| قروض وسلف للبنوك والعملاء | **211,094** | 182,028 |
| | **242,706** | 206,008 |

## 4. مصروف فوائد

| | 2018 ألف دينار كويتي | 2017 ألف دينار كويتي |
|---|---|---|
| حسابات تحت الطلب وحسابات إدخار | **3,899** | 4,180 |
| ودائع محددة الأجل | **70,460** | 54,833 |
| قروض بنكية | **8,683** | 7,854 |
| سندات مساندة الشريحة 2 | **7,036** | 6,910 |
| | **90,078** | 73,777 |

## 5. مخصصات محددة

| | 2018 ألف دينار كويتي | 2017 ألف دينار كويتي |
|---|---|---|
| قروض وسلف للعملاء | | |
| - نقدية (إيضاح 12) | **53,596** | 87,999 |
| - غير نقدية (إيضاح 18) | **5,730** | 864 |
| | **59,326** | 88,863 |

## 6. صافي أتعاب وعمولات

| | 2018<br>ألف دينار كويتي | 2017<br>ألف دينار كويتي |
|---|---|---|
| إجمالي إيرادات الأتعاب والعمولات | **38,725** | 38,084 |
| إجمالي مصروفات الأتعاب والعمولات | **(8,728)** | (7,247) |
| | **29,997** | 30,837 |

يتضمن إجمالي إيرادات الأتعاب والعمولات مبلغ **280 ألف دينار كويتي** (2017: 212 ألف دينار كويتي) من الأنشطة بصفة الأمانة.

## 7. صافي الأرباح الناتجة من التعامل بالعملات الأجنبية والمشتقات

| | 2018<br>ألف دينار كويتي | 2017<br>ألف دينار كويتي |
|---|---|---|
| صافي إيرادات المتاجرة من مبادلات عجز الائتمان × | **-** | 180 |
| عمليات تحويل عملات أجنبية | **9,059** | 8,998 |
| | **9,059** | 9,178 |

× تم استحقاق كافة أدوات مبادلة عجز الائتمان خلال السنة السابقة.

## 8. ربحية السهم الأساسية والمخففة

تحتسب مبالغ ربحية السهم الأساسية عن طريق قسمة ربح السنة الخاص بمساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

تحتسب مبالغ ربحية السهم المخففة عن طريق قسمة ربح السنة الخاص بمساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة زائدًا المتوسط المرجح لعدد الأسهم التي سيتم إصدارها عند تحويل كافة الأسهم المحتملة المخففة إلى أسهم. ليس لدى البنك أسهم محتملة مخففة قائمة كما في 31 ديسمبر 2018.

| | 2018<br>ألف دينار كويتي | 2017<br>ألف دينار كويتي |
|---|---|---|
| ربح السنة | **56,741** | 48,023 |
| | **سهم** | سهم |
| المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة، بالصافي بعد أسهم الخزينة | **2,904,089,619** | 2,909,979,052 |
| | **فلس** | فلس |
| ربحية السهم الأساسية والمخففة | 20 | 17 |

## 9. النقد والنقد المعادل

| | 2018<br>ألف دينار كويتي | 2017<br>ألف دينار كويتي |
|---|---|---|
| أرصدة لدى بنك الكويت المركزي | **209,685** | 17,099 |
| نقد في الصندوق وفي حسابات جارية لدى بنوك أخرى ومؤسسات مالية أخرى | **223,001** | 72,994 |
| ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى تستحق خلال ثلاثين يومًا | **309,439** | 385,348 |
| | **742,125** | 475,441 |
| مخصص خسائر الائتمان المتوقعة | **(16)** | - |
| | **742,109** | 475,441 |

يمثل مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2018 مبلغ وقدره 34 ألف دينار كويتي (إيضاح 2.6).

إن الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى المستحقة لمدة أكثر من 30 يوم بمبلغ **156,653 ألف دينار كويتي** في 31 ديسمبر 2018 (1 يناير 2018: 39,053 ألف دينار كويتي) تم تعديلها مقابل مخصص خسائر الائتمان المتوقعة بمبلغ **84 ألف دينار كويتي** (1 يناير 2018: 3 ألف دينار كويتي).

في 31 ديسمبر 2018، تم تصنيف النقد والنقد المعادل والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى ضمن المرحلة 1. خلال السنة، لم تقع أي تحركات بين المراحل.

## 10. أذونات وسندات خزينة

يقوم بنك الكويت المركزي نيابة عن وزارة المالية بإصدار هذه الأدوات المالية:

| | 2018<br>ألف دينار كويتي | 2017<br>ألف دينار كويتي |
|---|---|---|
| تستحق خلال سنة واحدة | **163,736** | 171,048 |
| تستحق بعد سنة | **232,000** | 395,736 |
| | **395,736** | 566,784 |

في 31 ديسمبر 2018، تعتبر اذون وسندات الخزينة منخفضة المخاطر ويتم تصنيفها ضمن المرحلة 1. خلال السنة، لم تقع أي تحركات بين المراحل.

## 11. سندات بنك الكويت المركزي

يتم إصدار هذه الأدوات المالية من قبل بنك الكويت المركزي، وهي تستحق خلال فترة لا تزيد عن سنة واحدة من تاريخ الإصدار.

| | 2018<br>ألف دينار كويتي | 2017<br>ألف دينار كويتي |
|---|---|---|
| سندات بنك الكويت المركزي | 321,953 | 394,555 |

في 31 ديسمبر 2018، تعتبر سندات بنك الكويت المركزي منخفضة المخاطر ويتم تصنيفها ضمن المرحلة 1. خلال السنة، لم تقع أي تحركات بين المراحل.

## 12. قروض وسلف للبنوك والعملاء

تمثل القروض والسلف المبالغ المدفوعة إلى بنوك وعملاء. فيما يلي تقييم البنك لتركز مخاطر الائتمان استناداً إلى الغرض الأساسي من القروض والسلف الممنوحة:

**في 31 ديسمبر 2018:**

| أ) قروض وسلف للعملاء | الكويت<br>ألف دينار كويتي | دول الشرق الأوسط الأخرى<br>ألف دينار كويتي | غرب أوربا<br>ألف دينار كويتي | آسيا والمحيط الهادي<br>ألف دينار كويتي | باقي دول العالم<br>ألف دينار كويتي | المجموع<br>ألف دينار كويتي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| شخصية | 1,659,447 | - | - | - | 9,589 | 1,669,036 |
| مالية | 136,710 | 67,664 | - | - | - | 204,374 |
| تجارية | 436,142 | 2,275 | - | - | - | 438,417 |
| نفط خام وغاز | 240,331 | 53,466 | - | - | - | 293,797 |
| إنشائية | 256,020 | 4,961 | - | - | - | 260,981 |
| صناعية | 279,720 | 10,009 | - | - | - | 289,729 |
| عقارية | 661,675 | 7,347 | - | - | - | 669,022 |
| أخرى | 214,890 | 199,690 | - | 4,550 | - | 419,130 |
| مجمل القروض والسلف للعملاء | 3,884,935 | 345,412 | - | 4,550 | 9,589 | 4,244,486 |
| ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة | | | | | | (294,433) |
| *القروض والسلف للعملاء* | | | | | | 3,950,053 |
| **ب) قروض وسلف للبنوك** | | | | | | |
| مجمل القروض والسلف للبنوك | 10,975 | 59,598 | 72,792 | - | 1,513 | 144,878 |
| ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة | | | | | | (1,210) |
| *القروض والسلف للبنوك* | | | | | | 143,668 |

في 31 ديسمبر 2017:

| أ) قروض وسلف للعملاء | الكويت<br>ألف دينار كويتي | دول الشرق الأوسط الأخرى<br>ألف دينار كويتي | غرب أوربا<br>ألف دينار كويتي | آسيا والمحيط الهادي<br>ألف دينار كويتي | باقي دول العالم<br>ألف دينار كويتي | المجموع<br>ألف دينار كويتي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| شخصية | 1,528,236 | - | - | - | 10,209 | 1,538,445 |
| مالية | 214,080 | 82,591 | - | - | - | 296,671 |
| تجارية | 411,826 | 6,311 | - | - | - | 418,137 |
| نفط خام وغاز | 169,352 | 58,841 | - | 38,894 | - | 267,087 |
| إنشائية | 264,297 | - | - | - | - | 264,297 |
| صناعية | 247,677 | 12,372 | - | - | - | 260,049 |
| عقارية | 557,157 | - | - | - | - | 557,157 |
| أخرى | 216,052 | 228,412 | - | 13,579 | - | 458,043 |
| مجمل القروض والسلف للعملاء | 3,608,677 | 388,527 | - | 52,473 | 10,209 | 4,059,886 |
| ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة | | | | | | (251,120) |
| *القروض والسلف للعملاء* | | | | | | 3,808,766 |
| ب) قروض وسلف للبنوك | | | | | | |
| مجمل القروض والسلف للبنوك | - | 11,040 | 119,191 | - | - | 130,231 |
| ناقصًا: مخصص انخفاض القيمة | | | | | | (1,301) |
| *قروض وسلف للبنوك* | | | | | | 128,930 |

الحركة في مخصص انخفاض القيمة

| | 2018<br>ألف دينار كويتي | 2017<br>ألف دينار كويتي |
|---|---|---|
| في 1 يناير | **252,421** | 310,928 |
| مبالغ مشطوبة | **(59,942)** | (127,640) |
| المحمل على بيان الدخل | **103,164** | 69,133 |
| في 31 ديسمبر | **295,643** | 252,421 |

إن المخصصات المحددة والعامة تستند إلى المتطلبات الواردة في تعليمات بنك الكويت المركزي والمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاما بتعليمات بنك الكويت المركزي. راجع الايضاح 2.3 أ انخفاض قيمة الأدوات المالية للمزيد من المعلومات.

إن المخصصات العامة كما في 31 ديسمبر 2018 تبلغ **247,225 ألف دينار كويتي** (2017: 197,657 ألف دينار كويتي).

تمثل استردادات القروض، بالصافي بعد الشطب، صافي الفرق بين القروض المشطوبة خلال السنة بمبلغ **12,599 ألف دينار كويتي** (2017: 413 ألف دينار كويتي) والاستردادات بقيمة **70,517 ألف دينار كويتي** (2017: 6,915 ألف دينار كويتي).

إن الحركة في مخصصات انخفاض قيمة القروض والسلف حسب الفئة موضحة أدناه:

| | 2018<br>ألف دينار كويتي | | | 2017<br>ألف دينار كويتي | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | قروض | قروض | المجموع | قروض | قروض | المجموع |
| في 1 يناير | **230,066** | **22,355** | **252,421** | 287,216 | 23,712 | 310,928 |
| مبالغ مشطوبة | **(48,322)** | **(11,620)** | **(59,942)** | (111,399) | (16,241) | (127,640) |
| المحمل على بيان الدخل | **89,083** | **14,081** | **103,164** | 54,249 | 14,884 | 69,133 |
| في 31 ديسمبر | **270,827** | **24,816** | **295,643** | 230,066 | 22,355 | 252,421 |

راجع إيضاح 24 أ حول الموجودات المالية منخفضة القيمة بشكل منفرد حسب الفئة.

تم إدراج مخصص التسهيلات غير النقدية بمبلغ **16,246 ألف دينار كويتي** (2017: 10,489 ألف دينار كويتي) ضمن مطلوبات أخرى (إيضاح 18).

مقارنة بين اجمالي المخصصات وخسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 على التسهيلات الائتمانية:

| | 2018<br>ألف دينار كويتي |
|---|---|
| مخصص التسهيلات النقدية | **295,643** |
| مخصص التسهيلات غير النقدية | **16,246** |
| اجمالي مخصص التسهيلات الائتمانية | **311,889** |
| خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 | **199,754** |

إن اجمالي مخصصات البنك تتجاوز خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاما بتعليمات بنك الكويت المركزي بمبلغ **112,135 ألف دينار كويتي**.

## 13. استثمارات في أوراق مالية

| | التكلفة المطفأة ألف دينار كويتي | القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى ألف دينار كويتي | المجموع ألف دينار كويتي |
|---|---|---|---|
| *استثمارات مسعرة* | | | |
| سندات/ صكوك سيادية | 107,930 | - | 107,930 |
| سندات أخرى | 1,511 | - | 1,511 |
| أسهم | - | 15,723 | 15,723 |
| | 109,441 | 15,723 | 125,164 |
| *استثمارات غير مسعرة* | | | |
| سندات أخرى | 20,810 | 2,174 | 22,984 |
| أوراق مالية/ صناديق مدارة | - | 19,378 | 19,378 |
| | 20,810 | 21,552 | 42,362 |
| ناقصا: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة | (153) | (1) | (154) |
| في 31 ديسمبر 2018 | 130,098 | 37,274 | 167,372 |

| | التكلفة المطفأة ألف دينار كويتي | القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى ألف دينار كويتي | المجموع ألف دينار كويتي |
|---|---|---|---|
| *استثمارات مسعرة* | | | |
| سندات سيادية | 59,596 | - | 59,596 |
| سندات أخرى | - | 2,398 | 2,398 |
| أسهم | - | 15,391 | 15,391 |
| | 59,596 | 17,789 | 77,385 |
| *استثمارات غير مسعرة* | | | |
| سندات أخرى | - | 18,166 | 18,166 |
| أوراق مالية/ صناديق مدارة | - | 22,269 | 22,269 |
| | - | 40,435 | 40,435 |
| في 31 ديسمبر 2017 | 59,596 | 58,224 | 117,820 |

في 31 ديسمبر 2018، تم تصنيف كافة الاستثمارات في أوراق الدين المالية ضمن المرحلة 1. خلال السنة، لم يتم إجراء أي تحركات بين المراحل.

بلغ مخصص خسائر الائتمان المتوقعة 147 ألف دينار كويتي كما في 1 يناير 2018.

عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9، تم إعادة تصنيف بعض أوراق الدين المالية من فئة المتاح للبيع الى فئة المدرج بالتكلفة المطفأة. وتم تعديل القيمة الدفترية لهذه الموجودات بحيث تكون تكلفتها المطفأة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 مماثلة لتلك التي كان سيتم احتسابها في حالة إدراج هذه الموجودات بالتكلفة المطفأة منذ البداية. تم إعادة تصنيف الاستثمار في أوراق الدين المالية بمبلغ 20,564 ألف دينار كويتي المصنف كمتاح للبيع وفقا لمعيار المحاسبة الدولي 39 الى فئة المدرج بالتكلفة المطفأة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. تم تعديل إعادة التصنيف بناءا على تقييم نموذج الأعمال.

اختار البنك على نحو غير قابل للالغاء تصنيف الاستثمارات الاستراتيجية بمبلغ 37,403 ألف دينار كويتي من الأسهم غير المخصصة للمتاجرة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (دون إعادة إدراجها) وفقا لما يسمح به المعيار الدولي للتقارير المالية 9. وقد سبق تصنيف هذه الأوراق المالية كمتاحة للبيع. ولم يعد يعمل البنك على إعادة تصنيف التغيرات في القيمة العادلة لهذه الأوراق المالية في بيان الدخل عند بيعها. إن تأثير هذا التغيير في السياسة المحاسبية كما في 1 يناير 2018 يتمثل في انخفاض احتياطي القيمة العادلة بمبلغ 242 ألف دينار كويتي (راجع الايضاح 2.6).

## 14. موجودات أخرى

| | 2018<br>ألف دينار كويتي | 2017<br>ألف دينار كويتي |
|---|---|---|
| فوائد مدينة مستحقة | **21,541** | 21,370 |
| مدينون متنوعون وآخرون | **14,575** | 21,875 |
| ضمانات معاد حيازتها (راجع الحركة في الصفحة التالية) | **71,031** | 78,856 |
| | **107,147** | 122,101 |

*الحركة في الضمانات المعاد حيازتها:*

| | 2018<br>ألف دينار كويتي | 2017<br>ألف دينار كويتي |
|---|---|---|
| في 1 يناير | **78,856** | 144,781 |
| إضافات – عقارات | **98,996** | - |
| استبعادات | **(90,000)** | (62,559) |
| خسائر انخفاض القيمة | **(16,821)** | (3,366) |
| في 31 ديسمبر | **71,031** | 78,856 |

إن القيمة العادلة للعقارات لا تختلف بصورة مادية عن قيمتها الدفترية.

## 15. المستحق إلى البنوك والودائع من المؤسسات المالية

| | 2018<br>ألف دينار كويتي | 2017<br>ألف دينار كويتي |
|---|---|---|
| **المستحق إلى البنوك** | | |
| حسابات جارية وودائع تحت الطلب | **66,641** | 14,101 |
| ودائع محددة الأجل | **347,841** | 398,004 |
| | **414,482** | 412,105 |
| **ودائع من مؤسسات مالية** | | |
| حسابات جارية وودائع تحت الطلب | **53,497** | 73,237 |
| ودائع محددة الأجل | **952,397** | 895,960 |
| | **1,005,894** | 969,197 |

## 16. ودائع العملاء

| | 2018<br>ألف دينار كويتي | 2017<br>ألف دينار كويتي |
|---|---|---|
| حسابات جارية | **1,208,797** | 1,161,667 |
| حسابات ادخار | **344,350** | 351,796 |
| ودائع محددة الأجل | **2,181,608** | 1,976,514 |
| | **3,734,755** | 3,489,977 |

تتضمن ودائع العملاء مبلغ **17,327 ألف دينار كويتي** (2017: 13,219 ألف دينار كويتي) محتفظ به كضمان لالتزامات غير قابلة للإلغاء بموجب خطابات اعتماد وضمانات (راجع الإيضاح 26).

## 17. سندات مساندة - الشريحة 2

خلال سنة 2016، أصدر البنك سندات مساندة ضمن الشريحة 2 ومدرجة بالدينار الكويتي بمبلغ 100,000 ألف دينار كويتي. أجل هذه السندات يصل الى 10 سنوات وتتكون من شريحتين متساويتين من السندات ذات المعدلات الثابتة والسندات ذات المعدلات المتغيرة. تحمل السندات ذات المعدلات الثابتة معدل فائدة بنسبة 6.50% سنويًا وتستحق السداد بشكل ربع سنوي على أقساط آخر كل فترة طوال الخمس السنوات الأولى وسيعاد تحديدها للفترة اللاحقة بنسبة 4.25% فوق معدل الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي (في السنة الخامسة لتاريخ الإصدار). أما السندات ذات المعدلات المتغيرة فهي تحمل معدل فائدة بنسبة 4.00% سنويًا فوق معدل الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي ويعاد تحديدها بشكل ربع سنوي بما يخضع لنسبة 1% كحد أقصى فوق المعدل السائد للسندات ذات الفوائد الثابتة كما أنها تستحق بشكل ربع سنوي على أقساط آخر كل فترة. هذه السندات غير مكفولة بضمان وقابلة للاستدعاء كلياً أو جزئيًا بناء على اختيار البنك بعد مرور 5 سنوات من تاريخ الإصدار بما يخضع لبعض الشروط التي يجب استيفاؤها والموافقة الكتابية المسبقة لبنك الكويت المركزي.

## 18. مطلوبات أخرى

| | 2018<br>ألف دينار كويتي | 2017<br>ألف دينار كويتي |
|---|---|---|
| فوائد دائنة مستحقة | **29,450** | 27,728 |
| إيرادات مؤجلة | **4,762** | 4,418 |
| مخصصات تسهيلات غير نقدية (راجع الحركة أدناه) | **16,246** | 10,489 |
| مخصصات متعلقة بالموظفين | **24,114** | 23,129 |
| أخرى | **57,951** | 45,083 |
| | **132,523** | 110,847 |

الحركة في مخصصات التسهيلات غير النقدية:

| | 2018<br>ألف دينار كويتي | 2017<br>ألف دينار كويتي |
|---|---|---|
| في 1 يناير | **10,489** | 9,838 |
| المحمل إلى بيان الدخل | **5,757** | 651 |
| في 31 ديسمبر | **16,246** | 10,489 |

## 19. رأس المال

| | 2018<br>ألف دينار كويتي | 2017<br>ألف دينار كويتي |
|---|---|---|
| الأسهم المصرح بها والمصدرة والمدفوعة بالكامل | **304,813** | 304,813 |

كما في 31 ديسمبر 2018، بلغ عدد الأسهم المصرح بها والمصدرة والمدفوعة بالكامل بقيمة 100 فلس للسهم 3,048,127,898 سهم (2017: 3,048,127,898 سهم).

## 20. الاحتياطيات

أ. احتياطي قانوني

وفقاً لقانون الشركات والنظام الأساسي للبنك تم تحويل نسبة 10% من ربح السنة قبل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة إلى الاحتياطي القانوني. يجوز للبنك اتخاذ قرار بإيقاف هذه التحويلات السنوية عندما يعادل ذلك الاحتياطي نسبة 50% من رأس المال المدفوع.

إن توزيع هذا الاحتياطي محدد بالمبلغ المطلوب لدفع توزيعات أرباح بنسبة 5% من رأس المال في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المتراكمة بتأمين هذا الحد.

ب. علاوة إصدار أسهم

إن الرصيد في حساب علاوة إصدار الأسهم غير متاح للتوزيع ولكن يمكن استخدامه لإعادة هيكلة رأس المال لمقاصة الخسائر المتراكمة.

جـ. احتياطي إعادة تقييم عقارات

إن احتياطي إعادة تقييم العقارات يمثل فائض القيمة السوقية عن القيمة الدفترية للأرض المملوكة للبنك. الرصيد في هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع ويتم أخذه مباشرة إلى الأرباح المرحلة عندما يتم بيع الموجودات المتعلقة به.

## 21. أسهم الخزينة واحتياطي أسهم الخزينة

| | 2018 | 2017 |
|---|---|---|
| عدد أسهم الخزينة | 149,994,610 | 138,148,846 |
| النسبة المئوية لأسهم الخزينة | 4.92% | 4.53% |
| تكلفة أسهم الخزينة (ألف دينار كويتي) | 73,605 | 70,757 |
| المتوسط المرجح للقيمة السوقية لأسهم الخزينة كما في 31 ديسمبر (ألف دينار كويتي) | 37,949 | 33,985 |

إن الحركة في أسهم الخزينة كانت كما يلي:

| | عدد الأسهم | |
|---|---|---|
| | 2018 | 2017 |
| الرصيد كما في 1 يناير | 138,148,846 | 138,148,846 |
| مشتريات | 12,400,252 | - |
| مبيعات | (554,488) | - |
| الرصيد كما في 31 ديسمبر | 149,994,610 | 138,148,846 |

هذا البند يتضمن عدد 13,641,280 سهم خزينة بتكلفة 5,488 ألف دينار كويتي والتي تمثل ضمانات معاد حيازتها ضمن تسوية ديون من عملاء. إن الرصيد في احتياطي أسهم الخزينة بمبلغ **24,111 ألف دينار كويتي** (2017: 24,246 ألف دينار كويتي) غير متاح للتوزيع. تم إدراج المبلغ المكافئ لتكلفة أسهم الخزينة كغير متاح للتوزيع من الاحتياطي القانوني وعلاوة إصدار الأسهم واحتياطي أسهم الخزينة والأرباح المرحلة خلال فترة حيازة أسهم الخزينة.

## 22. توزيعات أرباح مقترحة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة

أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بقيمة ــ فلس للسهم (2017: 9 فلس) عن رأس المال المصدر القائم كما في 31 ديسمبر 2018. تخضع توزيعات الأرباح النقدية الى موافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية.

خلال السنة، وافق المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية السنوية الذي عقد بتاريخ 7 مارس 2018 على توزيعات أرباح نقدية بقيمة 9 فلس للسهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 (7 فلس للسهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016). تم تسجيل الأرباح النقدية في 29 مارس 2018 وتم دفعها لاحقًا.

إن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ **135 ألف دينار كويتي** (2017: 135 ألف دينار كويتي) هي وفقاً للوائح المحلية وتخضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية.

## 23. معاملات مع أطراف ذات علاقة

إن بعض الأطراف ذات علاقة (المساهمون الرئيسيون وأعضاء مجلس الإدارة ومسئولو الإدارة التنفيذية في البنك وعائلاتهم والشركات التي يمثلون المالكين الرئيسيين لها) كانوا عملاء للبنك في سياق الاعمال الطبيعي. تمت الموافقة على شروط هذه المعاملات طبقا لسياسات البنك.

إن المعاملات والأرصدة المدرجة في بيان الدخل وبيان المركز المالي هي كما يلي:

| | عدد أعضاء مجلس الإدارة أو أعضاء الإدارة التنفيذية | | عدد الأطراف ذات علاقة | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | **2018** | 2017 | **2018** | 2017 | **2018 ألف دينار كويتي** | 2017 ألف دينار كويتي |
| ***أعضاء مجلس الإدارة*** | | | | | | |
| **أرصدة** | | | | | | |
| قروض وسلف | **1** | 1 | **16** | 14 | **145,556** | 196,738 |
| ودائع | **8** | 8 | **52** | 40 | **618,269** | 552,672 |
| التزامات/مشتقات | | | | | | |
| ضمانات / خطابات اعتماد | **1** | 1 | **8** | 8 | **6,611** | 27,569 |
| عقود تحويل عملات أجنبية آجلة | **-** | - | **1** | 2 | **15,541** | 22,122 |
| **معاملات** | | | | | | |
| إيرادات فوائد | **1** | 1 | **24** | 18 | **7,781** | 6,588 |
| مصروف فوائد | **5** | 3 | **17** | 15 | **12,623** | 7,807 |
| صافي الأتعاب والعمولات | **1** | 1 | **12** | 9 | **351** | 242 |
| مصروفات أخرى | **-** | - | **9** | 7 | **1,294** | 222 |
| شراء معدات | **-** | - | **3** | 4 | **71** | 368 |
| **الإدارة التنفيذية:** | | | | | | |
| **أرصدة** | | | | | | |
| قروض وسلف | **1** | 2 | **-** | - | **30** | 43 |
| ودائع | **11** | 10 | **-** | - | **1,084** | 820 |
| **معاملات** | | | | | | |
| إيرادات فوائد | **2** | 2 | - | - | 2 | 2 |
| مصروف فوائد | **12** | 12 | **-** | - | **15** | 16 |

إن القروض الصادرة إلى أعضاء مجلس الإدارة ومسئولي الإدارة التنفيذية تستحق السداد وفقاً للضوابط الرقابية لبنك الكويت المركزي وتحمل معدلات فائدة تتراوح من 3.5% إلى 6% سنوياً (2017: 2.5% إلى 5% سنوياً). إن بعض القروض المقدمة إلى أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات علاقة بهم خلال السنة مكفولة بضمانات بلغت قيمتها العادلة 58،614 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2018 (2017: 102،204 ألف دينار كويتي).

تشتمل مكافأة موظفي الإدارة العليا بما في ذلك الإدارة التنفيذية على ما يلي:

| | 2018<br>ألف دينار كويتي | 2017<br>ألف دينار كويتي |
|---|---|---|
| رواتب ومزايا أخرى | **3,473** | 3,154 |
| مكافآت نهاية/ إنهاء الخدمة | **221** | 375 |
| | **3,694** | 3,529 |

## 24. الأدوات المالية

### استراتيجية استخدام الأدوات المالية

يقبل البنك الودائع من العملاء بمعدلات ثابتة ومتغيرة ولفترات متنوعة، ويهدف إلى اكتساب هوامش فائدة تفوق متوسط سعر الفائدة عن طريق استثمار هذه الأموال في موجودات عالية الجودة. كما يسعى البنك الى زيادة هذه الهوامش بتجميع الأموال قصيرة الأجل والإقراض لفترات أطول بمعدلات فائدة أعلى، مع الحفاظ على السيولة الكافية للوفاء بجميع المطالبات محتملة الاستحقاق.

باستثناء ترتيبات التحوط المحددة، فإن التعرض لمخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الفائدة المرتبطة بهذه الأدوات يتم عادةً تغطيته عادة بالدخول في مراكز موازنة مقابلة والتي بموجبها يتم السيطرة على التنوع في صافي المبالغ النقدية المطلوبة لتسييل المراكز السوقية.

### إدارة المخاطر

إن استخدام الأدوات المالية يؤدي أيضًا إلى التعرض للمخاطر المرتبطة بها. ويدرك البنك العلاقة بين العائدات والمخاطر ذات الصلة باستخدام الأدوات المالية وتشكل إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من أهداف البنك الإستراتيجية.

تتمثل استراتيجية البنك في وجود مفهوم إدارة قوية تهدف إلى حسن إدارة المخاطر وإدارة العلاقة بين المخاطر/العائدات في كل نشاط رئيسي من أنشطة العمل المرتبطة بالمخاطر. يقوم البنك باستمرار بمراجعة سياساته وممارساته في إدارة المخاطر للتأكد من عدم تعرض البنك لتقلبات كبيرة في قيمة الموجودات وفي ربحيته.

قام البنك بتشكيل لجنة للمخاطر منبثقة عن مجلس الإدارة لتعزيز فاعلية مراقبة مجلس الإدارة للمخاطر التي تواجه البنك ورفع تقارير دورية إلى المجلس متى كان ذلك ملائمًا. تقوم هذه اللجنة بالإشراف على عملية إدارة المخاطر لدى البنك على أساس شامل كما تضمن استقلالية قسم إدارة المخاطر لدى البنك. تقوم لجنة المخاطر أيضًا بتقييم الائتمانات ذات المخاطر المرتفعة التي تزيد عن نسبة 10% من رأسمال البنك أو حسب النسبة الملائمة التي تتراءى للجنة. ويترأس قسم إدارة المخاطر رئيس إدارة المخاطر الذي يتولى رفع التقارير إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة. كما شكل البنك أيضًا لجنة المخاطر التنفيذية والتي يترأسها كل من الرئيس التنفيذي ورئيس إدارة المخاطر، والتي تعتبر اللجنة العليا لحوكمة المخاطر على مستوى الإدارة العليا. ويقوم إدارة المخاطر لدى البنك برفع تقارير منتظمة إلى كل من لجنة المخاطر ولجنة المخاطر التنفيذية بحيث يكون أعضاء اللجان على دراية تامة بكافة أشكال المخاطر بالبنك.

تعرض الفقرات التالية المخاطر المختلفة المرتبطة بالاعمال المصرفية وطبيعتها وكيفية إدارتها.

### أ- مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في احتمالية التعرض لخسائر مالية نتيجة عجز المقترضين أو الأطراف المقابلة عن الوفاء بالتزاماتهم بالسداد للبنك طبقًا للشروط المتفق عليها. وتنشأ مخاطر الائتمان بصورة أساسية من أنشطة الإقراض والتمويل التجاري وأنشطة الخزينة.

تنشأ تركزات مخاطر الائتمان عندما يكون هناك احتمالية لاشتداد الخسائر الناتجة عن الانكشافات المترابطة كأن يكون ذلك عندما تحتفظ مجموعة من الأطراف المقابلة بالملكية المشتركة أو تعمل في أنشطة أعمال متماثلة أو ممارسة أعمال في نفس المنطقة الجغرافية، أو من خلال تنفيذ أنشطة لها سمات اقتصادية مماثلة مما يؤدي الى تأثر قدرة هؤلاء الاطراف بشكل مماثل على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية في حالة ظهور تغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو أي ظروف أخرى.

وتشير تركزات مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء البنك تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع أعمال معين أو منطقة جغرافية أو ملكية معينة.

يطبق البنك سياسات وإجراءات شاملة للسيطرة على جميع هذه المخاطر ومراقبتها. يتم الحد من مخاطر الائتمان من خلال وضع حدود للمعاملات مع الأطراف المقابلة من الأفراد والأطراف المقابلة ذوي الملكية المشتركة ومن

خلال مراقبة الانكشافات لمخاطر الائتمان في ضوء هذه الحدود والتقييم المستمر لتحوط / جودة الضمانات والجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة.

يتم تطبيق حدود المخاطر للعملاء من الأفراد ومجموعات العملاء وقطاعات الأعمال والحدود الخارجية للدول لتنويع محفظة الإقراض وتجنب التركزات غير الملائمة. يتم السيطرة على مخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطة التداول من خلال استخدام حدود صارمة للأطراف المقابلة واتفاقيات التقاص الأساسية وترتيبات الضمانات (حسب الملائم) ومن خلال الحد من فترات التعرض للمخاطر.

تتولى وحدة الائتمان المستقلة التي تشمل مخاطر الشركات ومخاطر العملاء- التابعة إلى رئيس إدارة المخاطر- مسئولية توفير مستوى الإدارة المركزية لمخاطر الائتمان. تتضمن مسئوليات هذه المجموعات: مراقبة الالتزام بالسياسات والإجراءات الائتمانية، وتطوير السياسات المتعلقة بالتعرض لمخاطر الائتمان الكبرى المتعلقة بالحد الأقصى للتعرض للمخاطر بالنسبة للعملاء من الأفراد ومجموعات العملاء وتركزات المخاطر الأخرى؛ وتنفيذ مراجعة ائتمانية مستقلة وموضوعية لتقييم مخاطر الائتمان لكل من التسهيلات الجديدة والتسهيلات المجددة، والسيطرة على الانكشافات بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، والسيطرة على الانكشاف الخارجي للمخاطر، ومراقبة الانكشاف لمجموعات قطاعات أعمال معينة، والمحافظة على عملية تصنيف تسهيلات البنك وتطويرها وذلك بهدف تصنيف التعرض للمخاطر وتجزئة الانكشافات إلى قطاعات واضحة، وإعداد تقارير منتظمة يتم رفعها للإدارة العليا في جوانب عمل معينة مثل تركزات مخاطر العملاء/ القطاعات وحدود الدول والانكشاف الخارجي للمخاطر والحسابات متعثرة السداد والمخصصات.

يوجد لدى البنك معايير مفصلة لاعتماد الائتمان لكل منتج من منتجات القروض الخاصة بالعملاء الأفراد. تتنوع معايير الاستحقاق وفقاً لمنتج القرض المحدد ولكنها تتضمن بنود مثل الحد الأدنى من مدة الخدمة والحد الأدنى للراتب.... إلخ. ينبغي على المتقدم للحصول على قروض أيضاً تقديم وثيقة صادرة من صاحب العمل توضح الراتب وطول مدة الخدمة وفي معظم الحالات يتم تقديم التزام من صاحب العمل بتحويل الراتب مباشرة إلى الحساب البنكي الجاري الخاص بالمتقدم. وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي يجب ألا تتجاوز نسبة إجمالي مدفوعات الديون الشهرية للمتقدم إلى الدخل الحدود المقررة.

يوجد لدى البنك، بخلاف لجنة المخاطر، سبع لجان خاصة بالائتمان هي: لجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار، ولجنة الائتمان التنفيذية ولجنة الائتمان الإدارية ولجنة ائتمان الأعمال المصرفية واللجنة الائتمانية للعملاء الأفراد ولجنة تصويب الائتمان ولجنة التصنيف والمخصصات.

فوض مجلس الإدارة إلى لجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار كافة الصلاحيات (باستثناء التسهيلات الائتمانية لأعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات علاقة بهم) في اتخاذ قرارات الائتمان في ضوء تعليمات بنك الكويت المركزي. تتمثل مسئوليات لجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار في المراجعة والاعتماد أو الرفض أو التعديل أو الموافقة المشروطة على طلبات الائتمان في إطار حد الإقراض القانوني لدى البنك وفقاً للسياسات الائتمانية للبنك. كما يحق للجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار منح تفويض الائتمان للجنة الائتمان التنفيذية وفقا لقواعد مجلس الإدارة.

يحق للجنة الائتمان التنفيذية الموافقة او رفض او تعديل التسهيلات الائتمانية في نطاق صلاحياتها. كما يمكن للجنة الائتمان التنفيذية الموافقة على معايير وبرامج الائتمان وحدود الخزينة في ضوء مستوى تحمل المخاطر المعتمد لدى البنك. وللجنة سلطة تشكيل او تعديل لجان الائتمان الحالية في نطاق الصلاحيات العامة للجنة. ويتم رفع ملخص قرارات لجنة الائتمان التنفيذية إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

تجتمع لجنة الائتمان الإدارية ذات المستوى الأدنى من الصلاحيات بصفة منتظمة من أجل اعتماد أو رفض أو تعديل طلبات الائتمان المقدمة إليها. وتحال الطلبات التي تخرج عن نطاق حدود صلاحيات لجنة الائتمان الإدارية إلى لجنة الائتمان التنفيذية ولجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار بناءا على السلطات ذات الصلة. وتتم مراجعة كافة قرارات لجنة الائتمان الإدارية بصورة دورية من قبل رئيس إدارة المخاطر.

لدى لجنة ائتمان الأعمال المصرفية مسئولية تسهيل إنشاء الأصول ومراقبة التعرض للمخاطر إلى الحد المعتمد في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولدى لجنة ائتمان الأعمال المصرفية فقط صلاحية اعتماد أو رفض أو تعديل طلبات ائتمان الأعمال المصرفية المقدمة إليها في إطار حدود نطاق الصلاحيات المفوضة لها.

تجتمع اللجنة الائتمانية للعملاء الأفراد متى تقتضي الضرورة ولديها صلاحية اعتماد أو رفض أو تعديل الطلبات الائتمانية المقدمة من العملاء الأفراد والتي يتم تقديمها إلى اللجنة ضمن مستويات الصلاحيات المفوضة إليها. وتضمن إحدى عمليات ضمان الجودة المستقلة والمركزية اكتمال ودقة مستندات طلبات القروض مع إجراء مراقبة ائتمانية ومراجعة «القائمة السوداء» ومراقبة التزامات أوامر السداد القائمة والتزامات سداد القروض الأخرى. وتخضع طلبات القروض لعملية تقييم تشمل اتخاذ القرارات على أساس «بطاقة درجات» والتي يعاد التحقق من صحتها بصورة دورية.

تقوم لجنة تصويب الائتمان بمراجعة عمليات تصويب الائتمان الإداري و/أو الموافقة أو التوصية بموافقة لجنة الائتمان الإدارية أو لجنة الائتمان التنفيذية. وتتم إحالة على كافة مقترحات التسوية أو إعادة الهيكلة أو إعادة الجدولة أو وقف إجراءات الاسترداد أو شطب الديون والتي تتجاوز نطاق الصلاحيات المفوضة للجنة تصويب الائتمان إلى لجنة الائتمان الإدارية أو لجنة الائتمان التنفيذية أو لجنة التصنيف والمخصصات حسبما هو الحال.

تقوم لجنة التصنيف والتخصيص وفقا لأحكام قواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي، وارشادات السياسة الائتمانية للبنك وتصنيف التسهيلات الائتمانية

واحتساب المخصصات والمحاسبة عن الدخل المتولد منها، ومراقبة تصنيف محافظ الائتمان للبنك، وقرارات التخصيص. كما تتولى اللجنة مسئولية احتساب المخصصات وفقا لنماذج ومنهجيات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 المطبقة من قبل البنك بما يتفق مع إرشادات بنك الكويت المركزي.

وفقاً لمدى وحجم التعرض لمخاطر العملاء، يتم مراجعة طلبات الائتمان بالنسبة لإقراض الشركات والإقراض الدولي من قبل مجلس الإدارة ولجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار ولجنة الائتمان التنفيذية ولجنة الائتمان الإدارية ولجنة تصويب الائتمان، وعادة ما تتطلب هذه الطلبات استيفاء المعلومات التالية: ملخص تنفيذي وملف العميل وموجز بالحدود الائتمانية والمبالغ القائمة وتصنيف المخاطر ومذكرة ائتمانية وتحليل ربحية العميل والتحليل المالي وتحليل التدفقات النقدية وتفاصيل الغرض من القرض والضمان ومصدر السداد وتفاصيل الضامنين، إن كان ذلك ممكناً، والبيانات المالية المدققة و/أو بيانات صافي الموجودات الشخصية حسبما هو مناسب.

توجد لدى البنك حدود إقراض قانونية وحدود تتعلق بالدول وكذلك حدود لقطاعات الأعمال ينبغي التقيد بها عند النظر في الاعتماد فيما يتعلق بالطلبات أو المشاركات الائتمانية ذات الصلة.

يوجد لدى البنك سياسة ائتمان تفصيلية معتمدة من قبل مجلس الإدارة ويتم مراجعتها بشكل دوري. يبين دليل سياسة الائتمان المبادئ الإرشادية ومعايير مخاطر الائتمان التي تحدد حدود منح الائتمان وتقدم الهيكل الذي يجب أن تكون على أساسه الأعمال المصرفية مع التأكد من توافق الأسلوب مع كافة أنشطة الإقراض. كما يبين سياسته الخاصة بالتعرض المقبول لمخاطر الائتمان الخاصة بكل دولة. يتم اعتماد ومراجعة الحدود الفردية للدول كل على حدة من قبل لجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار. يستند هذا الاعتماد إلى تحليل الدول وتقييم متطلبات الأعمال والذي يقوم بإجرائه قسم المؤسسات المالية للبنك وتوصي به لجنة الائتمان الإدارية ولجنة الائتمان التنفيذية.

يقوم قسم المؤسسات المالية بمراجعة منتظمة للحدود العامة للدولة المتعلقة بالبنك وتقييم الانكشافات. تركز المراجعة على الحجم الكلي للمخاطر على مستوى الدول مع إبداء التوصيات لتغيير حدود المخاطر لكل دولة على حدة عند الضرورة.

يعرض تقرير الحد المقبول للمخاطر – والمعتمد من قبل مجلس الإدارة – إطار عمل متوافق لفهم المخاطر على مستوى المنشأة وسبل التأكد من مراعاة هذه المخاطر عند تنفيذ العمليات اليومية للبنك. يتم مراقبة مستوى المخاطر المقبول المحدد من قبل البنك وتخفيفه إن وجد في الوقت المناسب. ويتحدد الحد المقبول للمخاطر على مستوى كلي للأعمال المصرفية لشركات والمعاملات الدولية ومعاملات الخزينة والأعمال المصرفية للعملاء. يتم الاعتراف بالمستوى المقبول للمخاطر في قطاعات الأعمال وهو ما يمثل أهمية لأعمال البنك.

### منهجية خسائر الائتمان المتوقعة

يستعين البنك بنظام تصنيف ائتماني داخلي وقام بتطوير نماذج للوصول إلى خسائر الائتمان المتوقعة استنادا إلى متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9. يوضح المعيار الدولي للتقارير المالية 9 نموذج من «ثلاث مراحل» لانخفاض القيمة بناءا على التغيرات في الجودة الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي. حيث يتم بناءا عليه تصنيف الأداة المالية التي لم تنخفض قيمتها الائتمانية عند الاعتراف المبدئي ضمن المرحلة 1. في حالة وجود ارتفاع جوهري في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، تنتقل الأداة المالية الى المرحلة 2 ولكن لا تعتبر بعد منخفضة القيمة الائتمانية. وفي حالة انخفاض القيمة الائتمانية للاداة المالية، تنتقل الأداة المالية الى المرحلة 3. راجع الإيضاح 2.3 انخفاض قيمة الأدوات المالية للاطلاع على مزيد من المعلومات المتعلقة بتصنيف الأدوات المالية إلى المراحل.

يحتسب البنك خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المصنفة ضمن المرحلة 3 بنسبة 100% من الانكشاف للتعثر بالصافي بعد قيمة الضمانات المؤهلة بعد تطبيق الاستقطاعات المقررة طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي.

تتحدد خسائر الائتمان المتوقعة على أساس احتمالية التعثر للتصنيف الائتماني المقابل للتسهيل والخسائر الناتجة عن التعثر والانكشاف للتعثر. يقوم البنك بتقدير هذه العناصر بواسطة نماذج ملائمة لمخاطر الائتمان تراعي التصنيفات الائتمانية الداخلية والخارجية للموجودات وطبيعة وقيمة الضمانات والسيناريوهات المستقبلية المتعلقة بالاقتصاد الكلي وغيرها. فيما يلي ملخص طريقة خسائر الائتمان المتوقعة:

- المرحلة 1: يتم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً بذلك الجزء من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة والذي ينتج عن حالات التعثر في سداد تسهيل ائتماني المحتمل وقوعها خلال 12 شهر بعد تاريخ البيانات المالية. يقوم البنك باحتساب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهر بناءا على توقعات التعثر المحتمل وقوعها خلال 12 شهر التالية لتاريخ البيانات المالية. ويتم تطبيق احتمالات التعثر المتوقعة على مدى 12 شهر على الانكشاف في حالة التعثر مضروبا في الخسائر الناتجة من التعثر ومخصوما مقابل النسبة التقريبية لمعدل الفائدة الفعلي الأصلي.
- المرحلة 2: عندما يسجل تسهيل ائتماني ارتفاعا جوهريا في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف، يسجل البنك مخصص خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة باستخدام آلية مماثلة للموضحين أعلاه. إلا أنه يتم تقدير احتمالات التعثر والخسائر الناتجة من التعثر على مدى عمر الأداة. ويتم خصم النقص المتوقع في النقد بالنسبة التقريبية لمعدل الفائدة الفعلي الأصلي.
- المرحلة 3: بالنسبة للتسهيل الائتماني الذي يعتبر منخفض القيمة الائتمانية، يقوم البنك باحتساب خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات المصنفة ضمن المرحلة 3 بنسبة 100% من التعرض لمخاطر التعثر بالصافي بعد قيمة الضمانات المؤهلة بعد تطبيق الحد الأدنى للاستقطاع وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي.

يعتبر البنك الأصل المالي منخفض القيمة الائتمانية عندما يكون تصنيف مخاطر الائتمان مماثل للتعريف المقبول عالميا لـ «درجة الاستثمار». يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية (بخلاف التسهيلات الاستهلاكية/ المقسطة) ضمن المرحلة 2 عندما يتم تخفيض تصنيف المخاطر للملتزم بدرجتين، والتسهيلات الائتمانية ضمن درجة الاستثمار بدرجة واحدة بالنسبة للتسهيلات المدرجة ضمن الفئة غير الاستثمارية.

يطبق البنك معايير كمية متناسقة بالنسبة للمحفظة المصنفة داخليا عند تقييم الارتفاع الجوهري في مخاطر الائتمان. وفي حالة غياب التصنيفات في البداية، يراعي البنك التصنيف الحالي في تاريخ البيانات المالية، وسلوك الحساب والمتأخرات لتحديد المرحلة التي يتم تصنيف التسهيلات ضمنها. إضافة إلى ذلك، يصنف البنك كافة التسهيلات الائتمانية المعاد هيكلتها وغير منخفضة القيمة الائتمانية ضمن المرحلة 2.

يعتمد البنك على فترة استحقاق متوقعة بعدد 7 سنوات للتسهيلات الائتمانية إلى العملاء من الشركات المصنفة ضمن المرحلة 2 ما لم يكن لهذه التسهيلات تاريخ استحقاق تعاقدي غير قابل للامتداد وجدول دوري للمدفوعات دون أن يتجاوز مبلغ السداد النهائي نسبة 50% من التسهيلات الائتمانية الأصلية. ويعتمد البنك على فترة استحقاق متوقعة بحد أدنى 5 سنوات بالنسبة للتمويل الاستهلاكي وبطاقات الائتمان بينما يعتمد على فترة استحقاقها مدتها 15 سنة بالنسبة للقروض السكنية والتمويل.

يدرج البنك كافة التسهيلات المتعثرة والتي تم تصنيفها بالدرجة 8 إلى 10 ضمن الحسابات بالمرحلة 3.

يعتبر البنك الأصلي المالي كأصل «معالج» من التعثر (أي لم يعد منخفض القيمة) وبالتالي يعيد تصنيفه من المرحلة 3 عندما لم يعد يستوفي أي من معايير انخفاض القيمة الائتمانية. وبالنسبة للتسهيلات منخفضة القيمة التي يتم تصنيفها ضمن المرحلة 3، فينبغي اجتياز فترة التأخر في سداد الالتزامات (إن وجدت) والوفاء بالمدفوعات المجدولة (على أساس جاري لها جميعاً) لمدة سنة واحدة على الأقل أو كما هي محددة من قبل البنك لكي يتم النظر في تصنيف التسهيل ضمن المرحلة 2/المرحلة 1. كما يأخذ البنك في اعتباره تعليمات بنك الكويت المركزي قبل إعادة تصنيف أي تسهيل ائتماني بين المراحل. إن فترة الإجراءات العلاجية لمدة سنة واحدة لا تنطبق على تمويل العملاء والتمويل المقسط.

تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة للقروض والسلف إلى البنوك والعملاء في خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى.

### احتمالية التعثر

تقضي سياسة البنك بتقييم مخاطر الائتمان للخدمات المصرفية التجارية من خلال عملية تقييم المخاطر. تستند العملية الى أفضل الممارسات العالمية وتضمن الاتساق والشفافية بما يتيح المقارنة بين الملتزمين. يستخدم البنك أداة موديز لتصنيف المخاطر بغرض تصنيف المقترضين من الشركات. وفقا لأداة موديز لتصنيف المخاطر، يتم تصنيف كافة المقترضين بناءا على تقييم مالي وتجاري. يأخذ التقييم المالي في الاعتبار الأداء التشغيلي والسيولة وهيكل رأس المال والتحوط من الدين، في حين يستند التقييم التجاري الى مخاطر القطاع وجودة الإدارة ووضع الشركة.

يستند الإطار المطبق من قبل البنك في احتساب احتمالية التعثر إلى تصنيف مخاطر الملتزمين والتعثر الداخلي وبيانات الاقتصاد الكلي. وطبقا لبيانات الاقتصاد الكلي، تم مراعاة ثلاثة سيناريوهات (سيناريو أساسي، سيناريو متزايد، سيناريو منخفض). ويستعين البنك بأدوات تصنيف قياسية متعارف عليها لتقييم التصنيفات/الدرجات التي يتم الاستفادة منها في عملية تقدير احتمالية التعثر. وتتيح هذه الأداة القدرة على تحليل الأعمال واستنتاج تصنيفات المخاطر على مستوى الملتزم والتسهيل على حد سواء. يدعم هذا التحليل استخدام عوامل مالية وكذلك عوامل ذاتية غير مالية. كما يستعين البنك بتصنيفات خارجية من قبل وكالات تصنيف معروفة للمحافظ المصنفة خارجياً.

واحتمالية التعثر هي احتمالية تعثر المتلزم في الوفاء بالتزاماته في المستقبل. يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 استخدام عامل منفصل لاحتمالية التعثر عن السداد على مدار مدة اثني عشر شهراً وعلى مدار عمر الأداة، وذلك حسب تخصيص المرحلة المحدد للملتزم. وينبغي أن يعكس عامل احتمالية التعثر طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 تقدير المجموعة لجودة الموجودات المستقبلية. يتم تحديد احتمالية التعثر عن السداد على مدار دورة الأصل من خلال أداة التصنيف استنادا إلى التصنيفات الائتمانية الداخلية/الخارجية. كما يقوم البنك بتحويل هيكل شروط السداد المرتبطة باحتمالية التعثر عن السداد على مدار دورة الأصل إلى احتمالية التعثر عن السداد على مدار مرحلة زمنية باستخدام النماذج والآليات المناسبة.

بالنسبة للخدمات المصرفية الاستهلاكية، يتم مراقبة سلوك المقترض في السداد بصفة دورية. ويتم الاعتماد على فترات التأخر في السداد لتحديد مخاطر الائتمان بالنسبة للعملاء من الافراد. كما تخضع طلبات القروض لعملية تقييم تتضمن بطاقات الدرجات والتي تتحدد حسب تقدير البنك ويعاد التحقق منها بانتظام. إضافة الى ذلك، تخضع كافة طلبات الائتمان الاستهلاكي للفحص الائتماني من خلال وكالات التصنيف الائتماني لمعلومات الائتمان القطاعية (Ci-Net) لتقييم الجدارة الائتمانية ومديونية المتقدم للائتمان. تم تصنيف احتمالية التعثر بالنسبة للتسهيلات الائتمانية للعملاء من الأفراد إلى مجموعات تتشارك خصائص المخاطر المتماثلة.

بالنسبة للادوات المالية في الخزينة والاستثمار في الأوراق المالية وأدوات السوق النقدي ومحافظ الموجودات الأخرى، يتم الاستعانة بالتصنيف الائتماني الصادر من وكالات التصنيف الائتماني الخارجية. ويتم مراقبة وتحديث التصنيفات المعلنة باستمرار.

يطبق البنك حدود دنيا لاحتمالية التعثر على مدى 12 شهراً بنسبة 1% للتسهيلات الائتمانية غير المندرجة ضمن فئة الاستثمار وبنسبة 0.75% للتسهيلات الائتمانية ضمن فئة الاستثمار. ومع ذلك، لا تنطبق هذه الحدود الدنيا على القروض الاستهلاكية والسكنية والتمويل وكذلك على التسهيلات الائتمانية إلى الحكومات والبنوك ذات تصنيف ائتماني خارجي لفئة الاستثمار.

### الخسائر الناتجة عن التعثر

الخسائر الناتجة عن التعثر هي حجم الخسائر المحتملة في حالة التعثر. ويقوم البنك بتقدير معاملات الخسائر الناتجة عن التعثر استنادا إلى تاريخ معدلات الاسترداد المتعلقة بالمطالبات مقابل الأطراف المقابلة المتعثرة. وبالنسبة للتسهيلات المكفولة بضمانات، يطبق البنك حد أدنى للاستقطاع إلى قيمة الضمان طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي. وبالنسبة للتسهيلات الائتمانية غير المكفولة بضمان، يستعين البنك بحد أدنى نسبة 50% للخسائر الناتجة عن التعثر في حالة الديون ذات الأولوية ونسبة 75% للخسائر الناتجة عن التعثر في حالة الديون المساندة طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي.

### الانكشاف للمخاطر

يمثل الانكشاف للمخاطر المبلغ الذي يدين به الملتزم إلى البنك في تاريخ التعثر. يراعي البنك الانكشافات المتغيرة التي قد تزيد الانكشاف للمخاطر بالإضافة إلى الائتمان المسحوب. وتنشأ هذه الانكشافات عن الحدود غير المسحوبة والمطلوبات المحتملة. وبالتالي، سيتضمن الانكشاف البنود داخل وخارج الميزانية العمومية طبقا لعامل تحويل الائتمان المقرر طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي.

### الاستناد إلى المعلومات المستقبلية

يقوم البنك بالاستناد إلى المعلومات المستقبلية في تقييم كل من ارتفاع مخاطر الائتمان بصورة جوهرية للأداة منذ الاعتراف المبدئي، وقياس خسائر الائتمان المتوقعة لها. وأجرى البنك تحليلاً تاريخياً وحدد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة لكل محفظة. ويتم تطبيق تعديلات الاقتصاد الكلي ذات الصلة لتحديد الاختلافات بين السيناريوهات الاقتصادية. ويعكس ذلك التقديرات المعقولة والمؤيدة لظروف الاقتصاد الكلي المستقبلية والتي لم يتم مراعاتها عند الاحتساب الأساسي لخسائر الائتمان المتوقعة. تتضمن عوامل الاقتصاد الكلي التي تم مراعاتها –على سبيل المثال وليس الحصر– الناتج الإجمالي المحلي، ومؤشر أسعار المستهلك، وحجم الانفاق الحكومي، كما تتطلب تقييم للتوجهات الحالية والمتوقعة لدورة الاقتصاد الكلي. إن الاستعانة بالمعلومات المستقبلية يؤدي الى زيادة درجة الاحكام المطلوبة حول مدى تأثير التغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي على خسائر الائتمان المتوقعة. ويتم بانتظام مراجعة المنهجيات والافتراضات بما في ذلك تقديرات الظروف الاقتصادية المستقبلية.

### الضمان والتعزيزات الائتمانية الأخرى

يستعين البنك بمجموعة كبيرة من الأدوات للحد من مخاطر الائتمان. يسعى البنك للحصول على غطاء من الضمانات والتنازل عن عوائد العقود وغير ذلك من أشكال الحماية لضمان القروض والحد من مخاطر الائتمان كلما أمكن. تتضمن اتفاقيات قروض البنك ترتيبات المقاصة الملزمة قانونياً بالنسبة للقروض والودائع بحيث يتمكن البنك من تجميع الحسابات المختلفة للعميل لدى البنك وتحويل الأرصدة الائتمانية للتحوط من أي قروض قائمة أو تجميد الأرصدة الائتمانية حتى قيام العميل بتسوية التزاماته القائمة تجاه البنك.

يتم ضمان التسهيلات الائتمانية للبنك، عند الضرورة، من خلال الضمانات التي تتكون بصورة أساسية من: أسهم مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وأسهم غير مسعرة وعقارات (أراضي ومباني) والودائع محددة الأجل والأرصدة النقدية لدى البنك التي تم تجميدها ورهنها بصورة قانونية لصالح البنك والضمانات البنكية المباشرة الصريحة وغير القابلة للإلغاء وغير المشروطة وغير القابلة للرجوع عنها.

كما في 31 ديسمبر 2018، خضعت نسبة 25% (2017: 27%) من إجمالي القروض والسلف القائمة إلى العملاء لضمان جزئي أو كلي من خلال الضمانات.

يتبع البنك إجراءات للتأكد من عدم وجود تركز زائد لأي فئة معينة من الموجودات ضمن الضمانات.

### الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بالصافي بعد المخصص المحتسب للبنود الواردة في بيان المركز المالي بما في ذلك القيمة العادلة الموجبة للمشتقات دون احتساب أي ضمان وتعزيزات ائتمانية أخرى. إن الحد الأقصى لتركز مخاطر الائتمان الخاصة بطرف مقابل واحد أو مجموعة مترابطة من الأطراف المقابلة محدود بنسبة 15% من رأس المال الشامل للبنك حسبما هو محدد من قبل التعليمات الرقابية.

| حسب فئة الموجودات المالية | الحد الأقصى للتعرض 2018 ألف دينار كويتي | الحد الأقصى للتعرض 2017 ألف دينار كويتي |
|---|---|---|
| النقد والنقد المعادل (بعد استبعاد النقد في الصندوق) | **688,453** | 413,303 |
| أذونات وسندات خزينة | **395,736** | 566,784 |
| سندات بنك الكويت المركزي | **321,953** | 394,555 |
| ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى | **156,569** | 39,053 |
| قروض وسلف للبنوك | **143,668** | 128,930 |
| قروض وسلف للعملاء: | | |
| قروض للشركات | **2,517,480** | 2,520,700 |
| قروض استهلاكية | **1,432,573** | 1,288,066 |
| استثمارات في أوراق دين مالية (إيضاح 13) | **132,271** | 80,160 |
| موجودات أخرى | **36,116** | 43,245 |
| المجموع | **5,824,819** | 5,474,796 |
| مطلوبات محتملة والتزامات | **1,663,166** | 1,655,916 |
| عقود تحويل العملات الأجنبية (بما في ذلك العقود الفورية) | **73,919** | 180,536 |
| الإجمالي | **1,737,085** | 1,836,452 |
| إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان | **7,561,904** | 7,311,248 |

يمكن أن تنشأ مخاطر الائتمان أيضًا نتيجة التركز الجوهري لموجودات البنك بالنسبة لأي طرف مقابل منفرد ويتم إدارة هذه المخاطر من خلال تنويع المحفظة. تسجل أكبر 20 حالة انكشاف إجمالية لمخاطر تسهيلات القروض القائمة كنسبة مئوية من إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2018 نسبة **13.6%** (2017: 13%).

## تصنيف الجودة الائتمانية الداخلية

تهدف سياسة البنك الى تقييم مخاطر الائتمان في الأنشطة المصرفية التجارية من خلال عملية تصنيف المخاطر. تعتمد العملية على أفضل الممارسات الدولية وتتيح الشفافية والتماثل بحيث يمكن المقارنة بين الملتزمين.

يستخدم البنك برنامج موديز لتصنيف المخاطر (Moody's) لتصنيف المقترضين من الشركات. وفقاً لبرنامج التصنيف موديز، يتم تصنيف كافة المقترضين استناداً إلى التقييم المالي وتقييم الأعمال. يراعي التقييم المالي الأداء التشغيلي والسيولة وهيكل رأس المال والتحوط من الديون بينما يستند تقييم الأعمال إلى مخاطر قطاع الأعمال وجودة الإدارة ومركز الشركات.

تنقسم عملية تصنيف المخاطر إلى تصنيف مخاطر الملتزمين وتصنيف مخاطر التسهيلات. تركز منهجية التصنيف على عوامل مثل: الأداء التشغيلي والسيولة وخدمة الدين وهيكل رأس المال. إن تحليل النسب يتضمن تقييم اتجاه كل نسبة على مدار فترات متعددة فيما يتعلق بتغير النسبة وتغير الاتجاه. كما أن تحليل النسب يقارن أيضاً بين قيمة النسبة لأحدث فترة وقيم المجموعة المماثلة القابلة لمقارنتها. يتضمن التقييم أيضاً التقييم النوعي للعمليات والسيولة وهيكل رأس المال.

بالنسبة للشركات الجديدة أو معاملات تمويل المشاريع، يتم تصنيف مخاطر الملتزمين باستخدام توقعات تغطي فترة القرض.

يعكس تصنيف مخاطر الملتزمين احتمالية عجز الملتزم (غير المتعلق بنوع التسهيل أو الضمان) على مدى الـ 12 شهراً التالية بالنسبة للتسهيلات الرئيسية غير المكفولة بضمانات.

إن تصنيف مخاطر الملتزمين للموجودات المنتظمة يندرج بصورة عامة في ثلاث فئات، وبالتحديد هي «مرتفعة» و«قياسية» و«مقبولة». إن التعرض لمخاطر الائتمان المصنف إلى فئة «مرتفعة» يتمثل في تقييم المخاطر الشاملة لتكبد خسائر مالية نتيجة عجز الملتزم عن الوفاء بالتزامه على أنها منخفضة. إن التعرض لمخاطر الائتمان المصنف ضمن فئة «قياسية» يتمثل في تلك التسهيلات ذات المستوى المرضي من حيث الوضع المالي ومؤشرات المخاطر والقدرة على السداد. إن التعرض لمخاطر الائتمان المصنف إلى فئة «مقبولة» يتمثل في تلك الحسابات المنتظمة والتي يكون فيها السداد وفقاً للشروط التعاقدية. يتم تقييم المخاطر الشاملة للخسارة المالية كفئة «مقبولة» على أنها أعلى من التعرض للمخاطر المصنف على أنه ضمن فئة «مرتفعة» أو «قياسية».

تصنيف مخاطر التسهيلات

لدى البنك أيضاً إطار عمل معتمد لتصنيف مخاطر التسهيلات. بينما لا يأخذ تصنيف مخاطر الملتزمين في الاعتبار عوامل مثل توفر الضمان والدعم، فإن تصنيف مخاطر التسهيلات هو مقياس لجودة التعرض لمخاطر الائتمان استناداً إلى الخسارة المتوقعة في حالة التعثر بعد أخذ الضمان والدعم في الاعتبار. إن توفر الضمان أو الدعم المؤهل يقلل بشكل جوهري من مقدار الخسارة في حالة التعثر ويعكس تصنيف مخاطر التسهيلات عوامل تخفيف تلك المخاطر.

نظام أمريكا الشمالية لتصنيف قطاعات الأعمال

يصنف البنك تعرض البنك للمخاطر وفقاً لنظام أمريكا الشمالية لتصنيف قطاعات الأعمال. إن هذه التصنيفات تأتي إضافة إلى التصنيف الذي يستند إلى رموز أغراض السداد كما يحددها بنك الكويت المركزي، وهذا يسمح للبنك بتصنيف محفظته إلى عدة قطاعات فرعية لتسهيل التحليل وتحسين إدارة التركزات، إن وجدت.

تصنيف مخاطر المحافظ

يقوم البنك باحتساب المتوسط المرجح لمعدل المخاطر الذي يتم من خلاله إجراء تقييم شامل لجودة المحفظة على فترات زمنية فاصلة منتظمة ويتم مناقشتها في لجنة الائتمان التنفيذية ولجنة مجلس الإدارة للمخاطر. يمتد هذا التصنيف مخاطر المحافظ حتى مستوى مدير العلاقات وتقديم معايير المخاطر لتقييم تنفيذ الأعمال. يؤدي ذلك الى تعزيز الخط الأول وتحسين إضافي في جودة الأصل.

نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر

يقوم البنك بتطبيق نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر لتقييم صافي القيمة المدرجة في الحساب اخذا في الاعتبار تكلفة رأس المال. تساعد النماذج على اتخاذ القرارات الائتمانية السليمة وتعزيز وزيادة القيمة التي يحصل عليها المساهم.

البنية التحتية للائتمان

قام البنك بإنشاء وحدة متخصصة هدفها الأساسي هو دعم تطوير واعتماد ومراقبة منتجات الائتمان وإدارة البنية التحتية لمخاطر الائتمان وإعداد تقارير نظم معلومات الادارة. تقوم الوحدة بدعم نظم إدارة الائتمان / المخاطر ونظم طلبات الائتمان ونماذج تصنيف المخاطر ونموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر والسياسات المتعلقة بالائتمان للبنك. يطبق البنك حاليا نظام إصدار نشرة الائتمان الإلكترونية لحزم الائتمان على أعضاء لجنة الائتمان والتي بموجبها يتم تحسين كفاءة عملية اعتماد الائتمان.

| 2018 | غير متأخرة السداد أو منخفضة القيمة | | | متأخرة ولكن غير منخفضة القيمة | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|
| | مرتفعة ألف دينار كويتي | قياسية ألف دينار كويتي | مقبولة ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي |
| النقد والنقد المعادل (باستثناء النقد في الصندوق) | **688,469** | **-** | **-** | **-** | **688,469** |
| أذونات وسندات خزينة | **395,736** | **-** | **-** | **-** | **395,736** |
| سندات بنك الكويت المركزي | **321,953** | **-** | **-** | **-** | **321,953** |
| ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى | | | | | |
| قروض وسلف للبنوك | **156,653** | **-** | **-** | **-** | **156,653** |
| | **102,416** | **42,462** | **-** | **-** | **144,878** |
| قروض وسلف للعملاء: | | | | | |
| - قروض شركات | **1,889,735** | **765,796** | **97,735** | **10,445** | **2,763,711** |
| - قروض استهلاكية | **1,348,526** | **14,091** | **1,745** | **71,451** | **1,435,813** |
| استثمارات في أوراق دين مالية (إيضاح 13) | **132,425** | **-** | **-** | **-** | **132,425** |
| موجودات أخرى | **36,116** | **-** | **-** | **-** | **36,116** |
| | **5,072,029** | **822,349** | **99,480** | **81,896** | **6,075,754** |

| 2017 | غير متأخرة أو منخفضة القيمة | | | متأخرة ولكن غير منخفضة القيمة | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|
| | مرتفعة ألف دينار كويتي | قياسية ألف دينار كويتي | مقبولة ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي |
| النقد والنقد المعادل (باستثناء النقد في الصندوق) | 413,303 | - | - | - | 413,303 |
| أذونات وسندات خزينة | 566,784 | - | - | - | 566,784 |
| سندات بنك الكويت المركزي | 394,555 | - | - | - | 394,555 |
| ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى | 39,053 | - | - | - | 39,053 |
| قروض وسلف للبنوك | 130,231 | - | - | - | 130,231 |
| قروض وسلف للعملاء: | | | | | |
| - قروض شركات | 1,597,246 | 935,915 | 139,813 | 24,500 | 2,697,474 |
| - قروض استهلاكية | 1,218,325 | - | - | 71,077 | 1,289,402 |
| استثمارات في أوراق دين مالية (إيضاح 13) | 80,160 | - | - | - | 80,160 |
| موجودات أخرى | 43,245 | - | - | - | 43,245 |
| | 4,482,902 | 935,915 | 139,813 | 95,577 | 5,654,207 |

من بين الأرصدة تحت فئة المتأخرة ولكن غير منخفضة القيمة نسبة 91% (2017: 91%) تأخر سدادها لأقل من 60 يومًا ونسبة **9%** (2017: 9%) تراوحت فترة التأخر في سدادها فيما بين 60 - 90 يومًا.

### الموجودات المالية التي انخفضت قيمتها بصورة فردية حسب الفئة

| 2018 | مجمل الانكشاف ألف دينار كويتي | مخصص انخفاض القيمة ألف دينار كويتي | القيمة العادلة للضمان ألف دينار كويتي |
|---|---|---|---|
| قروض وسلف للعملاء: | | | |
| - قروض شركات | **23,386** | **407** | **22,909** |
| - قروض استهلاكية | **21,576** | **10,559** | **50** |
| | **44,962** | **10,966** | **22,959** |

| 2017 | مجمل الانكشاف ألف دينار كويتي | مخصص انخفاض القيمة ألف دينار كويتي | القيمة العادلة للضمان ألف دينار كويتي |
|---|---|---|---|
| قروض وسلف للعملاء: | | | |
| - قروض شركات | 51,991 | 2,418 | 49,573 |
| - قروض استهلاكية | 21,019 | 9,564 | 20 |
| | 73,010 | 11,982 | 49,593 |

| | 2018 | | 2017 | |
|---|---|---|---|---|
| | الموجودات | بنود خارج الميزانية | الموجودات | بنود خارج الميزانية |
| | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي |
| *المنطقة الجغرافية:* | | | | |
| محلياً (الكويت) | 4,757,667 | 1,331,638 | 4,539,813 | 1,360,265 |
| دول الشرق الأوسط الأخرى | 835,300 | 105,287 | 657,771 | 149,339 |
| أوروبا | 199,691 | 71,248 | 207,023 | 83,507 |
| أمريكا وكندا | 2,800 | 23,943 | - | 22,658 |
| آسيا والمحيط الهادي | 18,364 | 204,969 | 60,081 | 220,683 |
| باقي دول العالم | 10,997 | - | 10,108 | - |
| | 5,824,819 | 1,737,085 | 5,474,796 | 1,836,452 |
| *قطاع الأعمال:* | | | | |
| شخصية | 1,642,319 | - | 1,514,007 | - |
| مالية | 985,527 | 519,534 | 845,630 | 598,037 |
| تجارية | 423,342 | 277,194 | 410,092 | 284,710 |
| نفط خام وغاز | 79,418 | 35,228 | 140,521 | 44,098 |
| إنشائية | 258,389 | 581,215 | 258,611 | 599,188 |
| حكومية | 1,310,896 | 12 | 1,198,156 | 19 |
| صناعية | 284,720 | 72,455 | 255,396 | 74,635 |
| عقارية | 662,209 | 65,477 | 551,717 | 33,152 |
| أخرى | 177,999 | 185,970 | 300,666 | 202,613 |
| | 5,824,819 | 1,737,085 | 5,474,796 | 1,836,452 |

### المطلوبات المحتملة والالتزامات هي أدوات مالية بمبالغ تعاقدية تمثل مخاطر ائتمان

إن الغرض الأساسي من هذه الأدوات هو التأكد من توفر الأموال لعميل ما عند الضرورة. غير أن مجموع المبالغ التعاقدية للالتزامات بتقديم الائتمان لا يمثل بالضرورة الاحتياجات النقدية المستقبلية، حيث إن كثيراً من هذه الالتزامات سينتهي سريانها أو يتم إلغاؤها دون أن يتم تمويلها. تم الإفصاح عن هذه الأدوات في الإيضاح 26.

### أدوات مالية مشتقة بمبالغ تعاقدية أو اسمية خاضعة لمخاطر الائتمان

إن الأدوات المالية المشتقة تتكون من عقود الصرف الأجنبي. وتسمح عقود الصرف الأجنبي للبنك وعملائه بتحويل أو تعديل أو تخفيض مخاطر تحويل العملات الأجنبية. إن عقود الصرف الأجنبي معرضة لمخاطر الائتمان ومحددة بالقيمة الاستبدالية الحالية للأدوات والتي هي لصالح البنك، والتي تعتبر جزءاً بسيطاً فقط من المبالغ التعاقدية أو الاسمية المستخدمة في التعبير عن أحجامها القائمة.

تم الإفصاح عن هذه الأدوات في الإيضاح 28. يدار الانكشاف لمخاطر الائتمان ضمن الحدود الشاملة الموضوعة للقروض الممنوحة للعملاء.

### ب- مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من إمكانية أن تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للأدوات المالية. يتعرض البنك عادةً لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم التطابق أو وجود فجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج الميزانية العمومية التي تستحق أو يعاد تسعيرها في فترة محددة. يدير البنك هذه المخاطر بمطابقة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات من خلال إستراتيجيات إدارة المخاطر. ويعاد تسعير أغلبية الموجودات والمطلوبات التي تحمل فائدة خلال سنة واحدة. وعليه، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة بشكل محدود.

إن حساسية بيان الدخل لأسعار الفائدة تقيس تأثير التغيرات المقدرة في أسعار الفائدة على صافي إيرادات الفائدة لسنة واحدة استناداً إلى الموجودات والمطلوبات المالية ذات الفائدة المتغيرة المحتفظ بها في نهاية السنة. وحساسية أسعار الفائدة على حقوق الملكية (الدخل الشامل) هي تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على القيمة العادلة من خلال الايردات الشاملة الأخرى (سابقا المتاحة للبيع) للسندات ذات معدلات الفائدة الثابتة/المتغيرة والمحتفظ بها في نهاية السنة.

يعكس الجدول التالي تأثيرات التغير بمقدار 25 نقطة أساسية في أسعار الفائدة على بيان الدخل وحقوق الملكية (الدخل الشامل)، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة:

| | 2018 | | 2017 | | |
|---|---|---|---|---|---|
| العملة | التغير في سعر الفائدة بعدد النقاط الأساسية | التأثير على بيان الدخل ألف دينار كويتي | التأثير على بيان الدخل الشامل ألف دينار كويتي | التغير في سعر الفائدة بعدد النقاط الأساسية | التأثير على بيان الدخل ألف دينار كويتي | التأثير على بيان الدخل الشامل ألف دينار كويتي |
| الدينار الكويتي | **(+) 25** | **2,695** | **-** | (+) 25 | 2,774 | - |
| الدولار الأمريكي | **(+) 25** | **287** | **-** | (+) 25 | 328 | (24) |

### جـ- مخاطر العملات

تتمثل مخاطر العملات في مخاطر تقلب القيمة العادلة لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يعتبر البنك نفسه مؤسسة كويتية وعملته الرئيسية هي الدينار الكويتي. ويلتزم البنك بكافة الحدود المعتمدة داخليًا وكذلك الحدود المقررة من قبل بنك الكويت المركزي. ويتم مراقبة المراكز على أساس يومي للتأكد من الإبقاء على المراكز ضمن الحدود المقررة.

استنادا إلى الموجودات والمطلوبات المالية للبنك المحتفظ بها في تاريخ بيان المركز المالي، وفي حالة التغير في حركات العملات الأجنبية مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة، يكون التأثير على أرباح البنك والإيرادات الشاملة الأخرى للبنك كما يلي:

| | 2018 | | 2017 | | |
|---|---|---|---|---|---|
| العملة | التغير في سعر العملة | التأثير على بيان الدخل | التأثير على بيان الدخل الشامل | التغير في سعر العملة | التأثير على بيان الدخل | التأثير على بيان الدخل الشامل |
| | % | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | % | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي |
| الدولار الأمريكي | +5 | (217) | 211 | +5 | (199) | 256 |

يحتفظ البنك باستثماراته في محفظة متنوعة بشكل جيد من الأسهم وأدوات الدين والصناديق التي يتم فيها الاستثمار في مجموعة مختلفة من الأوراق المالية والمنتجات المدرجة بعملات مختلفة لا يمكن قياس أدائها بالضرورة بالارتباط مع الحركة في سعر صرف عملة بعينها. لم يراع تحليل الحساسية إلا التأثير على القيمة الدفترية لهذه الأوراق المالية.

## د- مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر الناتجة عن عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية في الوقت المحدد دون تكبد خسائر جوهرية. ويمكن أن تنتج مخاطر السيولة عن الاضطرابات في السوق أو تدني درجة الائتمان مما قد يتسبب في نضوب بعض مصادر التمويل على الفور. وللوقاية من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار، والاحتفاظ برصيد كاف من النقد والنقد المعادل والأوراق المالية التي يسهل تحويلها الى نقد.

تنشأ مخاطر السيولة من أنشطة التمويل العامة للبنك. تقوم مجموعة الخزينة – بناء على توجيهات لجنة الموجودات والمطلوبات – بإدارة السيولة وعمليات التمويل لدى البنك لضمان توافر الأموال الكافية للوفاء بمتطلبات التمويل النقدية المعروفة للبنك وكذلك أي احتياجات غير متوقعة يمكن أن تطرأ. يحتفظ البنك في جميع الأوقات بمستويات مناسبة من السيولة – وفقا لما يراه مناسباً – للتحوط من مسحوبات الودائع وسداد القروض وتمويل القروض الجديدة حتى في الظروف الصعبة.

يقوم البنك بقياس ومراقبة نسب السيولة قصيرة الأجل وطويلة الأجل القائمة على تعليمات بازل III فيما يخص نسبة التحوط من السيولة وصافي نسبة التمويل المستقر. والغرض من نسبة التحوط من السيولة هو تحسين قائمة السيولة قصيرة الأجل لدى البنك عن طريق التأكد من احتفاظ البنك بمجموعة كافية من الموجودات السائلة ذات الجودة العالية لتغطية فترة 30 يومًا من التدفقات النقدية الصادرة. وعلى نحو مماثل، يهدف صافي نسبة التمويل المستقر إلى تحسين قائمة السيولة طويلة الأجل عن طريق التأكد من احتفاظ البنك بمصادر تمويل مستقرة للتحوط لمتطلبات التمويل على المدى القصير والطويل.

تتضمن عملية إدارة السيولة والتمويل ما يلي: تقدير التدفقات النقدية حسب العملة الرئيسية ومراقبة المركز المالي ومعدلات السيولة مقابل المتطلبات الداخلية والتنظيمية والاحتفاظ بمصادر تمويل متنوعة ومراقبة تركز المودعين لتجنب الاعتماد غير الملائم على كبار المودعين الأفراد وضمان وجود مزيج تمويلي عام مرضي؛ وإدارة احتياجات تمويل الدين. يحتفظ البنك بقاعدة تمويل متنوعة ومستقرة من الودائع الأساسية الخاصة بالأفراد والشركات كما أن مجموعة الخزينة تحتفظ بخطط طوارئ للسيولة والتمويل وذلك للتغلب على الصعوبات المحتملة التي يمكن أن تنشأ عن السوقين المحلي أو الإقليمي أو وقوع أحداث جغرافية وسياسية.

يتم مزيد من الحد لمخاطر السيولة من خلال الالتزام بمتطلبات بنك الكويت المركزي الصارمة الخاصة بالسيولة الحد الأدنى للخسائر الناتجة من التعثر بنسبة 90%، وNSFR بنسبة 100%، حدود عدم تطابق قائمة الاستحقاق لفترات زمنية محددة: – 10% لفترة 7 أيام أو أقل؛ و – 20% لفترة شهر أو أقل، و – 30% لفترة ثلاثة أشهر أو أقل، و – 40% لفترة ستة أشهر أو أقل؛ وكذلك متطلبات الاحتفاظ بنسبة 18% من ودائع العملاء بالدينار الكويتي في أذونات وسندات خزينة حكومية وأرصدة الحسابات الجارية / الودائع لدى بنك الكويت المركزي و/ أو أية أدوات مالية أخرى صادرة من قبل بنك الكويت المركزي والحفاظ على نسبة القروض إلى الودائع عند نسبة 90%.

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات في نهاية السنة

استنادا إلى ترتيبات السداد التعاقدية المتبقية (الموجودات والمطلوبات التي ليس لها استحقاق تعاقدي تستند إلى توقعات الإدارة):

| في 31 ديسمبر 2018 | حتى شهر واحد | من شهر إلى 3 أشهر | من 3 إلى 6 أشهر | من 6 إلى 12 شهراً | من سنة إلى ثلاث نوات | أكثر من ثلاث سنوات | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي |
| النقد والنقد المعادل | 742,109 | - | - | - | - | - | 742,109 |
| أذونات وسندات خزانة | - | 27,433 | 41,803 | 94,500 | 158,000 | 74,000 | 395,736 |
| سندات بنك الكويت المركزي | 78,907 | 100,555 | 142,491 | - | - | - | 321,953 |
| ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى | - | 126,570 | 29,999 | - | - | - | 156,569 |
| قروض وسلف للبنوك | 12,487 | 25,022 | 29,120 | 22,748 | 54,291 | - | 143,668 |
| قروض وسلف للعملاء | 220,493 | 469,792 | 374,095 | 484,318 | 496,453 | 1,904,902 | 3,950,053 |
| استثمارات في أوراق مالية | - | - | 24,568 | - | 39,386 | 103,418 | 167,372 |
| موجودات أخرى | 26,761 | 1,425 | 3,265 | 3,791 | 71,587 | 318 | 107,147 |
| مباني ومعدات | - | - | - | - | - | 31,740 | 31,740 |
| **مجموع الموجودات** | 1,080,757 | 750,797 | 645,341 | 605,357 | 819,717 | 2,114,378 | 6,016,347 |
| **المطلوبات:** | | | | | | | |
| المستحق للبنوك | 170,088 | 86,891 | 86,227 | 71,276 | - | - | 414,482 |
| ودائع من المؤسسات المالية | 148,031 | 182,688 | 222,532 | 316,344 | 136,299 | - | 1,005,894 |
| ودائع العملاء | 2,272,559 | 700,593 | 328,609 | 412,526 | 20,468 | - | 3,734,755 |
| سندات مساندة – الشريحة 2 | - | - | - | - | 100,000 | - | 100,000 |
| مطلوبات أخرى | 39,466 | 26,061 | 9,257 | 18,142 | 39,597 | - | 132,523 |
| **إجمالي المطلوبات** | 2,630,144 | 996,233 | 646,625 | 818,288 | 296,364 | - | 5,387,654 |

| في 31 ديسمبر 2017 | حتى شهر | من شهر إلى 3 أشهر | من 3 إلى 6 أشهر | من 6 إلى 12 شهر | من سنة إلى ثلاث سنوات | أكثر من ثلاث سنوات | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي |
| الموجودات:- | | | | | | | |
| النقد والنقد المعادل | 475,441 | - | - | - | - | - | 475,441 |
| أذونات وسندات خزينة | - | 29,000 | 57,086 | 84,962 | 287,236 | 108,500 | 566,784 |
| سندات بنك الكويت المركزي | 116,884 | 152,639 | 125,032 | - | - | - | 394,555 |
| ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى | - | 39,053 | - | - | - | - | 39,053 |
| قروض وسلف للبنوك | - | 30,282 | 7,544 | 72,626 | 13,579 | 4,899 | 128,930 |
| قروض وسلف للعملاء | 140,921 | 330,095 | 369,930 | 615,582 | 502,751 | 1,849,487 | 3,808,766 |
| استثمارات في أوراق مالية | - | - | - | - | 33,365 | 84,455 | 117,820 |
| موجودات أخرى | 34,396 | - | 3,660 | 4,370 | 79,520 | 155 | 122,101 |
| مباني ومعدات | - | - | - | - | - | 29,954 | 29,954 |
| مجموع الموجودات | 767,642 | 581,069 | 563,252 | 777,540 | 916,451 | 2,077,450 | 5,683,404 |
| المطلوبات: | | | | | | | |
| المستحق للبنوك | 142,216 | 33,105 | 90,434 | 146,350 | - | - | 412,105 |
| ودائع من المؤسسات المالية | 107,813 | 116,870 | 251,110 | 365,819 | 127,585 | - | 969,197 |
| ودائع العملاء | 2,025,674 | 691,246 | 319,526 | 437,099 | 16,432 | - | 3,489,977 |
| سندات مساندة – الشريحة 2 | - | - | - | - | - | 100,000 | 100,000 |
| مطلوبات أخرى | 50,613 | 20,026 | 9,214 | 15,352 | 15,642 | - | 110,847 |
| إجمالي المطلوبات | 2,326,316 | 861,247 | 670,284 | 964,620 | 159,659 | 100,000 | 5,082,126 |

يلخص الجدول التالي قائمة الاستحقاق الخاصة بالمطلوبات المالية والمطلوبات المحتملة والالتزامات والمطلوبات المالية غير المشتقة على البنك في 31 ديسمبر استنادا إلى التزامات السداد التعاقدية غير المخصومة. بالنسبة لدفعات السداد التي تخضع للإخطار فيتم التعامل معها كما لو تم ارسال الاخطارات فوراً.

**في 31 ديسمبر 2018**

| المطلوبات المالية | أقل من شهر ألف دينار كويتي | من شهر إلى 3 أشهر ألف دينار كويتي | من 3 أشهر إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي | من سنة إلى خمس سنوات ألف دينار كويتي | أكثر من خمس سنوات ألف دينار كويتي | المجموع ألف دينار كويتي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المستحق للبنوك | 106,127 | 81,264 | 205,315 | 28,231 | - | 420,937 |
| ودائع من المؤسسات المالية | 57,652 | 66,343 | 500,766 | 408,279 | - | 1,033,040 |
| ودائع العملاء | 1,587,448 | 351,565 | 1,721,397 | 108,619 | - | 3,769,029 |
| سندات مساندة – الشريحة 2 | - | 1,664 | 5,086 | 109,542 | - | 116,292 |
| مطلوبات أخرى | 39,466 | 26,061 | 27,399 | 39,597 | - | 132,523 |
| إجمالي المطلوبات غير المخصومة | 1,790,693 | 526,897 | 2,459,963 | 694,268 | - | 5,471,821 |

في 31 ديسمبر 2017

| المطلوبات المالية: | أقل من شهر ألف دينار كويتي | من شهر إلى 3 أشهر ألف دينار كويتي | من 3 أشهر إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي | من سنة إلى خمس سنوات ألف دينار كويتي | أكثر من خمس سنوات ألف دينار كويتي | المجموع ألف دينار كويتي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المستحق للبنوك | 191,427 | 88,230 | 135,763 | - | - | 415,420 |
| ودائع من المؤسسات المالية | 73,450 | 13,893 | 252,288 | 654,844 | - | 994,475 |
| ودائع العملاء | 1,636,963 | 221,460 | 1,606,094 | 155,176 | - | 3,619,693 |
| سندات مساندة – الشريحة 2 | - | 1,682 | 5,045 | 122,982 | - | 129,709 |
| مطلوبات أخرى | 50,613 | 20,026 | 24,566 | 15,642 | - | 110,847 |
| إجمالي المطلوبات غير المخصومة | 1,952,453 | 345,291 | 2,023,756 | 948,644 | - | 5,270,144 |

يوضح الجدول التالي فترات انتهاء الاستحقاق التعاقدي الخاصة بمطلوبات البنك المحتملة:

| | أقل من شهر ألف دينار كويتي | من شهر إلى 3 شهور ألف دينار كويتي | من 3 أشهر إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي | من سنة إلى خمس سنوات ألف دينار كويتي | أكثر من خمس سنوات ألف دينار كويتي | المجموع ألف دينار كويتي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **في 31 ديسمبر 2018:** | | | | | | |
| مطلوبات محتملة | 16,161 | 53,329 | 141,768 | 719,246 | 509,780 | 1,440,284 |
| التزامات | 75 | 56,968 | 144,497 | 21,342 | - | 222,882 |
| | 16,236 | 110,297 | 286,265 | 740,588 | 509,780 | 1,663,166 |

| | أقل من شهر ألف دينار كويتي | من شهر إلى 3 شهور ألف دينار كويتي | من 3 أشهر إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي | من سنة إلى خمس سنوات ألف دينار كويتي | أكثر من خمس سنوات ألف دينار كويتي | المجموع ألف دينار كويتي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| في 31 ديسمبر 2017: | | | | | | |
| مطلوبات محتملة | 14,583 | 47,388 | 162,249 | 770,836 | 452,805 | 1,447,861 |
| التزامات | 100 | 33,023 | 172,287 | 2,645 | - | 208,055 |
| | 14,683 | 80,411 | 334,536 | 773,481 | 452,805 | 1,655,916 |

يوضح الجدول التالي فترة الانتهاء التعاقدي حسب استحقاق مراكز عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة لدى البنك:

| المشتقات | أقل من شهر ألف دينار كويتي | من شهر إلى 3 شهور ألف دينار كويتي | من 3 أشهر إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي | المجموع ألف دينار كويتي |
|---|---|---|---|---|
| **في 31 ديسمبر 2018:** | | | | |
| **عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة** | **30,722** | **2,717** | **28,536** | **61,975** |
| في 31 ديسمبر 2017: | | | | |
| عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة | 95,170 | 37,904 | 46,097 | 179,171 |

## هـ- المخاطر التشغيلية

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسائر الناتجة عن توفر أدوات رقابة داخلية غير ملائمة أو غير ناجحة أو الأخطاء البشرية أو فشل الأنظمة أو الأحداث الخارجية. ولدى البنك مجموعة من السياسات والإجراءات التي أقرها مجلس الإدارة ويتم تطبيقها بشأن تحديد وتقييم ومراقبة مخاطر التشغيل إلى جانب الأنواع الأخرى من المخاطر المرتبطة بالنشاط المصرفي والمالي للبنك.

يتم مراقبة مخاطر التشغيل من خلال وحدة إدارة المخاطر التشغيلية داخل الإدارة المختصة بإدارة المخاطر. تتولى الإدارة التحقق من الالتزام بالسياسات والإجراءات لغرض تحديد وتقييم ومراقبة والاشراف على مخاطر التشغيل كجزء من الإدارة الشاملة للمخاطر. تتسق وظيفة إدارة المخاطر التشغيلية مع تعليمات بنك الكويت المركزي المؤرخة في 14 نوفمبر 1996 فيما يتعلق بالإرشادات العامة لأنظمة الرقابة الداخلية والتعليمات المؤرخة في 13 أكتوبر 2003 فيما يتعلق بالممارسات السليمة لإدارة ورقابة المخاطر التشغيلية لدى البنوك.

## و- مخاطر أسعار الأسهم

تتمثل هذه المخاطر في مخاطر تقلب قيمة الاستثمارات في الأسهم نتيجة التغيرات في أسعار السوق سواء كانت تلك التغيرات نتيجة عوامل متعلقة بالأداة الفردية أو الجهة المصدرة لها أو عوامل تؤثر على كافة الأدوات المتداولة بالسوق. يدير البنك هذه المخاطر من خلال تنويع استثماراته.

إن جزءاً من استثمارات البنك يتم الاحتفاظ به في محفظة صناديق تحوط متنوعة مدارة تستثمر في مجموعة متنوعة من الأوراق المالية التي لا يمكن بالضرورة قياس أدائها فيما يتعلق بالحركة في أي مؤشر أسهم محدد.

فيما يلي التأثير على حقوق الملكية (نتيجة التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المحتفظ بها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (سابقا محتفظ بها كمتاحة للبيع) في نهاية السنة بسبب التغير المقدر بنسبة 5% في مؤشرات السوق (بافتراض تغير الاستثمارات في الأسهم المدرجة بما يتفق مع أسواق الأسهم)، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة:

| | التغير في أسعار الأسهم % | 2018 التأثير على حقوق الملكية ألف دينار كويتي | 2017 التأثير على حقوق الملكية ألف دينار كويتي |
|---|---|---|---|
| مؤشرات السوق | | | |
| سوق الكويت للأوراق المالية | +5% | **726** | 682 |
| سوق نيويورك للأوراق المالية | +5% | **59** | 68 |

## ز- مخاطر المدفوعات مقدماً

مخاطر المدفوعات مقدماً هي مخاطر أن يتكبد البنك خسارة مالية بسبب قيام عملائه والأطراف المقابلة بالسداد أو طلب السداد قبل أو بعد التاريخ المتوقع مثل القروض ذات المعدلات الثابتة عند انخفاض أسعار الفائدة.

إن معظم الموجودات المالية للبنك ذات الفائدة تحمل أسعار فائدة متغيرة. إضافة إلى ذلك، فإن معظم المطلوبات المالية التي تحمل فائدة والتي يحتفظ فيها البنك بخيار السداد، لها فترات استحقاق أقل من سنة واحدة وعليه فإن البنك لا يتعرض لمخاطر جوهرية بالنسبة للمدفوعات مقدماً.

## 25. القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة لجميع الأدوات المالية لا تختلف بصورة مادية عن قيمتها الدفترية. بالنسبة للموجودات المالية والمطلوبات المالية السائلة أو التي لها فترة استحقاق قصيرة الأجل (أقل من ثلاثة أشهر)، فإن القيمة الدفترية تقارب القيمة العادلة. وهذا الافتراض ينطبق أيضًا على الودائع تحت الطلب وحسابات الادخار التي ليس لها استحقاق محدد وكذلك الأدوات المالية ذات معدلات الفائدة المتغيرة.

لم يتم اجراء أي تغيير على أساليب وطرق التقييم المستخدمة لغرض قياس القيمة العادلة مقارنة بفترة البيانات المالية السابقة.

يوضح الجدول التالي تحليلاً للأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة حسب مستوى الجدول الهرمي للقيمة العادلة:

| 2018 | المستوى 1<br>ألف دينار كويتي | المستوى 2<br>ألف دينار كويتي | المستوى 3<br>ألف دينار كويتي | الإجمالي<br>ألف دينار كويتي |
|---|---|---|---|---|
| **موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى:** | | | | |
| أسهم | **15,723** | **5,531** | **13,847** | **35,101** |
| أوراق دين مالية | **-** | **2,173** | **-** | **2,173** |
| | **15,723** | **7,704** | **13,847** | **37,274** |

| 2017 | المستوى 1<br>ألف دينار كويتي | المستوى 2<br>ألف دينار كويتي | المستوى 3<br>ألف دينار كويتي | الإجمالي<br>ألف دينار كويتي |
|---|---|---|---|---|
| موجودات مالية متاحة للبيع: | | | | |
| أسهم | 15,391 | 4,775 | - | 20,166 |
| أوراق دين مالية | 2,398 | 18,166 | - | 20,564 |
| | 17,789 | 22,941 | - | 40,730 |

تم تصنيف القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية أعلاه المصنفة ضمن المستوى 1 والمستوى 2 والمستوى 3 طبقا لسياسة قياس القيمة العادلة المبينة في إيضاح 2. خلال السنة، لم يكن هناك أي تحويلات ما بين مستويات الجدول الهرمي للقيمة العادلة.

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في 1 يناير 2018 وقام بتقدير القيمة العادلة لبعض الأوراق المالية غير المسعرة التي كانت مدرجة بالتكلفة بالصافي بعد انخفاض القيمة في الفترات السابقة (31 ديسمبر 2017: 17,494 ألف دينار كويتي). تم تصنيف هذه الأوراق المالية غير المسعرة ضمن المستوى 3 من الجدول الهرمي لقياس القيمة العادلة. راجع الايضاح 2.6.

تم تحديد القيم العادلة الموجبة والسالبة لعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة باستخدام مدخلات جوهرية من بيانات السوق المعروضة (المستوى 2). انظر إيضاح 28.

كما في 31 ديسمبر 2018، بلغت التكلفة المطفأة والقيمة العادلة للاستثمارات في اوراق مالية المحتفظ بها وفقاً للتكلفة المطفأة 130،098 ألف دينار كويتي (2017: 59,596 ألف دينار كويتي- المصنفة سابقا في أوراق مالية محتفظ بها حتى الاستحقاق)، و108,348 ألف دينار كويتي (المستوى 1) (2017: 59,356 ألف دينار كويتي) ومبلغ 20،800 الف دينار كويتي (المستوى 2) (2017: 18,166 الف دينار كويتي- المصنفة سابقا كمتاحة للبيع) على التوالي. يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية الأخرى المدرجة بالتكلفة المطفأة باستخدام نماذج تقييم تتضمن مجموعة من افتراضات المدخلات. قد تتضمن هذه الافتراضات تقديرات تستخدم هوامش الائتمان ونماذج التدفقات النقدية المخصومة المستقبلية من خلال الافتراضات التي ترى الإدارة أنها متسقة مع تلك المستخدمة من قبل المشاركين في السوق في تقييم مثل هذه الموجودات والمطلوبات المالية. كما أجرت الإدارة تحليل حساسية عن طريق تباين هذه الافتراضات بالنسبة لهامش معقول وليس هناك أي تأثير مادي. إن القيمة العادلة لهذه الموجودات والمطلوبات المالية لا تختلف بشكل مادي عن قيمتها الدفترية في تاريخ البيانات المالية. ويعاد تسعير معدلات الفائدة على هذه الموجودات والمطلوبات المالية على الفور استنادًا إلى حركات السوق. تم تصنيف القيمة العادلة لهذه الأدوات المالية ضمن المستوى 3 وتم تحديدها استنادًا إلى التدفقات النقدية المخصومة حيث تتمثل المدخلات الأكثر جوهرية في معدل الخصم الذي يعكس مخاطر الائتمان للأطراف المقابلة.

## 26. المطلوبات المحتملة والالتزامات

للوفاء باحتياجات العملاء من التمويل، يدخل البنك في العديد من الالتزامات والمطلوبات المحتملة غير القابلة للإلغاء. بالرغم من أن هذه الالتزامات قد لا يتم إدراجها في بيان المركز المالي إلا أنها تتضمن مخاطر ائتمان وبالتالي تعد جزءًا من المخاطر الكلية للبنك.

إن إجمالي المطلوبات المحتملة والالتزامات القائمة هو كما يلي:

| | 2018<br>ألف دينار كويتي | 2017<br>ألف دينار كويتي |
|---|---|---|
| ضمانات | **1,226,081** | 1,247,906 |
| خطابات ائتمان وقبولات | **214,203** | 199,955 |
| | **1,440,284** | 1,447,861 |

كما في تاريخ البيانات المالية، كان لدى البنك التزامات غير مسحوبة لمنح تسهيلات ائتمانية للعملاء بمبلغ 222,882 ألف دينار كويتي (2017: 208,055 ألف دينار كويتي). تتيح الشروط التعاقدية للبنك الحق في سحب هذه التسهيلات في أي وقت.

## 27. تحليل القطاعات

حسب وحدات الأعمال

الأعمال المصرفية التجارية: قبول الودائع من العملاء الأفراد والشركات والمؤسسات وتقديم القروض الاستهلاكية والسحب على المكشوف وتسهيلات بطاقات الائتمان وتحويل الأموال إلى الأفراد والتسهيلات الائتمانية الأخرى للعملاء من الشركات والمؤسسات.

الخزينة والاستثمارات: تقديم خدمات السوق النقدي والمتاجرة والخزينة وكذلك إدارة عمليات التمويل بالبنك عن طريق استخدام أذونات الخزينة والأوراق المالية الحكومية والإيداعات والحوالات المقبولة لدى البنوك الأخرى. تُدار الاستثمارات الخاصة للبنك من قبل وحدة الاستثمارات.

فيما يلي معلومات القطاعات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر:

| | الأعمال المصرفية التجارية | | الخزينة والاستثمارات | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2018<br>ألف دينار كويتي | 2017<br>ألف دينار كويتي | 2018<br>ألف دينار كويتي | 2017<br>ألف دينار كويتي | 2018<br>ألف دينار كويتي | 2017<br>ألف دينار كويتي |
| إيرادات تشغيل | **153,460** | 149,512 | **15,181** | 10,457 | **168,641** | 159,969 |
| نتائج القطاع | **106,901** | 36,376 | **14,082** | 9,517 | **120,983** | 45,893 |
| إيرادات غير موزعة | | | | | **25,808** | 21,413 |
| مصروف غير موزعة | | | | | **(90,050)** | (19,283) |
| **ربح السنة** | | | | | **56,741** | 48,023 |
| موجودات القطاع | **4,204,269** | 4,004,852 | **1,744,222** | 1,604,736 | **5,948,491** | 5,609,588 |
| موجودات غير موزعة | | | | | **67,856** | 73,816 |
| **إجمالي الموجودات** | | | | | **6,016,347** | 5,683,404 |
| مطلوبات القطاع | **2,952,062** | 2,830,374 | **2,253,045** | 2,084,719 | **5,205,107** | 4,915,093 |
| مطلوبات وحقوق ملكية غير موزعة | | | | | **811,240** | 768,311 |
| **إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية** | | | | | **6,016,347** | 5,683,404 |

إن معلومات القطاعات الجغرافية المتعلقة بمواقع الموجودات والمطلوبات والبنود خارج الميزانية العمومية مبينة في إيضاح 24 أ.

إن الإيرادات من معاملات مع عميل خارجي أو طرف مقابل فردي لم ينتج عنها نسبة 10% أو أكثر من إجمالي إيرادات البنك في سنة 2018 أو 2017.

## 28. المشتقات

يدخل البنك ضمن سياق أعماله العادي في أنواع مختلفة من المعاملات التي تتضمن الأدوات المالية المشتقة. إن الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي بين طرفين حيث تتوقف المدفوعات على الحركات في الأسعار لواحدة أو أكثر من الأدوات المالية المحددة أو المعدل المرجعي أو المؤشر الأساسي.

يعرض الجدول التالي القيمة العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة بالإضافة إلى المبالغ الاسمية التي تم تحليلها وفقاً للمدة حتى الاستحقاق. إن المبلغ الاسمي هو مبلغ الأصل الأساسي للأداة المشتقة أو معدل أو مؤشر الأسعار وهو الأساس الذي تقاس بناءً عليه التغيرات في قيمة المشتقات.

تشير المبالغ الاسمية إلى حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة ولا تمثل مؤشراً لمخاطر السوق ولا مخاطر الائتمان. يتم تقييم كافة عقود المشتقات وفقاً للقيمة العادلة استناداً إلى بيانات السوق المعروضة.

**في 31 ديسمبر 2018:**

| أدوات مالية مشتقة محتفظ بها بغرض: | القيمة العادلة الموجبة ألف دينار كويتي | القيمة العادلة السالبة ألف دينار كويتي | إجمالي المبلغ الاسمي ألف دينار كويتي | المبالغ الاسمية حسب المدة حتى الاستحقاق: خلال 3 أشهر ألف دينار كويتي | من 3-12 شهراً ألف دينار كويتي |
|---|---|---|---|---|---|
| المتاجرة (ومعاملات التحوط غير المؤهلة) | | | | | |
| عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة | 718 | (615) | 61,975 | 33,439 | 28,536 |

في 31 ديسمبر 2017:

| مشتقات محتفظ بها بغرض: | القيمة العادلة الموجبة ألف دينار كويتي | القيمة العادلة السالبة ألف دينار كويتي | إجمالي المبلغ الاسمي ألف دينار كويتي | المبالغ الاسمية حسب المدة حتى الاستحقاق: خلال 3 أشهر ألف دينار كويتي | من 3-12 شهراً ألف دينار كويتي |
|---|---|---|---|---|---|
| المتاجرة (ومعاملات التحوط غير المؤهلة) | | | | | |
| عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة | 1,441 | (1,237) | 179,171 | 133,074 | 46,097 |

### أنواع منتجات المشتقات

يتم إبرام العقود الآجلة والمستقبلية لشراء أو بيع عملة أو سلعة أو أداة مالية محددة بسعر محدد وفي تاريخ محدد في المستقبل. إن عقود تبادل العملات الأجنبية الآجلة هي عقود يتم إعدادها خصيصا لتنفيذ معاملة معينة ويتم التعامل معها في السوق الموازي. يتم إبرام عقود آجلة للتعامل بالعملات الأجنبية ومعدلات الفائدة بمبالغ قياسية وفقاً لأسعار صرف منظمة وتخضع لمتطلبات هامش نقدي يومي.

إن عقود المبادلة هي ترتيبات تعاقدية بين طرفين لتبادل الفائدة أو فروق العملات الأجنبية استناداً إلى مبلغ اسمي محدد أو لتحويل مخاطر الائتمان الخاصة بطرف آخر استناداً إلى مبلغ أساسي متفق عليه وفائدة قائمة ذات صلة.

بالنسبة لعقود تبادل العملات الأجنبية يتم مبادلة مدفوعات الفائدة الثابتة أو المتغيرة وأيضاً المبالغ الاسمية بعملات مختلفة.

### مشتقات محتفظ بها أو صادرة لأغراض المتاجرة

تتعلق معظم أنشطة البنك للمتاجرة بالمشتقات بالمبيعات واتخاذ المراكز والموازنة. وتتضمن أنشطة المبيعات عرض المنتجات للعملاء لتمكينهم من تحويل أو تعديل أو تخفيف المخاطر الحالية والمتوقعة. ويتضمن اتخاذ المراكز إدارة المراكز مع توقع تحقيق ربح من الحركات الإيجابية في الأسعار أو المعدلات أو المؤشرات. تتضمن الموازنة تحديد فروق الأسعار بين الأسواق أو المنتجات والاستفادة منها.

## 29. كفاية وإدارة رأس المال

### إدارة رأس المال

إن هدف البنك الرئيسي من إدارة رأس المال هو ضمان التزام البنك بالمتطلبات التنظيمية لرأس المال والمحافظة على معدلات رأس المال الجيدة لدعم الأعمال التي يقوم بها وتحقيق أعلى قيمة يحصل عليها المساهمون.

يقوم البنك بنشاط بإدارة قاعدة رأس المال لتحوط المخاطر المتعلقة بالاعمال. كما يتم مراقبة كفاية رأس المال من خلال تنفيذ عدة إجراءات من بينها تطبيق القواعد والمعدلات الصادرة من لجنة بازل للرقابة المصرفية التي يستعين بها بنك الكويت المركزي للرقابة على البنك.

إن الإفصاحات المتعلقة بتعليمات كفاية رأس المال الصادرة عن بنك الكويت المركزي كما نص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب، ر ب أ/ 2014/336 تم إدراجها ضمن قسم «إدارة رأس المال والتخصيص» في التقرير السنوي. تم احتساب المعدلات الواردة أدناه دون أي تأثير على توزيعات الأرباح المقترحة.

تم احتساب رأس المال الرقابي ومعدلات كفاية رأس المال لدى البنك للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2018 و31 ديسمبر 2017 وفقا لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ ر ب، ر ب أ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 على النحو التالي:

| | 2018<br>ألف دينار كويتي | 2017<br>ألف دينار كويتي |
|---|---|---|
| الموجودات المرجحة بالمخاطر | **4,465,675** | 4,226,200 |
| رأس المال المطلوب | **625,195** | 591,668 |
| رأس المال المتاح | | |
| الشريحة 1 من رأس المال | **628,693** | 601,278 |
| الشريحة 2 من رأس المال | **154,232** | 150,860 |
| إجمالي رأس المال | **782,925** | 752,138 |
| معدل كفاية الشريحة 1 من رأس المال | **14.08%** | 14.23% |
| اجمالي معدل كفاية رأس المال | **17.53%** | 17.80% |

### معدل الرافعة المالية

تم احتساب معدل الرافعة المالية لدى البنك للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2018 و31 ديسمبر 2017 وفقا لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ب س/ 2014/342 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على النحو التالي:

| | 2018<br>ألف دينار كويتي | 2017<br>ألف دينار كويتي |
|---|---|---|
| الشريحة 1 من رأس المال | **628,693** | 601,278 |
| إجمالي الإنكشاف | **6,851,387** | 6,645,408 |
| معدل الرافعة المالية | **9.18%** | 9.05% |

إن الإفصاحات المتعلقة بتعليمات كفاية رأس المال الصادرة عن بنك الكويت المركزي كما نص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب، ر ب أ / 2014/336 بتاريخ 24 يونيو 2014 والإفصاحات المتعلقة بمعدل الرافعة المالية كما نص عليه التعميم الصادر من بنك الكويت المركزي رقم 2/ ب س/ 2014/342 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 و31 ديسمبر 2017 تم إدراجها ضمن قسم «إدارة المخاطر» بالتقرير السنوي.

# 1 805 805

**الزهراء**
داخلي: 6699 / 6690
فاكس: 896 246 25 965+

**الفحيحيل (مجمع الكترونيات الغانم)**
داخلي: 6389 / 6380
Fax: 865 916 23 965+

**الجهراء 2**
داخلي: 6354 / 6350
Fax: 490 563 24 965+

**القيروان**
داخلي: 6737 / 6730
Fax: 052 663 24 965+

**الشعب**
داخلي: 6078 / 6070
فاكس: 176 664 22 965+

**أبو فطيرة**
داخلي: 6222 / 6220
فاكس: 913 435 25 965+

**الفروانية (مركز مترو)**
داخلي: 6163 / 6160
فاكس: 545 732 24 965+

**جليب الشيوخ**
داخلي: 6068 / 6060
فاكس: 710 341 24 965+

**القرين**
داخلي: 6455 / 6450
فاكس: 164 449 25 965+

**الشرق**
داخلي: 6318 / 6310
فاكس: 945 441 22 965+

**العدان**
Ext.: 6090 / 6099
فاكس: 689 425 25 965+

**الفروانية 2**
داخلي: 6609 / 6600
فاكس: 562 720 24 965+

**الخالدية**
داخلي: 6219 / 6210
فاكس: 315 916 24 965+

**قرطبة**
داخلي: 6719 / 6710
فاكس: 842 320 25 965+

**الشرق 2**
داخلي: 6687 / 6680
فاكس: 406 478 22 965+

**الأحمدي**
داخلي: 6249 / 6240
فاكس: 201 980 23 965+

**الفردوس**
داخلي: 6395 / 6390
فاكس: 903 801 24 965+

**خيطان**
داخلي: 6329 / 6320
فاكس: 811 751 24 965+

**الرقة**
داخلي: 6438 / 6430
فاكس: 098 940 23 965+

**الشويخ الرئيسي**
داخلي: 6293 / 6290
فاكس: 407 819 24 965+

**العيون**
داخلي: 6638 / 6630
فاكس: 363 564 24 965+

**شارع الغزالي**
داخلي: 6422 / 6420
فاكس: 470 827 24 965+

**المنقف**
داخلي: 6268 / 6260
فاكس: 868 710 23 965+

**الرميثية**
داخلي: 6195 / 6190
فاكس: 192 646 25 965+

**ميناء الشويخ**
داخلي: 6083 / 6080
فاكس: 350 813 24 965+

**العديلية**
داخلي: 6029 / 6020
فاكس: 031 564 22 965+

**هدية**
داخلي: 6148 / 6140
فاكس: 243 969 23 965+

**المنصورية**
داخلي: 6126 / 6120
فاكس: 379 555 22 965+

**سعد العبدالله**
داخلي: 6781 / 6780

**جنوب السرة**
داخلي: 6419 / 6410
فاكس: 073 213 25 965+

**بيان**
داخلي: 6183 / 6180
فاكس: 031 389 25 965+

**حولي**
داخلي: 6289 / 6280
فاكس: 941 653 22 965+

**ميدان حولي**
داخلي: 6709 / 6700
فاكس: 504 628 25 965+

**صباح الناصر**
داخلي: 6619 / 6610
فاكس: 138 894 24 965+

**الصليبخات**
داخلي: 6479 / 6470
فاكس: 405 869 24 965+

**كيوب مول**
داخلي: 6833-6832-6831

**حولي 2**
داخلي: 6799 / 6790
فاكس: 402 645 22 965+

**ميناء الزور**
داخلي: 6119 / 6110
فاكس: 307 950 23 965+

**صباح السالم**
داخلي: 6679 / 6670
فاكس: 160 512 25 965+

**السرة**
داخلي: 6101 / 6100
فاكس: 002 314 25 965+

**ضاحية عبدالله السالم**
داخلي: 6034 / 6030
فاكس: 256 529 22 965+

**جابر الأحمد**
داخلي: 6744 / 6740

**مجمع الوزارات**
داخلي: 6176 / 6170
فاكس: 854 431 22 965+

**الصباحية**
داخلي: 6668 / 6660
فاكس: 913 613 23 965+

**الأفنيوز**
هاتف: 901 200 22 965+
فاكس: 903 200 22 965+

**الدعية**
داخلي: 6378 / 6370
فاكس: 990 572 22 965+

**جابر العلي**
داخلي: 6466 / 6460
فاكس: 748 833 23 965+

**مشرف**
داخلي: 6209 / 6200
فاكس: 812 392 25 965+

**صبحان**
داخلي: 6349 / 6340
فاكس: 611 732 24 965+

**اليرموك**
داخلي: 6659 / 6650
فاكس: 630 324 25 965+

**فهد السالم**
داخلي: 6277 / 6270
فاكس: 313 428 22 965+

**الجابرية**
داخلي: 6409 / 6400
فاكس: 480 350 25 965+

**مبارك الكبير**
داخلي: 2717 / 2002
فاكس: 240 445 22 965+

**جمعية السالمية**
داخلي: 6051 / 6050
فاكس: 842 716 25 965+

**الفحيحيل**
داخلي: 6049 / 6040
فاكس: 761 910 23 965+

**جمعية الجهراء**
داخلي: 6154 / 6150
فاكس: 173 555 24 965+

**النزهة**
داخلي: 6369 / 6360
فاكس: 975 548 22 965+

**السالمية الرئيسي**
داخلي: 6309 / 6300
Fax: 554 716 25 965+

# قائمة الفروع